



جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين العرقلة والتحفيز - دراسة
تقييمية وفق المؤشرات الدولية للفترة 2010-2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص مالية وتجارة دولية

الأستاذة المشرفة : د. بوجلة إيمان

إعداد الطالبتان:

العربي خيرة

بوعزة مسعودة

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	كلاخي لطيفة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر "ب"	بوجلة إيمان
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	معسكري سمرة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	بلخير فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/11/08

السنة الجامعية: 2019-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ
أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ
أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ "

الآية 19 من سورة النمل



شكر وعرهان

نشكر الله على ما أولانا من الفضل والكرم

والحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم

نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى أستاذتنا الدكتورة بوجلة إيمان وقودتنا في

التواضع والجدية لتفضلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة ومتابعتنا رغم

كل الظروف

نشكر كل أعضاء لجنة المناقشة رئيسا وأعضاء على مناقشتنا وإثراء بحثنا

نشكر جميع أستاذتنا الذين رافقونا في مشوارنا للوصول إلى هذا المستوى

نشكر الأستاذ بن الحاج ياسين جلول والأستاذ حواس أمين على كل ما

قدموه لنا من مساعدة بسعة قلب.

ونشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا الإنجاز.

شكرا لكم جميعا

إهداء

أهدي عملي إلى من ربونا بفقرهما وبغنى أخلاقهما، إلى من تمنوا لي العلا ولم يحضروه أُمي وأبي الله يرحمهما ويسكنهما فسيح جنانه.

إلى ابني الحبيب 'زياد'، الله يحميه ويرزقه الصحة والعلم وكل ما فيه الخير له، اللهم اجعله سنداً لي واجعلني سنداً له.
إلى كل أفراد عائلتي ومن كانوا سنداً لي ولابني بطيبة قلب وسعة خاطر.

شكر خاص لمديري في العمل السيد نويري لتفضله علي بالسماح لي بمتابعة دراستي و تشجيعه لي للوصول إلى هذا المستوى.

إلى البراعم كوثر، روان، جنان، وفاء، عبد الواحد وعبد النور
إلى كل الأحياء

العربي خيرة

إهداء

أهدي مشروع تخرجي هذا إلى من كان لي عوناً وسنداً ولكل روح
شاركوني بدعائها.

إلى والدي الغاليين حفظهما الله.

إلى من كان سبباً في تشجيعي على مواصلة دراستي وكان سنداً
قويّاً لي زوجي العزيز.

إلى قرة عيني بناتي حبيباتي رعاهن الله

إلى إخواني وأخواتي أحبّاء قلبي

وإلى كل من نصّحني وساعدني وأحب لي الخير.

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث.

أرجو أن يكون بحثنا خالصاً لوجه الله وأن تكون فيه الفائدة

لغيرنا.

بوعزة مسعودة

فهرس المحتويات

	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
iii-i.....	قائمة الجداول البيانية
	قائمة المختصرات
	الملخص
أ-هـ.....	مقدمة
6.....	الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
6.....	تمهيد
6.....	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
6.....	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
12.....	المطلب الثاني: بعض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
19.....	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاطره
32.....	المبحث الثاني : ماهية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
32.....	المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
34.....	المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته
43.....	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
57.....	خلاصة الفصل الأول
58.....	الفصل الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
58.....	تمهيد
60.....	المبحث الأول: الواقع القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
60.....	المطلب الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
78.....	المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة والاتفاقيات الدولية المبرمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
95.....	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وقاعدة 51/49

116.....	المبحث الثاني: المناخ الاقتصادي والبنية التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
116.....	المطلب الأول: المناخ الجغرافي والاقتصادي
118.....	المطلب الثاني: البنية التحتية للمواصلات
119.....	المطلب الثالث: التكنولوجيا والإعلام والاتصال
121.....	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة تقييمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 وفق
122.....	بعض المؤشرات الدولية
122.....	تمهيد
122.....	المبحث الأول: اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر
122.....	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
124.....	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
129.....	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق المؤشرات الدولية
149.....	المبحث الثاني: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري
149.....	المطلب الأول: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاد والاستثمار المحلي
157.....	المطلب الثاني: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال
166.....	المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
172.....	خلاصة الفصل الثالث
173.....	الخاتمة
177.....	قائمة المراجع
184.....	الملاحق

- قائمة الجداول:

الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	قيمة المؤشرات الفرعية انطلاقا من نسبة التغير	الجدول رقم (1.1)
122	تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2010-2019)	الجدول رقم (1.3)
124	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (2.3)
125	تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (أهم الدول مستثمرة) خلال الفترة (2003-2019)	الجدول رقم (3.3)
126	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر_أكبر 10 دول مستقبلية خلال الفترة (2003-2015)	الجدول رقم (4.3)
127	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط خلال المدة (2002-2017) في الجزائر	الجدول رقم (5.3)
128	توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015-ديسمبر 2019)	الجدول رقم (6.3)
129	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الجزائرية الجديدة حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2018)	الجدول رقم (7.3)
129	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	الجدول رقم (8.3)
130	مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	الجدول رقم (9.3)
130	مؤشر السياسة المالية وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2013-2017)	الجدول رقم (10.3)
131	مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الميزان الجاري للجزائر في الفترة (2013-2017)	الجدول رقم (11.3)
132	وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر خلال الفترة (2010-2017)	الجدول رقم (12.3)
133	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب اقتصاد الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2010-2020).	الجدول رقم (13.3)
134	وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال للفترة (2016-2019).	الجدول رقم (14.3)
135	مؤشر بدئ مشروع تجاري وتصاريح البناء في بعض التعاملات لعامي (2018-2020)	الجدول رقم (15.3)

136	تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي في الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (16.3)
137	الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية. 2019	الجدول رقم (17.3)
138	تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة (2003-2019).	الجدول رقم (18.3)
139	تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية في الفترة (2003-2019).	الجدول رقم (19.3)
139	تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للفترة (2010-2019)	الجدول رقم (20.3)
141	ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة من (2010-2019)	الجدول رقم (21.3)
141	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لعامي (2018-2019).	الجدول رقم (22.3)
143	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019)	الجدول رقم (23.3)
144	ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)	الجدول رقم (24.3)
145	ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2016)	الجدول رقم (25.3)
145	تطور مؤشر تنويع الصادرات في الجزائر في الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (26.3)
146	تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية للفترة (2010-2019)	الجدول رقم (27.3)
147	وضعية الجزائر ضمن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PRSPV) للفترة (2010-2017)	الجدول رقم (28.3)
148	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (29.3)
150	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (30.3)
151	العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو GDP (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (31.3)
153	متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2019).	الجدول رقم (32.3)
154	مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال (2002-2017)	الجدول رقم (33.3)
155	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر الفترة (2015-2019)	الجدول رقم (34.3)
155	توزيع مناصب الشغل في الجزائر المشاريع الاستثمارية فترة (2002-2018)	الجدول رقم (35.3)
157	مكونات التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (2010-2019)	الجدول رقم (36.3)
158	يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	الجدول رقم (37.3)

158	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	الجدول رقم (38.3)
159	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	جدول رقم (39.3)
160	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (40.3)
161	هيكل الواردات السلعية الجزائرية للفترة (2010-2019)	الجدول رقم (41.3)
162	وجود مشاريع استثمارية أجنبية مباشرة في مجال الخدمات في الفترة (2003-2018) والفترة (2015-2019)	الجدول رقم (42.3)
164	تطور التحويلات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج خلال الفترة (2010-2018)	الجدول رقم (43.3)
165	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (44.3)
166	صافي التحويلات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2010-2018)	الجدول رقم (45.3)

قائمة المختصرات

المختصرات	بالعربية	بالفرنسية/الإنجليزية
FDI	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	Flux d'investissement directs étrangers
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product
PIB	الناتج الداخلي الخام	Produit interne brut
ANDI	الوكالة وطنية لتطوير الاستثمار	Agence nationale pour le developpement des investissements
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	World Trade organization
CALPI	لجنة المساعدة لتوطين وتشجيع الاستثمارات وتنظيم الأراضي على المستوى المحلي	Comited'assistance a la localisation et a la promotion Des investissements et de la regularisation du foncier au niveau local
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation pour la coopération et le développement économique
FMI	صندوق النقد الدولي	Fonds monétaire international
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United nations conférence on trade and déveloement
B.O.T	نظام التحويل والتشغيل والبناء	Build Operate Transfer
PRSPV	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	Political Stability and absence Violence
GCB	مؤشر مقياس الفساد الكلي	Global Corruption Barometer
BPI	مؤشر دافعي الرشوة	Brand Potential Index
CPI	مؤشر مدركات الفساد	Corruption Perception Index
CNN	شبكة الأخبار الكبلية	Cable News Network
الاستثمار.أ.م	الاستثمار الأجنبي المباشر	Investissement Etranger Direct
PESTEL	العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية	Political, Economic, Social, Technological, Environmental and Legal factors
NRI	مؤشر جاهزية البنية الرقمية	Network Readiness Index

الملخص:

لا تزال الجزائر تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تحسين مناخها الاستثماري والعمل على توفير جميع المتطلبات التي تجعلها جاذبة ومنافسة لتتمكن من الحصول على مكانة ضمن المؤشرات الدولية التي تكون معتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، من هنا هدفت هاته الدراسة لتسليط الضوء على مدى جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر. ومن خلال الدراسة التقييمية التي قمنا بها وفق المؤشرات الدولية، لاحظنا أنه رغم جهود الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري بتغيير قوانينها المتعلقة بالاستثمار وتقديم تحفيزات مهمة إلا أنها مازالت تنهج القاعدة 51/49 والتي تعتبر منفرة بشكل كبير للمستثمرين الأجانب، كما أنها تعاني من ضعف في التسيير، وتحتل المراكز الأخيرة من حيث الإجراءات المتخذة في المشاريع الجديدة ومن حيث الشفافية وغيرها من المؤشرات.

ومن خلال تطرقنا إلى آثار التدفقات الواردة من خلال الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي والتشغيل، ظهر أنها ليست بالحجم الذي يؤهلها للوصول إلى الهدف المرجو كدولة مضيئة من خلال دعم الاقتصاد في الجزائر وتطوير نموه. وعليه فالجزائر أمامها الكثير من المتطلبات والتحديات لتغيير وضعها العالمي فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية لأراضيها.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، مؤشرات الاستثمار، المؤشرات الدولية للاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

Résumé :

L'Algérie tente toujours de s'ouvrir à l'économie mondiale en améliorant son climat d'investissement et en travaillant à fournir toutes les exigences qui la rendent attractive et compétitive afin de pouvoir se faire une place au sein des indicateurs internationaux approuvés par les plus importantes institutions internationales intéressées par le climat d'investissement,

Le sujet de notre recherche était en fonction de ces indicateurs qui révèlent la nature du climat d'investissement en Algérie.

A travers l'étude d'évaluation que nous avons menée en fonction d'indicateurs internationaux, nous avons remarqué que malgré les efforts de l'Algérie pour améliorer son climat d'investissement en modifiant ses lois relatives à l'investissement, elle poursuit toujours la règle des 51/49, qui est considérée répugnante pour les investisseurs étrangers ; elle souffre également d'une mauvaise gestion ; et elle occupe les dernières places en termes de mesures prises dans les nouveaux projets et en termes de transparence et en termes d'autres indicateurs.

Et à travers notre étude des effets des investissements étrangers sur la croissance économique et l'emploi, il est apparu qu'ils n'étaient pas de la taille qui les qualifie pour atteindre l'objectif souhaité en tant que pays d'accueil.

Par conséquent, l'Algérie a de nombreuses exigences et défis pour changer sa position mondiale en termes d'attraction des investissements étrangers.

Mots clés : Climat D'investissement, Indicateurs D'investissement, Indicateurs Internationaux D'investissement Etranger, Investissement Etranger En Algérie.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا إلا أنها قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقد أعطت دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. وبهذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المهمة في دعم نمو اقتصاديات دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والمالية والمتمثلة في تصاعد مؤشرات المديونية بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم لهذا قامت بفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

ومع تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا أساسيا في الحقل الاقتصادي باعتباره من أدوات تكامل اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاد العالمي، لقد تأكدت أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي حيث أن نمو إنتاج ومبيعات الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أكبر محرك للاستثمارات الأجنبية قد فاق معدلات نمو الإنتاج والصادرات في العالم رغم ذلك هناك مفارقات جلية بين الدول المتقدمة والنامية من جهة والدول النامية والعربية من جهة أخرى حيث استحوذت الدول المتقدمة على حصة الأسد منها إذ بلغت نحو 92% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم. ومع تزايد الاهتمام بالموارد الطبيعية وتحسن آفاق أرباح الشركات الأجنبية المستثمرة في بلدان إفريقيا والدول العربية أصبح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة. يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا بارزا في النمو الاقتصادي، ويؤلف عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، إذ يتضمن كافة تحركات وانتقالات رؤوس الأموال بين الدول، وبالتالي فإنه يتضمن طرفين يكون أحدهما في دولة معينة، والآخر في دولة أخرى كما يعد أحد القوى الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة، والمشجعة على الاستثمار والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري.

اتخذت حيال الاستثمار الأجنبي مواقف متباينة منها المرحب به والمنفر منه وبنيت هذه المواقف بالنظر إلى آثار هذا النوع من الاستثمار، فهناك من يرى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية خالية من السلبيات على جميع الأطراف المساهمة فيه المستثمر والبلد المصدر للاستثمار والبلد المضيف له، وهناك رأي معاكس يرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي ولا يحمل معه إلا السلبيات، وإن كانت له إيجابيات فتعود على البلد المصدر له والمستثمر الأجنبي، والرأي الثالث يقع بين الرأيين السابقين، وهو أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية ينبغي العمل على تعظيمها وأخرى سلبية يجب العمل على تحجيمها وإزالتها.

ومن الدول النامية التي جعلت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحديا لها الجزائر، تونس والمغرب باعتباره أحد القضايا البارزة نظرا للمنافع التي يقدمها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، فقامت هذه الدول بإصلاحات اقتصادية من أجل تحسين مناخها الاستثماري مع وضع حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب للحصول على القدر الكافي من التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

لذا تسعى الجزائر جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث قامت بتغيير سياساتها الاقتصادية عبر عدة مراحل، نظرا للأزمات التي تعرضت لها والتي كان لها الأثر الكبير على انهيار وتراجع اقتصادها، ولهذا فالاستثمار الأجنبي يمكن له أن يحدث تغييرات في البنية الاقتصادية والهيكلة الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة فيها كون الاستثمار من بين مواضيع الساعة باعتباره جوهر التنمية الاقتصادية، أملا أن يكون مفتاح الخلاص للانفتاح على العالم الخارجي.

صياغة الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية على الشكل التالي:

هل المناخ الاستثماري في الجزائر بتقييمه وفق المؤشرات الدولية محفز أو معرقل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية حاولنا صياغتها في مجموعة من التساؤلات:

- 1- هل الإطار القانوني المتبع في الجزائر يرغب المستثمر الأجنبي للاستثمار بها؟
- 2- هل الإجراءات المتخذة في الجزائر بسيطة تمكن المستثمر من الدخول في مشاريع استثمارية بسيطة؟
- 3- ما هو وضع الجزائر وفق المؤشرات الدولية؟
- 4- هل تدفقات الاستثمار الأجنبية الواردة إلى الجزائر كافية للتأثير في نمو اقتصادها؟

فرضيات البحث:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة، نضع جملة من الفرضيات نلخصها في جملة من النقاط:

- 1- الإطار القانوني في الجزائر يشجع المستثمر الأجنبي من اتخاذ القرار بالاستثمار دون الخوف من خسارة أرباحه ورؤوس أمواله.
- 2- الجزائر تنتهج إجراءات إدارية مبسطة للبدء في مشاريع استثمارية أجنبية بها.
- 3- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمعطياته الحالية ملائم لجذب الاستثمار وله اثار ايجابية على المستثمر وعلى الدولة المضيفة.
- 4- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تؤثر في نموها الاقتصادي ايجابيا.

أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع منها شخصية ومنها موضوعية.

وتكمن الأسباب الشخصية منها في انجذابنا إلى هذا الموضوع بحكم تطرقنا إليه خلال الدراسة الجامعية ورغبتنا في التعرف عليه أكثر في الجزائر.

- وتكمن الأسباب الموضوعية منها في الاهتمام المتزايد الذي حظي ومزال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف الدول إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يوائم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وكل تأثيراته على الجزائر، وهل المناخ الاستثماري المتوفر بها جاذبا للاستثمارات الأجنبية وفق المؤشرات الدولية وبالتالي التعرف على هذه الأخيرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث في هذا الإطار إلى تقديم معلومات مهمة عن:

- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومكوناته.
- ب- دراسة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ت- تقييم وضع الجزائر وفق المؤشرات الدولية
- ث- تأثيرات التدفقات الواردة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد الجزائر.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

تمتد هذه الدراسة من 2010 إلى 2019 في الجزائر للأسباب التالية:

- كانت الدراسة المختارة لبحثنا للفترة من 1995 إلى 2019، لكن نظرا لكثرة الإحصائيات وجعل المذكرة تصل إلى 300 صفحة جعلنا نقلص منها لتكون الفترة محل الدراسة من 2010 إلى 2019.
- فترة العشرية السوداء، فترة عدم الاستقرار السياسي، كانت بحوث دراسات سابقة.
- انتشار للاستثمارات، الأجنبية أكثر في هذه الفترة.

أدوات ومنهج البحث:

وبناء على ما سبق ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على معالجة الموضوع وجمع البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك بتناول بعض التقارير من منظمات عالمية ووطنية التي تشمل إحصائيات لها علاقة بحجم تدفق الاستثمارات من وإلى الجزائر وأثاره على اقتصادها... الخ.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات الجامعية المنجزة بغرض الحصول على شهادة ماستر/ماجستير أو دكتوراه في العلوم الاقتصادية التي تطرقت إلى موضوع بحثنا سابقا، يمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1- هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، تناول الباحث فيها إشكالية ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطط التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر؟ وكيف كان أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2016، وكانت النتيجة المتوصل إليها أن التدفقات لم تساهم لا في زيادة الناتج الداخلي الخام ولا في زيادة معدلات النمو، حيث كانت الزيادة بسبب ارتفاع أسعار برميل النفط، لكن لم يكن لها أثر سلبي على الاستثمار المحلي بينما كان لها أثرا على توفير مناصب عمل نسبة 13% من إجمالي ما وفرته جميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

2- دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2012-2013، ركزت هذه الدراسة على وضع الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة 2010-2013 والقاعدة 51/49، وقد توصل الباحث أن هذه القاعدة وضعت من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتطوير وتنمية المؤسسات الوطنية كما أنها لا تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وأن مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق المؤشرات الدولية المتطرق إليها في بحثه بقي دون المستوى المطلوب رغم الإصلاحات والتدابير وسن بعض القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار .

3- مصلة يحي، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف -2011-2012 وقد تناولت هذه الدراسة مقارنة مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وبولونيا خلال الفترة 2000-2010، وقد توصل الباحث إلى أن الجزائر متأخرة من حيث مؤشر سهولة الأعمال، ما يعني وجود صعوبات في مراحل ممارسة الأعمال، وهي ضعيفة من ناحية الحرية الاقتصادية والأداء بينما هي جيدة حسب مؤشر التنمية البشرية ورغم ذلك فهو متحسن بالمقارنة مع بداية سنوات 1990 لكنه يحتاج المزيد من الإصلاحات.

4- داموتاج الدين وولد محمد محمد، متطلبات المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة تيارت، 2017-2018، حيث ركز الباحثين في دراستهما على وضع المناخ الاستثماري في كل من الجزائر، المغرب وتونس ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت إشكالية بحثهم عن ما هي متطلبات مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو واقع مناخ الاستثمار ومكانة الجزائر والمغرب وتونس منه حيث توصلوا إلى أن متطلبات المناخ الاستثماري هو ملائمة الوضع القانوني التشريعي المستوى الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف بالإضافة إلى الحوافز والامتيازات التي تقدمها البلد للمستثمر الأجنبي أما عن وضع الدول الثلاث، فوجدوا أن دول المغرب العربي تحتل المراتب المتأخرة حسب المؤشرات الدولي والإقليمية وبالنسبة للجزائر تبين من خلال دراستهم أنها في مرتبة متأخرة بسبب تراجعها في معظم المؤشرات الفرعية لسهولة الأداء من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لممارسة أنشطة الأعمال، عكس المغرب الذي أظهر نتائج حسنة مقارنة بالجزائر وتونس.

حاولنا من خلال بحثنا أن تكون دراستنا تفصيلية أكثر مقارنة بالدراسات السابقة لتوضيح أكبر كم من المعلومات حول الموضوع وأن يكون تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية وغيرها من الإمكانيات أو المتطلبات دراسة لفترة جديدة وبالتطرق لعدد أكبر من تلك المؤشرات لكي يكون للقارئ فرصة لمعرفة ما جد في مناخ الجزائر من قوانين وغيرها وبالتالي مستواها مقارنة بفترات مدروسة قبلا في بحوث سابقة.

وعليه وتكملة للدراسات السابقة، قمنا بتحديد المعطيات الخاصة بوضع تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات الدولية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري إلى سنة 2019، توصلنا تقريبا إلى نفس النتيجة والتي هي جزء من نتيجتنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز بالدرجة التي تجعل تدفقاته مساهمة في رفع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ لكن نختلف من حيث أننا نرى أن هذا المناخ جاذب من نواحي أخرى ينقصها التدعيم أكثر.

العوائق التي واجهتنا في إتمام البحث:

➤ نظرا للوضع الصحي الذي شهده العالم نتيجة تفشي وباء كوفيد19 والذي أثر بشكل بارز على كل النواحي ومن بينها العمل على هذه المذكرة فقد كان من المقرر إجراء دراسة تقييمية تشمل مجموعة من الشركات والمؤسسات المستثمرة في الجزائر وقد حال بيننا وبين إتمام هذه المهمة الحجر المفروض على اغلب ولايات الوطن ما أدى بنا إلى تغيير خطة البحث.

➤ هناك بعض القيم والإحصائيات وجدناها متضاربة في بعض المواقع وهذا كان عائق كبير واجهناه لإعطاء إحصاء حقيقي لحجم الاستثمارات الصادرة والواردة في الجزائر.

➤ موضوع البحث عام يتطلب ذكر أغلب جوانبه ليتعرف القارئ على المناخ الاستثماري في الجزائر وكذا التطرق إلى أكثر عدد ممكن من المؤشرات الدولية لتقييمه بشكل صحيح لأن العوامل المكونة له يجب أن تكون مكتملة لبعضها مما جعل مذكرتنا تحوي الكثير من المواضيع وبالتالي الكثير من الصفحات.

هيكل البحث:

وبالعودة إلى إشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: نتناول فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من عموميات وتعريف وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر كمبدأ أساسي في بحثنا وكذا المزايا والعيوب والآثار والمخاطر التي تترتب على هذا النوع من الاستثمارات إضافة إلى مفاهيم حول مناخ الاستثمار، خصائصه ومؤشرات تقييمه.

الفصل الثاني: نتناول فيه المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذكر كل العوامل المحفزة والمعرقلة له مرورا بالإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في البلد، الضمانات والحوافز الممنوحة ثم العوائق والقاعدة 51/49 % المنتهجة في الشراكة في الجزائر وكذا مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي الاقتصادي والبنية التحتية في الجزائر.

الفصل الثالث: نتناول فيه دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ووضعها وفق المؤشرات العالمية بالإضافة إلى أهم الإحصائيات المرتبطة بأثر الاستثمارات على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
المبحث الثاني: ماهية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث أصبحت قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باعتبارها مصدر لرأس المال وأيضا للتكنولوجيا الحديثة عن طريق تسهيل سبل الوصول إلى الأسواق العالمية.

وهومن المواضيع الأشد إغراء في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الكثير من الدول خاصة النامية.

وبصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الاستثمارات لما قد تحققه من منافع رغم ما فيها من مخاطر، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم مفاهيم له، أنواعه ومكوناته وكذا المناخ العام له ومؤشرات تقييمه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنترك في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يوضح معناه وما هو المناخ الاستثماري وكذلك المؤشرات الدولية التي يتم تقييم هذا المناخ من خلالها.

المطلب الأول: تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

تعتمد أي دولة في تنمية اقتصادها على أهم ركيزة في النمو الاقتصادي ألا وهي الاستثمار، لذا سارعت الدول النامية إلى إيجاد طرق للنهوض بهذا المتغير الاقتصادي، عن طريق استعمال سياسات تحفيزية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات المساهمة في نمو وتطوير الاقتصاد.¹ وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواعه، فقد تعددت تعاريفه تبعا لتعدد الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية وفي هذا الصدد سنحاول تقديم بعض من هذه التعاريف. فما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أنواعه؟

الفرع الأول: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

سنعرض لمختلف المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى أنواعه المتعددة.

أولا: مفاهيم متنوعة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من بين أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.²

تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

- يرى طاهر مرسي عطية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، بهدف تحقيق عائد.¹

¹- صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه-تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018-2019 ص 3.

²- صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لعمر صقر، في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات، أوكلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.²
- يعرف الدكتور عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: السماح للمستثمرين من خارج الدولة بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف والاقتصادية المختلفة.³
- وعرفه الدكتور عيبوط محند وعلي على أنه عملية تتم بين طرفين يخضعان لأنظمة قانونية مختلفة أحدهما دولة تتدخل باعتبارها شخص من أشخاص القانون الدولي أما المتعاقد معها فهو شخص من أشخاص القانون الداخلي.⁴

تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية.

• تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع...
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.⁵

• تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC :

فتعرفه على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك مع نية تسييرها وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد البلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر البلد المضيف بقصد إدارته.⁶

تعريف صندوق النقد الدولي FMI

يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر % 10 أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.⁷

1- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

2- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجزائرية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص 41

3- دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، 2012-2013، ص 10.

4- عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013. ص 14

5- صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

6- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 78

7- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 51.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف)¹

❖ تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر: "لم يتبين أنه هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات النوعية، ويقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي)، أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

تجدر الإشارة إلى أن توافر شروط إدارة الشركة الأم لفرعها الأجنبي بالإضافة إلى توافر شرط الملكية هو الذي يميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة. فبينما يتشابه النوعان في أن كل منهما يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل في الآتي:

ينفذ الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات بينما يمكن أن ينفذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر في محافظ الأوراق المالية من خلال شركات أو مستثمرين أفراد بالرغم أن كلا من النوعين من الاستثمارات يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية فإن الاستثمار في محافظ الأوراق المالية يجعل الإدارة الحقيقية للمنشأة في البلد المضيف في أيدي مدراء من نفس الدولة التي يقع فيها إن الاستثمار في محافظ الأوراق المالية يرتبط أساسًا بتغيرات في أسعار الفائدة في البلد المضيف مقارنة بالتغيرات في أسعار الفائدة في الدولة الأم.²

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر³

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأنواع بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي:

1- إنشاء فرع جديد: بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج، حيث كان يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينات، أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة الدول الصناعية

¹ The official website of the United Nations conference on trade and development, Site- 1
UNCTAD: <http://www.unctad.org/templates/page.asp?intitemID=314&lang=1> , Consulté
Le, 20/03/2020:

² صارة زعيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

³ دادي الصادق صوري عبد الرحمان-دامون رشيد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-

2016 -مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي، جامعة الوادي، 2017-2018، ص ص 8-11

(الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان... الخ) التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها -أي الاستثمار المتقاطع- وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل.

وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشائه وامتلاك حق الإشراف، التحكم في سير نشاطه وأهدافه، ومن ثم تحمل مسؤولية توفير رأسماله، والتقنيات التكنولوجية، وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي، والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه.

لكنه مع مطلع التسعينات عرف هذا الشكل تراجعاً ملحوظاً والسبب في ذلك يعود للمدة التي تتراوح بين (ثلاثة وأربعة سنوات)، والتي يقضيها المستثمر الأجنبي لإنشاء الفرع مقارنة بالأشكال الأخرى التي تسمح بالتوطن السريع منها اقتناء شركة موجودة مثلاً، الأمر الذي يفضي إلى فقدان التنافسية للتكنولوجيا المستخدمة بسبب تمكين المنافسين من تجديد وسائل الإنتاج في نفس السوق من جهة، ومن جهة أخرى تمكين المنافسين الذين كانوا خارج السوق من اقتناء مؤسسات موجودة داخله.

2- اقتناء شركة قائمة (موجودة): عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلاً وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، ويتحقق ذلك على أرض الواقع، فهذا ما يعني أن هذا المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارات مباشرة أجنبية في شكل اقتناء مؤسسة موجودة.

3- إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك:

يصطلح عليه أيضاً المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك، وكأنه مؤسسة منفصلة تمتلكها شركتان أصليتان مما يعطي مزيداً من الفرص لاقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات، أي أنه تعاقداً طويل الأجل بين طرفين، الأول يمثل الطرف الوطني، والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي ومنه يتسنى من خلاله إنشاء شركة ذات رأس مال مشترك، أي شركة جديدة ومستقلة من حيث الرأس مال الخاص بها، حيث يسمح هذا النوع بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف.

4- الاندماج والتملك: يعكس هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي برز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية، أين يتجسد ميدانياً هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وأخيراً يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري ميدانياً من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشاعة في شتى أنحاء العالم وهي البارزة على المستوى العالمي أيضاً، لكن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية، وخاصة منها الدول المتقدمة واستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدى تفضيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته، خصائصه وأهميته

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

1- الاستثمار الخاص

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساساً في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية وخصوصاً في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحاً ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.¹

2- الاستثمار الثنائي

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات والاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي. وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.²

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، كما تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبحت تسيطر كلياً على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية وقد تعددت التعاريف الخاصة بها، فلقد عرفت منظمة الأونكتاد على أنها:

تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.

كما تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ الوطن الأم مركزاً رئيسياً لها حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات المتعددة الجنسيات.³

¹- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 38، ديسمبر 2005، ص 78

²- نفس المرجع، ص 78

³- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.

ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1- رأس المال الأولي:

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي. وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة % 10 على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2- الأرباح المعاد استثمارها:

تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي. وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3- القروض داخل الشركة الواحدة:

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم تجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان¹.

ثالثا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر²

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات منها:

1- انخفاض درجة النقل: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

2- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 51-52

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في دور الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 19.

3- معدل الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين مما جعله يكون محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في الاقتصاد.

رابعا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهيكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته المتعددة على العديد من المجالات الاقتصادية، ويرى بعض مؤيديه أنه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات. وفيما يلي أبرز المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصاديات من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

✓ فتح المجال لدخول عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول والقطاعات بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية.

✓ رفع مساهمة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد بما يعزز من التطور والنمو السريع بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة ومزايا إضافية في إدارة واستغلال الموارد.

✓ توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصا للاقتصادات التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وانه يعد بديلا أقل كلفة وعبئا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصادات النامية.¹

✓ يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية.

✓ كونه أحد قنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية.

✓ له آثار إيجابية من إيجاد فرص جديدة للعمل، زيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل التكاليف كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.²

المطلب الثاني: بعض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

الفرع الأول: بعض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال ونظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها.³

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018. ص 82 <http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest> تاريخ الاطلاع 2020/04/05.

² - هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكتملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 16

³ - بن عمار إيمان - طيب زينب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة-جامعة البويرة، 2014-2015، ص 10

وفي هذا الإطار تنقسم هذه التفسيرات إلى: التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

أولاً: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر¹

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر وستقوم بعرض لبعض هذه النظريات والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ونظرية عدم كمال الأسواق، ونظرية الميزة الاحتكارية.

1- النظرية الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عليها الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثماراتها في الدولة المضيفة.
- 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إتباع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص كل توزيع للدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظريتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. " من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية المبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية".

2- نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى النقص المعروض من السلع فيها.

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل من الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

¹- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان

- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية تحفيزا للاستثمار في الدول النامية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفرض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول أن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

3- نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التداول في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أقل من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية (إنتاج شركة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق).

وكان (هايمر) أول موضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية، ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة من أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

ثانيا: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرية توزيع المخاطر

ركز (كوهين) عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، الشركات التي تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم (وضع البيض في سلة واحدة) وبالتالي تقوم

شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجدد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق الاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.¹

2- نظرية دورة حياة المنتج

إن حياة المنتج تمر بثلاث مراحل: تتمثل في مرحلة ميلاد منتج جديد، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة المنتج العادي.

إن عملية منتج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

كما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي بتنقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى.

وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية. هكذا فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.²

3- نظرية نموذج احتكار القلة الدولي

بالنسبة للاقتصاد الكندي (Steplen Hyner)، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، والأسواق التي تتميز باحتكار القلة، وأن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية تنظيمية أو غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحين تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹- صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

²- بن عمار إيمان - طيب زينب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وانطلاقاً من هذا التوجه، عمل (Hyner) على محاولة تبيين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، وللمقارنة استند إلى نظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler) والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات. وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى الوطنية منها ومتعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة:

المستوى الثالث: وهو أدنى هذه المستويات يتكون من جملة من المهام التنفيذية ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.

المستوى الثاني: الخاص بالإدارة الوسيطة، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث.

المستوى الأول: وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.¹

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن المحددات تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.² ومن أهم المحددات ذكر ما يلي:³

1- سعر الصرف:

إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وفي هذا الصدد نجد أن **Cushman** أوضح في دراسة قام بها سنة 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات وأن هذه الأخيرة تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخماً في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف.

2- الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 05

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

³ - بن عمار إيمان - طيب زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10

محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بما في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

3- معدل التضخم :

إن معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

4- الإصلاح الاقتصادي

يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية كمورد المجتمع، وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول وهذا راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي.

5- البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق والعائد وحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

برغم من المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يخلو من العيوب.

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا لكل من الدولة المضيفة والدول المصدرة نذكر منها:¹

1- على مستوى الدولة المضيفة

إن الدول المضيفة وعلى الخصوص الدول النامية تفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي وتوفر له المناخ الملائم نظراً لما له من مزايا، نذكر منها:

- أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل العجز في الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول،
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاصل في الادخار القومي وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ونظراً لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على مستوى معين من النمو الاقتصادي بعيد المدى، فهو يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسنت إدارته،
- قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة،
- الاستثمار الأجنبي يتضمن نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وبالتالي سوف تكتسب هذه الأخيرة مهارات تكنولوجية لدى عاملها بشرط القدرة على التعلم،
- الاستثمار الأجنبي يتيح فرص عمل في حال قيام مشاريع جديدة ويشجع الدخول إلى سوق التصدير.

2- على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:²

- ✓ استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ احتكار التكنولوجيا.
- ✓ استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في شؤون الداخلية للدولة المضيفة.

ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العيوب سواء على مستوى الدولة المضيفة أو المصدرة وتتمثل فيما يلي:

1- على مستوى الدولة المضيفة

بالرغم من الدور المهم الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات والتي نذكر منها ما يلي:³

¹- قاشي يوسف، استقطاب الاستثمار بين الواقع والمأمول، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة-العدد18 (جوان 2015). ص 443

² - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره. ص7.

³- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره. ص426.

- ✓ عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الأسرار الصناعية وطرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات أجنبية؛
- ✓ زيادة حد البطالة عوضاً من تخفيضها، فذلك جراء معارف التكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر التي أحيانا لا تلاءم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة؛
- ✓ عدم توفر الدول المضيفة على القدرات الفنية والإدارية التي تكون شرطاً لقيام المشاريع؛
- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلية أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية.
- 2- **على مستوى الدول المصدرة:** للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العيوب نذكر منها ما يلي:¹
 - ✓ الحاجة إلى موارد إدارية ورأسمالية ضخمة فضلا عن زيادة درجة المخاطر بزيادة رأسمال المتدفق؛
 - ✓ احتمال وجود تعارض في المصالح حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري؛
 - ✓ القيود الصارمة المحتملة فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف والتصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأم للاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - ✓ وقد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل؛
 - ✓ قد يكون الاستثمار في خارج الدولة الأم له أثر سلبي في خلق فرص للعمل وخفض فرص التصدير؛
 - ✓ الانخفاض في القدرات المالية والفنية للدولة المضيفة قد يؤثر سلباً على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

- تقابل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً مختلفة تمس اقتصاد الدولة المضيفة وعلى ميزان المدفوعات كما لها أثر على زيادة نسبة التشغيل وغيرها من الآثار المختلفة.²
- كما أن لكل استثمار مخاطره، وتزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المغايرة والجديدة والمحتملة الوقوع مستقبلاً. لأن المدى الزمني للاستثمار طويل، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي والمضرة به.

¹- زياد محمد عرفات أبو ليلي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن، جامعة اليرموك، الأردن، 2005. ص16.

²- شيباني سهام-همال فتيحة، مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة، 2015-2016. ص 52

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعاً لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له، وهذا من خلال ترجيح آثاره الإيجابية عن آثاره السلبية أو العكس في الأجل القصير والمتوسط والطويل¹.

1- الأثر على الاستثمار الداخلي

ونقصد بالاستثمار الداخلي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية باستثناء الاستثمارات المالية التي تنجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء من طرف المقيمين وغير المقيمين (الأجانب)، ويكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي بثلاث عناصر، هي الأثر الكمي، الأثر النسبي والأثر النوعي:²

1-1- الأثر الكمي: ويقصد به حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث:

أ- الأثر الإجمالي ينشأ:

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشترياً لأصول إنتاجية قائمة من قبل.
- عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة.
- عندما يخرج بعض المستثمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.

ب- الأثر التكاملي ينشأ عندما:

- ❖ يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر منشئاً لمشاريع استثمارية جديدة أو موسعاً لمشاريع قائمة من قبل.
- ❖ عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كلياً من مصادر مالية خارجية فقط الأموال الذاتية للمستثمر الأجنبي.

❖ يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض. بهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على نحو التالي:

➤ قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وأن يخفف الاحتكاكات عنق الزجاجة التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية.

➤ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.

➤ أن يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

¹- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 102

²- نفس المرجع، ص ص 103-108

✚ قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات وآلات، وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

1-2 الأثر النسبي: يظهر من خلال توجه الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية فهو يعتبر مهم رغم ضعف حجمه مقارنة بنظيره المتدفق إلى الدول المتقدمة.

1-3 الأثر النوعي: بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي -للأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كاف لوحده، لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة والمعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة، فقد يؤثر على نحو حركي كالتالي:

أ- خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية وقد يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي.

ب- يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

ت- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات وآلات، وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي وفي البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ينبغي ألا نتجاهل بعض آثاره السلبية على نفس العنصر ألا وهو الاستثمار المحلي، فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات... الخ، فإنه يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي وربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

2- الآثار على النمو الاقتصادي:

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفرد أولا يجذب هذا النوع من الاستثمار. كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف.

ويضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ويلاحظ أن هذه الدراسات توصلت إلى أن حدوث زيادة في النمو الاقتصادي له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول كما له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وتشير دراسات أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات مضيضة أن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة ذات دخل حقيقي فردي ضعيف باستدراك البلدان الغنية بسرعة.¹

تتغير معدلات النمو الاقتصادي حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة حيث يتأثر النمو الاقتصادي بتدفق الاستثمار الأجنبي من ناحية الناتج الداخلي العام ومن ناحية أخرى على الناتج الداخلي الفردي كما يؤثر على الخدمات ونسبة الصادرات والواردات.²

3- الأثر على ميزان المدفوعات:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف. أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التنوع في التبادل التجاري "الصادرات والواردات" مع دول العالم الثالث والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية وكذلك على الخدمات.³

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

- ❖ آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.
 - ❖ آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.
- وفيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.⁴

3-1- الآثار على الميزان التجاري: هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد والاستثمار كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات وتمثل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما، أي الاستهلاكات الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية.

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. والعكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته .

1- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109

2- شيباني سهام، همال فتيحة، مرجع سبق ذكره. ص 59

3- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي للمدة 1992-

2010، أطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات، جامعة سانت كليمينتس، 2012. ص ص 38-39

4- محمد صقر ومضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(40) العدد (3) 2018، سنة النشر: 2018. ص 288.

وهناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

✚ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.



✚ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة وكلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. والإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية.¹

3-2- الآثار على ميزان حركات رأس المال: يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار . وهو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

✓ طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل)

✓ العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري.

أ - طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر: ونقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي . حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية والعملية الأجنبية الصعبة . أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار، فمعلوم أن لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل ولا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال . وإذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال، لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، ويكون الأثر الصافي في النهاية سلبيا.

ب - العملة المستخدمة في سداد تكاليف الانجاز أو الحيازة: إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازه ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملية المحلية و/أو بالعملية الأجنبية. فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملية المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبيا) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة أعلاه وإذا دفعت هذه التكاليف نتيجة استيراد معدات وتجهيزات الاستثمار وأجور الأجانب... الخ جزئيا أو كليا بالعملية الأجنبية فيكون التأثير سلبيا على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لمشاريع استثمارية قائمة مثل عمليات الخوصصة، فإن أثره على ميزان حركات رأس المال يتوقف على طريقة تمويله المذكورة سابقا. لأن تكاليف الانجاز ستكون معدومة، إلا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على

¹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المشروع القائم أو تأهيله فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف ونوع العملة المستخدمة في تسديدها عند إنشاء مشروع جديد.¹

3-3- الآثار على ميزان الخدمات وباقي التحويلات.

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله الأولى قد يحدث آثارا إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية وفوائدها إن وجدت وثن استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الأجنبية، وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار.

مما سبق يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، وإذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية، وهو الأمر الذي يفترض ألا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، وربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، وإنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضمن أعباء الفرع ومدفوعاته الخارجية ومن ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها.²

4- الأثر على التشغيل

4-1- الأثر على الاستخدام (التشغيل)

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار. من خلال إقامته لمشاريع جديدة أو يقوم بشراء مشاريع ومؤسسات قائمة.³

يمكن وضع عدة اعتبارات يمكن من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:

✓ إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

¹ - محمد صقر ومضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018، تاريخ النشر: 2018/04/30. ص 289

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 114-115

³ - أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 237.

✓ إن دفع المستثمر الأجنبي إلى تسديد الضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادات في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدمية، تجارية... الخ. وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.¹

5- الأثر على التقدم التكنولوجي

تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا والتي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير ويعتبر هذا الأخير من أهم طرق نقل التكنولوجيا للأسباب التالية:

- إن التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع انتشار التكنولوجيات، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.
- يقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج.

لقد أثبتت سلسلة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية أن الدول الصناعية لم تسمح إلا بنقل التكنولوجيات البسيطة جدا والتي تقتضي مصلحتها نقل نمط معين من هذه التكنولوجيا.²

6- الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية)

إن الحوافز المتنوعة القانونية والتجارية والمالية...، التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير والطويل، وفي الاتجاهين، السلبي والإيجابي كما نوضحه أدناه:

6-1 الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات:

تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار وإعفاءه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول وانكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.

ويتحقق هذا الأثر فورا إذا كانت التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية تخص مستلزمات إقامة المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات الصناعية المحلية والمستوردة. أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز المذكورة سابقا في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري أي عندما تشمل هذه الحوافز الجانب الاستغلالي لإنتاج وبيع للاستثمار المعني، والتي عادة لا تقل فترة

¹ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 32

² - أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 239

سرياتها عن سنتين أو خمس سنوات وقد تمتد في بعض الحالات والدول إلى عشر سنوات أو أكثر ولكن هذا الأثر السلبي قد يلغى نتيجة الأثر الإيجابي.

وقد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الضرائب على أرباح هذا الاستثمار، عندما يلجأ هؤلاء المستثمرون - عادة الشركات المتعددة الجنسية - إلى التحايل في أسعار التحويل بين فروعهم المتواجدة في عدة دول. حيث يرفعون أسعار الواردات ويخفضون أسعار صادرات أحد الفروع اتجاه بقية الفروع والشركة الأم، الأمر الذي ينقل أرباح هذا الفرع إلى فروع أخرى في دول مختلفة أو إلى دولة الشركة الأم، وبالتالي تخسر الدولة التي يتواجد فيها هذا الفرع جزء من الضرائب على أرباحه.

6-2- الأثر الإيجابي المتمثل في زيادة الإيرادات:

من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق تلك التي تضحي بها حالا وهو مبررا مقبولا للأسباب التالية:¹

أ - من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على أرباح ومداد خيل الشركات التي تجنيها خزينة الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

ب - هناك بعض الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري و/أو الصناعي والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، وبغض النظر عن نتائجه ربح أو خسارة في نهاية الدورة المالية مثل الضرائب على أجور العمال وعلى عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار... الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له.

ج - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير ومن ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

د - نشير إلى حالة خاصة تتعلق بالدعم المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية جراء الخسائر التي تحققها المؤسسات العمومية المتعثرة. فإذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار حوصصة هذه المؤسسات المتعثرة، يكون أثره إيجابي على خزينة الدولة المضيفة له من وجهين:

الأول: تحصيل إيرادات جديدة ناتجة عن بيع (خصوصة) هذه المؤسسات المتعثرة.

الثاني: تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة لهذه المؤسسات العمومية المتعثرة.

¹ - عيبوط محمد وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013. ص 149

ثانيا: الآثار الاجتماعية¹

بالإضافة للآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية، فإن لها كذلك تأثيرات على الجوانب الاجتماعية، يمكن تلخيصها في اثنتين هما: الأثر على الطبقات العاملة واختلال التوازن الاجتماعي.

1- **الأثر على الطبقات العاملة وأصحاب المشاريع:** كما ذكرنا سابقا من بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر خلق مناصب شغل جديدة، مع العلم أن بعض فرص العمل التي أنشأتها الشركات متعددة الجنسية قد سحبت قوة عاملة من قطاعات أخرى وهي بذلك لا تعد فرص عمل جديدة وإنما تحويل لنوع النشاط، كما أدت بعض فرص العمل الجديدة إلى تحويل القوى العاملة من نشاط منتج إلى نشاط خدمي.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك آثار أخرى غير مباشرة للاستثمارات الأجنبية على طبقة العمال، فقد تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفراز طبقات جديدة من العمال لها مواصفات جديدة كبعض الحرفيين والتجار وبعض المهن الطفيلية كسماسرة العقارات والتي ترغب في الحصول على أكبر عائد بأقل مجهود مما يؤدي إلى وجود المال مع فئات غير مهيأة اجتماعيا وثقافيا مما يتسبب في حدوث عدم اتزان في تصرفات هذه الفئة وما يتبعه من انتشار المخدرات، الرشوة، الاختلاس وتزوير المستندات وتزييف النقود والحرق العمد وغيرها من الجرائم الاقتصادية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تمتع الشركات متعددة الجنسية بامتيازات خارجية كتملك براءات الاختراع وعلامات وأسماء تجارية من قبل الدخول إلى الدول النامية، فالمنتج معروف للمستهلك قبل البدء في إنتاجه، بينما المؤسسات المحلية لا تملك مثل هذه الامتيازات بل العكس تقابلها أهم مشكلة والمتمثلة في تفضيل المستهلك في الدول النامية للسلع المستوردة عن السلع المنتجة محليا.

وكتيجة حتمية لهذه الوضعية، تكون المؤسسة المحلية أمام خيارين: إما الانسحاب من الإنتاج، أو التعاون مع المستثمر الأجنبي.

أما الطبقة الأخيرة من أرباب العمل، هم الأفراد الذين عملوا بالشركات متعددة الجنسية والذين استطاعوا بعد ذلك الاستقلال بمشاريع صغيرة، فتميز هذه الطبقة بأنها بالإضافة الإيجابية لرجال الأعمال، نتيجة الاستفادة من تدريبهم بالشركات متعددة الجنسية، والاستفادة من علاقاتهم الشخصية التي تكونت من خلال عملهم السابق، وقدرتهم على الاتصال الخارجي لتسويق منتجاتهم.

2- **الأثر على اختلال التوازنات الاجتماعية:** من بين أهم العناصر المميزة لاختلال التوازن الاجتماعي، نجد التمييز الطبقي والاختلال الاقتصادي والمتمثل في التفاوت في المستويات الاقتصادية، حيث يلاحظ بأن الشركات متعددة الجنسية تعتمد إلى توظيف ذوي المهارات التكنولوجية والإدارية العالية والقادرين على إقامة علاقات بالقيادات السياسية والإدارية في الدولة المضيفة.

¹ - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007، ص

وهؤلاء هم المستفيدون الأوائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من حيث الأجور أو المركز المرموق، مما يؤدي إلى مزيد من الحقد الطبقي بين المتميزين من الطبقات الاجتماعية وغير المتميزين. وكنتيجة لتمييز الأجور في الشركات متعددة الجنسية، تفاوتت في المستويات الاقتصادية، بحيث أصبح العاملين في مثل هذه الشركات أعلى مستوى اقتصادي وبالتالي كان نمط استهلاكهم هو القدوة، ومحاكاة هذا النمط أصبح سمة في التركيبة الاجتماعية.

كما ساهمت الشركات متعددة الجنسية في تعميق التفاوت بين المدينة والريف نتيجة تفضيل هذه الشركات لتوطين مقرها ومراكزها في الأماكن المرموقة في المدن، حيث تتوفر البنية الأساسية الأفضل.

ثالثاً: الآثار السياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة¹

اعتبرت دراسة اقتصادية متخصصة صدرت حديثاً عن المعهد العربي للتخطيط أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتت أحد أهم مؤشرات الحقبة الثالثة للعمولة التي بدأت عام 1980، ويبرز هنا دور الشركات متعددة الجنسية، وهو يعتبر رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وأصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وهكذا أصبحت كثافة الاستثمارات الأجنبية التي تقودها الشركات متعددة الجنسية تهدد سيادة الدول. ويمكن التركيز على الآثار السياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال أثرها على كل من السيادة الوطنية، وتقليص الدور الإيجابي للدولة.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسيادة الوطنية

إن من متطلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مركزة السلطة الاقتصادية بين أيدي الشركات متعددة الجنسية، مما يؤدي إلى تعريض سيادة الدول للخطر. ففي سبيل تعظيم أرباحها تتجاهل الشركات متعددة الجنسية والأقليات المالية القوية، ما تحدته من تفاقم في حجم البطالة، ومن إلغاء لمكتسبات العمال والموظفين والطبقة الوسطى والشعوب، ومن تنكر لمصالح الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون هؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم.

كما تعمل الأقلية المهيمنة عالمياً على إخضاع مجمل العملية السياسية إلى آليات السوق مما يؤدي إلى سيادة الفساد السياسي والارتشاء بين قادة الدول وإلى تراجع الديمقراطية، كما لا يصل إلى البرلمان سوى ممثلي القوى الرأسمالية المهيمنة المحلية والدولية. فتعمل من موقعها ذلك على إخضاع الطبقات والشرائح الاجتماعية إلى سياساتها. وفي ظل ضعف تمثيلية القوى الشعبية في المؤسسات الديمقراطية، تتغلب المصالح الرأسمالية على مصالح العمال كما يتم ترجيح التراكم الرأسمالي على مبدأ إعادة توزيع الدخل. وفي هذا الإطار تسود ديكتاتورية السوق دون أن تكون هناك مؤسسات ديمقراطية قوية موازية.

¹ سعدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 164

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليص الدور الإيجابي للدولة

من بين أهم مطالب المؤسسات المالية الدولية تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهكذا نلاحظ بأن مفهوم المرفق العمومي قد تعرض للإفلاس في ظل إيديولوجية الخوصصة مما يؤدي إلى نزاع ملكيته من الدولة ووضعه تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية.

فتقليص وظائف الدولة من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس مفهوم الشأن العمومي، وتدهور المضمون الحقيقي لقطاعات التعليم والصحة والسكن وأخيرا وضع الدولة تحت وصاية المصالح الرأسمالية الدولية وتشديد استغلال مواطنيها. فانتشار الاستثمارات الأجنبية الخاصة يساهم في إبعاد الدولة عن المواطنين ويشجع على إفساد تدبير الشأن العمومي.

رابعاً: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الثقافة

تعتبر الثقافة خلاصة تضافر كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وانعكاساتها في حضارة الدول سواء في القيم والإيديولوجيات والمعتقدات والمعرفة واللغة والفنون والآداب. وتتم معالجة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغيير عناصر الثقافة في الدول النامية من خلال قيم وأنماط الاستهلاك وكذلك المعرفة والمهارات والشخصية الوطنية.

1- **قيم وأنماط الاستهلاك:** تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى خلق قيم استهلاكية جديدة، مستنبطة من الاقتصاديات الرأسمالية.

2- **المعرفة الفكرية والمهارات:** تقوم الشركات متعددة الجنسية على التأثير على المعرفة الفكرية عن طريق استغلال القنوات الفضائية ووكالات الأنباء المتعددة الجنسية وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى.

3- **الشخصية الوطنية:** من خلال آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة السالفة الذكر، تم التوصل إلى أن الشركات متعددة الجنسية تقوم بنقل بعض قيم وسلوكيات وفلسفات الدول المتقدمة المهيمنة على هذه الشركات.

كما ساهمت الشركات المتعددة الجنسية في تعزيز شعور الدول النامية بأن حضارتهم هي الأقل، نتيجة أن أفراد الدول النامية ينظرون إلى حضارتهم من وجهة نظر الدول المتقدمة، حيث اكتفى أبناء الدول النامية بالتطابق في الشكل الخارجي، مما أدى إلى غياب الشخصية القومية للدول النامية¹

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر

لكل استثمار مخاطره، وهي مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع الاستثمار سواء من حيث حجمه أو موقعه أو مجال نشاطه أو امتداده الجغرافي... الخ، والحديث عن مخاطر الاستثمار على هذا النحو ليس من اهتمام هذه الدراسة، لذلك سنكتفي بتلخيص أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر خارج وطنه. ويمكننا تقسيمها إلى مخاطر سياسية وأخرى اقتصادية.

¹ - سعيدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167

أولاً: المخاطر السياسية

يعبر الخطر السياسي عن ذلك الخطر الذي يؤثر على المستثمر ولكنه ليس ذو طبيعة اقتصادية أو مالية أو تجارية، فهو بالتالي يتعلق بالمحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة، ونقصد بالمحيط العام مجمل العوامل والمؤثرات غير الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسة في محيط جغرافي.

وينبع الخطر السياسي من مبدأ السيادة الذي يشكل الدعامة الأساسية لكل دولة، فهذه الأخيرة بيدها سلطة القهر والمنع وبإمكانها أن تصدر قرارات تكون ضارة بمصالح المؤسسة المستثمرة، وتختلف هذه القرارات وتتعدد بدءاً بفرض ضرائب جديدة أو تحديد النشاط إلى غاية التأميم، وبالتالي فإن المؤسسة في مواجهة خطر لا تتحكم فيه ولكنه يؤثر تأثيراً بالغاً عليها، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانباً واسعاً من الأخطار، كما يمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية وأخرى داخلية وخارجية.¹

ثانياً: المخاطر الاقتصادية²

وتشتمل على المخاطر ذات الطبيعة التجارية وأخرى ذات الطبيعة المالية.

1- المخاطر التجارية

يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي:

أ- **خطر العائد على الاستثمار**: يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

ب- **خطر المنافسة**: قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضراً ومستقبلاً. فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك وعلى الشركة أن تضع في حساباتها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي.

ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي. وهذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.

ج- **قيود الاستيراد**: قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي، أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها وجودتها. وكلها

¹ - هالة بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، مذكرة ماستر، تخصص

مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012-2013، ص 54

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 123-124

حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

2- المخاطر المالية: وهي المخاطر التي تؤثر سلباً على الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمستثمر، ومنها:

أ - **خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر:** أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزماً بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي حسب ما يناسبه .
1

ب- **خطر سعر الصرف:** تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها "مخاطر الصرف" أو "التبادل" وهذا نظراً للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو لأسباب أخرى.²

ج - **الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة:** قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعدما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح . مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.³

¹ - سعيدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 174

² - هالة بوعون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ - سعيدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 174

المبحث الثاني: ماهية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل في تحريك عجلة التنمية، ولكي يأخذ الاستثمار دوره في التنمية يستوجب توفير البيئة والمناخ الملائم لقيامه سواء من الناحية التشريعية أو السياسية وكذا الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا وجب على الدولة معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها، مع ضرورة أن يتماشى كل ذلك مع طبيعة الأهداف التنموية.¹

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره. وذلك على النحو التالي:²

المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، واستقرار سعر العملة المحلية.

المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار والإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية.

المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من القطر المضيف، حرية التنقل والتصدير وتوفير فرص استثمارية.

من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجمعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري، والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.³

عرف نيكولاس ستيرن نائب رئيس مجموعة البنك الدولي سنة 2000 مناخ الأعمال على أنه "مجموع السياسات والمؤسسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار وفي سنة 2005 ركز تقرير التنمية العالمي في دراسته على مناخ الأعمال وقد عرفه بأنه "مجموعة العوامل التي تميز موقع

¹ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2002-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد العشرون، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 21

² - عامر عيساني، بوبكر سلاي، نفس المرجع، ص ص 21-22

³ - وصاف سعيد، محمد قويديري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الخوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-الجزائر، العدد الثامن (08) لسنة 2008. ص 39

محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات من أجل الاستثمار بشكل منتج وخلق فرص عمل، والتوسع، وبذلك فهو يعبر عن المجموع الكلي لمؤشرات الدولة المؤسسية والبيئية السياسية وعمق القطاع المالي، وعادة ما تركز الدراسات في هذا المجال على تقليص القيود التي تواجه المستثمرين الأجانب.¹

من خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف جامع لمناخ الاستثمار حيث يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجلب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.²

الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار³

يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها:

1. وحدة مناخ الاستثمار:

يظهر من خلال تأثير مناخ الأعمال على المؤسسات التي تعمل فيه أن لكل مؤسسة مناخ أعمال خاص بها؛ لكن مناخ الأعمال واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر انطلاقاً من الجوانب التي تهمها أو من المعلومات التي تتحصل عليها حوله.

2. الترابط بين متغيراته:

إن المتغيرات المكونة لمناخ الأعمال ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها، فمثلاً الممارسات الحمائية من جهة يمكن اعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية؛ والقرار السياسي مثلاً يؤثر على المتغيرات الاقتصادية، كذلك اختراع تكنولوجيا جديد قد يؤدي إلى زيادة البطالة، وبالتالي توليد ضغوط اجتماعية ما يؤدي بالحكومة إلى سن قوانين. جديدة تتعلق بحركة العمل أو احترام العمال.

3. التعقيد:

إنّ مناخ الأعمال معقد جداً، وذلك لأنّ المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعاً جديدة؛ والمستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته، وهذا بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه.

4. التغير والتقلب:

يميل مناخ الأعمال إلى التغير والتقلب، وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات؛ فعلى سبيل المثال فإنّ أسعار السلع تتغير من وقت لآخر وكذلك الأجور والأذواق والعادات والتقاليد وعدد السكان وغيرها؛ ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من

¹ - عبد المالك بضياف، آمال براهمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد 02، جامعة قلمة-الجزائر، سنة النشر 2019. ص ص 786-787

² - عامر عيساني، بوبكر سلافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

³ - مصلية يحيى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2011-2012. ص ص 66-68

بيئة لأخرى، وعلى هذا يمكن التمييز بين مناخ أعمال مستقر ومناخ مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيه ومناخ متوسط التغير.

5. قابلية التقسيم:

يمكن تقسيم مناخ الأعمال إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي. كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

6. يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه:

يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، لذلك يقوم بدراسته من أجل التعرف على الفرص والتحديات الممكنة؛ ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الأعمال وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته

يحتوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة معينة لتهيئة بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمها.¹

الفرع الأول: مكونات مناخ الاستثمار

هناك عدة تقنيات تستعمل في تحليل بيئة الأعمال، ويعتبر تحليل العوامل PESTEL أكثرها استعمالا، حيث يركز على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والقانونية.

أولا: المناخ السياسي

يتأثر قرار المستثمر ونشاط المؤسسة المستثمرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات والقرارات السياسية، سواء في البلد المعني أو على المستوى الدولي، وتختلف البيئة السياسية من بلد لآخر.²

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى حفظ معدلات الادخار وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال، وعليه يمكن ذكر العوامل التالية:³

1. النظام السياسي:

حيث أنّ نوع النظام السياسي يحدد توجهات الحكومة وأنظمتها الاقتصادية والقانونية ومدى تدخلها في السوق، ففي حالة انتهاج الدولة للنظام الديمقراطي فإنّ الأوضاع تتميز بالوضوح والالتزام بالقوانين واحترام الحقوق، مما يوفر نوعا من الأمان لرأس المال الأجنبي، أما في حالة النظام الدكتاتوري فإنّ القرارات السياسية تكون انفرادية، ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة ولا احترام للحقوق مما يعرض رأس المال الأجنبي للخطر.

1- عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص 22

2- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 68

3- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 8

2. الاستقرار السياسي:

يشير الاستقرار السياسي إلى مدى ثبات السياسات التي تتبعها الدولة، أي عدم وجود تغييرات كبيرة في الجهاز الحكومي، لأن ذلك يؤدي إلى تغير الإيديولوجيات وبالتالي السياسات والقرارات السياسية. ويقاس بمؤشرات عديدة أهمها درجة التماسك الاجتماعي، من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية أو الحروب الأهلية.

3. الخلفيات التاريخية:

ففي حالة عداوات قديمة بين الدول فإن العلاقات بينها تبقى غير مستقرة وينظر إليها دوماً بسلبية، كما في حالة البلدان التي كانت مستعمرة من قبل فإنه نظراً للشركات القادمة من البلد المستعمر تبقى عدائية.

4. التكتلات الدولية وفوق الوطنية:

التي لها تأثيرات سياسية واقتصادية على مواقف الحكومات وقراراتها، مثل مجموعة الثمانية G8 والإتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها.¹

ثانياً: المناخ الاقتصادي:

يتمثل في مجموعة من العوامل والأنظمة المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط مشروعه وهي كالتالي:²

1- النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي:

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار زيادة معدلاته وتتكون من الأنظمة من:³

أ - النظام الاقتصادي: ففي حالة انتهاج نظام الاقتصاد الموجه فإن القرارات تخطط وتتخذ مركزياً، وتكون الدولة هي المالك لأغلب الموارد الاقتصادية، وتتدخل في تحديد أهداف الأعمال كما تتحكم في العرض والطلب؛ بينما في حالة انتهاج اقتصاد السوق الحر فإنه لا تخطيط مسبق للقرارات، والأفراد والشركات ومختلف المنظمات تتفاعل في سوق حر من خلال نظام أسعار يحدده العرض والطلب، والموارد تكون ذات ملكية خاصة ولأصحاب الحرية في كيفية استخدامها، وللمستهلك دور كبير في تحديد العرض والطلب.⁴

لهذا كلما كان يتجه إلى الحرية وآليات السوق كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار.

ب- النظام البيئي: هو مجموعة القيم والعادات التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت ايجابية، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

ت- النظام المؤسسي: يتكون من عدة عناصر متمثلة بالنظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما تكون جاذبة للاستثمار.

¹- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69

²- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³- عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص 23

⁴- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 69

2-السياسات الاقتصادية الكلية:

وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة، وتتميز بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس، من أهم هذه السياسات.¹

أ- **السياسة المالية:** تتم دراسة السياسة المالية من خلال معرفة مستويات الضرائب المطبقة والامتيازات المتوفرة، بالإضافة إلى طريقة توزيع المداخيل ونوع السياسة الإنفاقية التي تتبعها الحكومة، وحصص كل قطاع من القطاعات ضمن إجمالي النفقات، كذا حجم الإنفاق الاستثماري للدولة وطريقة توزيعه.² إذ وعندما تحتفظ السياسة المالية بمعدل معين من عجز الموازنة العامة بحيث لا يؤدي إلى تضخم مرتفع وإلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذبا للاستثمار، بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.³

ب- **السياسة النقدية:** وهذا عن طريق معدلات التضخم وسعر الفائدة، فمعدل الفائدة إذا كان مرتفعا فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي؛ وبالمقابل يجعل من المستثمرين يميلون إلى التمويل الذاتي بدل اللجوء إلى الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفته. كذلك فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تخفيض القدرة التنافسية للمؤسسات التي تنشط في ذلك البلد، ويؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأصولها، ولذلك نجد المؤسسات المستثمرة تبحث عن الدول ذات معدل التضخم المستقر نسبيا.⁴

إذا كانت توسعية ستكون جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.⁵

ج- **سياسة التجارة الخارجية:** وذلك بالاعتماد على نظام الصرف المتبع هل هو معوم أم مدار، ومدى تدخل السلطات الحكومية في تحديده، لأن استقرار سعر الصرف يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى معرفة القيود المفروضة على تحويل العملات الصعبة إلى خارج الاقتصاد المعني، وانتماء البلد إلى منطقة نقدية معينة من عدمه، لأن له أهمية كبيرة في استقرار العملة كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي. ومن العوامل التي تعنى بالدراسة كذلك السياسة التجارية هل هي انفتاحية أم حمائية، ومختلف الحواجز التجارية المطبقة سواء الجمركية أو غير الجمركية.⁶

1- عامر عيساني، بوبكر سلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

2- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 70

3- عامر عيساني، بوبكر سلالي، مرجع سبق ذكره، ص 24

4- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 70

5- عامر عيساني، بوبكر سلالي، مرجع سبق ذكره، ص 24

6- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 71

3- المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد في مجال مناخ الاستثمار

تعد المؤشرات الاقتصادية من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى ما إذا كان أداء الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار من عدمه ونذكر منها:

أ- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** إذا زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، سيكون الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار، وكلما زادت نسبة مؤشر الصادرات إلى الناتج أو الدخل القومي عبر الزمن من سنة إلى أخرى.

ب- **بالقوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين هما:

● **معدل نمو الصادرات،** إذا زادت من سنة إلى أخرى فان ذلك يدل على قدرة الاقتصاد الوطني على جذب المزيد من الاستثمارات

● **معدل العائد على الاستثمار،** إذا ارتفع فان الاقتصاد جاذب للاستثمار، ويجب في كل الأحوال أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

ت- **القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** كلما تميزت هذه القدرة بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار¹. ويستدل على ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها أهمية كبيرة أثناء تحليل الجانب الاقتصادي من مناخ الأعمال، لذلك فهي تؤخذ بعين الاعتبار وأهمها:

- **الناتج الداخلي الخام:** إن ارتفاع الناتج الداخلي الخام يعني ارتفاع مكوناته، المتمثلة في الاستهلاك (الخاص والعمومي) والاستثمار والرصيد التجاري مما يعني زيادة الطلب، ما يمنح فرصا جديدة للاستثمار والعكس في حالة تراجعه، فإن كل من الاستثمار والاستهلاك ينخفضان وبالتالي تشتد المنافسة وتزيد إمكانيات الإفلاس.

إن معدل النمو المرتفع يوحي إلى وجود فرص استثمارية مربحة ويزيد من ثقة المستثمرين في البلد، كما يعطي البلد أفضلية في حالة نمو ناتجه الداخلي الخام بمعدل أكبر من نموه في البلدان الأخرى².

- **قيمة الاحتياطات الدولية من النقد:** إذا زادت قيمتها فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع كفاءة وقدرة إدارة الاقتصاد الوطني³.

- **وضعية ميزان المدفوعات:** فمن خلال وضعية ميزان المدفوعات نستطيع تحديد الوضعية التنافسية لصناعات ومؤسسات البلد المعني، وتركيبه السلع المصدرة والمستوردة؛ ففي حالة الفائض نستطيع معرفة القطاعات المهمة التي ساهمت في إحداث الفائض، أما في حالة العجز فإن ذلك يوحي إلى وجود خلل في اقتصاد البلد، من خلال بعض القطاعات أو أن سعر صرف عملته مرتفع وغير ملائم للمصدرين. كما يمكن تحليل هيكل الواردات من معرفة القطاعات التي يعاني فيها البلد من عجز، والتي تعتبر فرصا استثمارية في حاجة إلى الإشباع داخليا⁴.

¹ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

² - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70

³ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 70

إذا كان عجزا متزايدا دل ذلك إلى عدم أو ضعف كفاءة وقدرة إدارة الاقتصاد الوطني ومن ثم سيكون الاقتصاد طاردا للاستثمار وكذلك في حالة حدوث فائض فإن مؤشر العجز هنا سيأخذ الصورة التالية:

مؤشر العجز في ميزان المدفوعات: (عجز ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي) $100 X$.¹

– **مستوى الدين العام:** حيث أن ارتفاعه يدل على وجود صعوبات في المستقبل تجعل من الحكومة تتخذ إجراءات استعجالية، مثل رفع أسعار الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال بغرض تمويل النفقات وما ينجم عنه من نتائج سلبية على الاستهلاك والاستثمار، كما يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة من حيث قدرتها على مراقبة الاقتصاد. والعكس في حالة كونه منخفضا فهو يدل على أن الأوضاع مريحة وتبعث على الثقة.²

عجز الموازنة العامة للدولة إذا زاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني وبالتالي سيكون طاردا للاستثمار الأجنبي ويمكن استخراجه على النحو التالي:

مؤشر عجز الموازنة العامة للدولة = (عجز الموازنة العامة للدولة/ الناتج المحلي الإجمالي) $100 X$

ث- **قوة الاقتصاد واحتمالات نموه وتقدمه:** ويستدل على قوة الاقتصاد من خلال مؤشرين هما:

- **معدل النمو:** إذا زاد هذا المعدل من سنة إلى أخرى دل على قوة الاقتصاد، وسيكون جاذبا للاستثمار
- **معدل التضخم:** إذا ارتفع أدى إلى ضعف الاقتصاد الوطني ويصبح طاردا للاستثمار.

ومما تقدم، يمكن التوصل إلى نتيجة لجميع تلك المؤشرات، فإذا كانت معظمها إيجابية، سيصبح الاقتصاد الوطني في مجموعة جاذبة للاستثمار، والعكس صحيح، إذا كانت سلبية فإنه في هذه الحالة يكون الاقتصاد طاردا للاستثمار ويكون أمامه وقت طويل لعلاج هذا الوضع.³

4-عوامل السوق: وتتلخص عوامل السوق فيما يلي:

– **حجم السوق واحتمالات نموه:** يعد عاملا مهما بالنسبة للمستثمر أن يدرس سوق السلع التي يخدمها، من حيث حجمه ومعدلات نموه الحالية والمتوقعة، بالإضافة إلى حدة المنافسة ومدى توافر الموارد الأساسية من طاقة وبنية تحتية، لأن ذلك يساعده في تحديد الإستراتيجية التي يدخل بها السوق.

– **سوق العمل:** وذلك بالتعرف على تكاليف العمالة ومعدلات زيادة الأجور والعلاقة مع النقابات، إضافة إلى معدل البطالة لأن ارتفاع هذا الأخير يعني من جهة انخفاض المداخيل وبالتالي انخفاض الإنفاق، ومن جهة أخرى فرصة للمؤسسة المستثمرة من أجل الحصول على عمالة بتكاليف منخفضة.

– **مكاملات الأعمال:** تعتبر من مكاملات الأعمال الأنشطة التي تساعد على السير الحسن لنشاطات المستثمرين، مثل الجهاز المالي الذي يقوم بتمويل الاستثمارات والتجارة أو توفير الصيغ المسهلة لمختلف الأنشطة، ويتم تحليلها عن طريق دراسة الجهاز البنكي من حيث مدى انتشار الوكالات البنكية، ونوعية الخدمات التي تقدمها وعلاقتها مع

¹ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 70

³ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

البنك المركزي، بالإضافة إلى دراسة السوق المالية ومدى تطورها واعتماد الشركات عليها في الحصول على التمويل؛ كذلك مدى تطور شبكات النقل والتوزيع وغيرها.

5- العلاقة مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية:

يجب التركيز على علاقة البلد مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة من عدمه، لأن انضمامه إليها يلزمه ببعض القواعد مثل الانفتاح التجاري وتحرير الخدمات وحركات رؤوس الأموال. ضف إلى ذلك وقوع البلد ضمن تكتل اقتصادي معين من عدمه، لأن ذلك يعني تطبيق قواعد تفضيلية داخل التكتل مقارنة مع ما هو بالنسبة للدول الواقعة خارج التكتل.¹

ثالثا: المناخ الاجتماعي والثقافي: يشمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:²

1. خصائص السكان:³

تعتبر دراسة خصائص السكان درجة الكثافة السكانية توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان واحدة من أهم المتغيرات، وتعالج من خلال عدة جوانب أهمها العدد، الذي يعتبر مهماً خاصة في حالة السلع الرخيصة والبسيطة حيث كلما كان عدد السكان كبيراً فهو في صالح المستثمر، كذلك فهو يؤثر على مدى توافر العمالة وعلى حجم الإنفاق العام، كما يتم الاهتمام بتكوينهم الجنسية أو العمرية أو حجم العائلات وحتى توزيعهم الجغرافي من أجل تجزئة السوق إلى فئات متجانسة، فمثلاً إذا كانت فئة الأطفال كبيرة فإن ذلك يعني زيادة الطلب على سلع الأطفال واللعب والتعليم وغيرها.

2. الطبقات الاجتماعية:

يقصد بالطبقة تقسيم أفراد المجتمع إلى مجموعات متجانسة، على أساس درجة عدم التساوي (اللاعلاقة) الاقتصادي والاجتماعي، ولكل طبقة مميزات تخصها مثل المداخيل والثروة ودرجة التعليم والوظائف وغيرها، وهذه الخصائص تجعلهم يختلفون من حيث قراراتهم وسلوكياتهم واختياراتهم. وبالتالي فالمستثمر يهتم بالتعرف على مختلف هذه الطبقات من أجل التمكن من التحديد الدقيق للفئة أو الفئات التي يخدمها.

3. نمط الحياة:

عامل آخر يمكن أن يؤثر على مواقف وسلوكيات الأفراد هو نمط الحياة الذي يختارونه، ونمط الحياة يتعلق أساساً بالطريقة التي يعيش بها الفرد وكيف ينفق أمواله، فيمكن لشخصين من نفس الطبقة الاجتماعية أن يتبعوا نمط حياة مختلفين. ويحتاج المستثمر معرفة هذا نمط الحياة، أذواق المستهلكين، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية هذا من أجل تقسيم المستهلكين حسب هذه المعايير.

¹ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 71

² - رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 09

³ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-74

4. مستوى الأجور:

يعتبر تحليلها مهماً لأن مستوى الأجور هو الذي يحدد القدرة الشرائية للمستهلكين، ما يمكن المستثمر من تحديد أنواع السلع التي يقدمها لهم، ومن جانب آخر التعرف على تكلفة العمالة بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية.

5. الثقافة:

الثقافة هي التركيبة المكونة من القيم الأخلاقية، الاجتماعية والدينية والمبادئ والمعتقدات والمواقف والأعراف، العادات والتقاليد المنقولة من جيل إلى جيل، وكذلك درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية والتي توضح نظرة الفرد إلى العالم المحيط به وتحكم سلوكياته فيه، وتختلف الثقافات من بلد إلى آخر وحتى داخل البلد الواحد. ويهتم المستثمر بدراساتها لأنها تؤثر على استجابة المستهلكين للمنتجات الجديدة.

6. مستوى التعليم:

ينال مستوى التعليم في المجتمع اهتماماً كبيراً من قبل المستثمر لدى دراسته مناخ الأعمال، ذلك لأنه يعتبر معياراً في تحديد طبقات المجتمع، كما أنّ المستوى التعليمي المرتفع يساهم في تغيير أنماط حياة المستهلكين وبناء ثقافة قابلة للتغيير، ويجعل المستهلكين أكثر وعياً تجاه المنتجات الجديدة خاصة التكنولوجية، بالإضافة إلى أنه يساعد على زيادة تكوين العمالة الماهرة والمتخصصة كما ونوعاً.

رابعاً. الجانب التكنولوجي:

توجد علاقة طردية بين التطور التكنولوجي وبين الاستثمار، ذلك أن تطوير تكنولوجيا جديدة يمكن أن ينشأ عنه منتجات أو طرق إنتاج جديدة، ما يزيد من إمكانية ظهور مشاريع استثمارية جديدة. فعليه أن يدرس مدى التطور التكنولوجي وعدد مراكز البحث والتطوير ونتائجها في البيئة المستهدفة، لأنه في حالة توافر تقنيات متطورة ومراكز بحث وتطوير كبيرة فإنّ ذلك يخلق حاجزاً لدخول منافسين جدد إلى القطاع، والعكس في حالة توافر تكنولوجيا بسيطة فذلك يحفز المستثمر من أجل الدخول.

كما أنّ انتشار استعمال التكنولوجيات المتطورة الخاصة بالاتصال، مثل الهواتف والفاكس والانترنت يقلص المسافات والوقت ويقرب المنتج من المستهلك، عن طريق تسهيل عمليات الترويج وخدمات ما بعد البيع، ويوفر وسائل دفع متطورة وأمنة مثل البطاقات الائتمانية الإلكترونية، إضافة إلى أن استعمال التكنولوجيا في عمليات الشحن والنقل والتخزين والتسيير يزيد من سرعة معالجة الأنشطة ويزيد من كفاءة استغلال الموارد، وهذه الأمور كلها تحتاج إلى العناية وتسييل الضوء عليها من قبل المستثمر.

خامساً: المناخ القانوني والتنظيمي: وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار قانون العمل قانون الجمارك - قانون التجارة قانون حماية المستهلك الحوافز والضمانات الامتيازات - رخص الاستثمار رخص الاستيراد - البيروقراطية - قانون الإشهار).¹

¹ - رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 09

فهي تعبر عن القانون الرئيسي للاستثمار، فضلا عن مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة، مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين ذات العلاقة والمؤثرة على قرارات الاستثمار ويلاحظ في هذا المجال:

أ- إذا كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار مثل عدم المصادرة وتأمين أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر وغيرها كان ذلك جاذبا للاستثمار.

ب- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات جمركية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.¹

إن الأعمال في مجملها تحكمها وتنظمها قوانين معينة، لذلك ومن أجل أن تتمكن المؤسسة المستثمرة من ممارسة أعمالها بطريقة سليمة قانونيا، تجنبها تضييع فرص ممكنة أو الوقوع في تجاوزات عليها القيام بدراسة جيدة للبيئة القانونية؛ وهذا بالتعرف على مختلف القوانين في البلد الأم، أو في البلد المضيف وكذا القوانين والتنظيمات الدولية. ونذكر أهم العوامل القانونية التي يهتم بها المستثمر:²

1. العقود: إن كل الأعمال تتم في شكل عقود، إما مع الدولة أو مع أرباب العمل أو المؤسسات المالية والزبائن، ولهذا يجب على المؤسسة المستثمرة أن تقوم بدراسة أنواع العقود ومختلف الأحكام المتعلقة بها.

2. القوانين المتعلقة بالاستثمار: سواء الاستثمار المحلي أو دخول رؤوس الأموال، وتحديد الشكل القانوني الذي تتخذه ونسبة الملكية الأجنبية، وكذا القوانين التي تكفل حماية الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية، مثل المخاطر السياسية كالتأميم والمصادرة والتجميد.

3. قوانين التجارة الخارجية: وهي كل ما يتعلق بالحواجز التجارية، سواء الجمركية أو غير الجمركية كالتعريفات الجمركية، أو القيود الفنية ونظام الحصص وغيرها، بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بنظام الصرف المتبع ومدى حرية تحويل العملات.

4. القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية: والتي تتعلق بحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، فالشركات المستثمرة تركز على هذا الجانب من أجل حماية مزاياها الخاصة وحقوقها لأطول فترة ممكنة، ولذلك تبحث عن البلدان التي توفر هذه الحماية.

5. قوانين المنافسة والعمل: وتتمثل في القوانين المتعلقة بسير السوق والعلاقة ما بين المنافسين ونوع المنافسة. وكذا قوانين العمل التي تتضمن حقوق العمال، مثل الأجر القاعدي والحماية الاجتماعية للعمال ودور المرأة في العمل وغيرها.

6. الضرائب: يهتم المستثمر بدراسة القوانين المتعلقة بالضرائب المطبقة في البلد المعني ومدى ثباتها، والتحفيزات المقدمة للمستثمرين المحليين والأجانب كالإعفاءات الضريبية أو التخفيضات التفضيلية ومدى عدلها بينهم. ذلك أنه

¹ - عامر عيساني، بوبكر سلاي، مرجع سبق ذكره، ص 24

² - مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-76

في حالة انخفاض الضرائب فإنَّ المستثمرين يميلون إلى الاستثمار في البيئة التي توفر هذه النسب المنخفضة، والعكس في حالة ارتفاعها.

7. القوانين المتعلقة بالمستهلك: وتشتمل على قوانين حماية المستهلك من الممارسات الخاطئة أو المتعمدة للشركات، والعقوبات الناجمة عن ثبوت هذه الممارسات، وترتكز أساساً على مدى اشتراط مواصفات معينة يجب توافرها في المنتج، مثل المكونات الصحية أو الجودة أو ما يتعلق بالمغالطات الإشهارية.

8. القوانين المتعلقة بالبيئة: مثل قوانين المسؤولية الاجتماعية للشركات وقوانين الحد من التلوث والانبعاثات الغازية، أو قوانين تسيير النفايات وغيرها.

9. القوانين الدولية: وهي مختلف القوانين والاتفاقات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار الدولي وكذا فض النزاعات المتعلقة بها والتي تضمنها مؤسسات دولية ويكون البلد المعني موقعاً عليها.

الفرع الثاني: أهمية مناخ الاستثمار

تساعد عملية تحليل مناخ الأعمال المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات، والقضاء على القيود وتشجيع الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية: **أ-تحفيز النمو:** إن مناخ الأعمال الجيد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير الفرص والحوافز للمؤسسات، والتي تشجعها على تطوير أنشطتها وصولاً إلى الابتكار، وإيجاد أفضل الأساليب التي تؤدي إلى تنظيم عملية الإنتاج، وتوزيع السلع، وتلبية رغبات المستهلكين، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات عن طريق تقليص التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، ويسهل عملية دخول وخروج الشركات من السوق.

ب-التقليل من الفقر: إن تحسين مناخ الأعمال له أهمية كبيرة في مكافحة الفقر حيث يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة لإقامة الأعمال ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما ينعكس على أفراد المجتمع بعدة أوجه:

- بصفتهم عاملين حيث يوفر مناخ الأعمال الجيد مناصب شغل سواء كان ذلك بتسهيل القيام بالأعمال الحرة، أو الحصول على وظيفة، مما يتيح دخل للأفراد يمكنهم من تحسين مستواهم التعليمي ومهاراتهم، ويزيد من قدرتهم على استكمال الجهود لتعزيز التنمية البشرية مما يساهم في تخفيض نسبة الفقر.
- بصفتهم مستخدمين للبنية التحتية والخدمات التمويلية والممتلكات إذ يؤدي إلى تحسين كافة هذه الخدمات وتطويرها بشكل يسمح بخدمة كافة أطراف المجتمع.

كما يمكن المناخ الجيد من توسيع القاعدة الضريبية مما يوفر للحكومات القدرة على تمويل الخدمات العامة وزيادة التحويلات النقدية المخصصة للفقراء.

فمناخ الأعمال الجيد لا يهدف فقط إلى تحقيق الأرباح للشركات، وإنما يهدف إلى تحسين النتائج للمجتمع ككل من خلال توفير فرص عمل وتخفيض الأسعار وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من الحواجز التي تحول دون توسع الفرص، وتخفيض الابتكار، ورفع الإنتاجية واستفادة العمال والمستهلكون وأصحاب الاستثمارات.¹

¹ - عبد الملك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 787

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بتقييم مناخ الأعمال، إما باستعمال إمكاناتها الخاصة أو بالاعتماد على مكاتب دراسات خارجية، ويتم الاعتماد في عملية التقييم على المعلومات والقوانين والتصريحات الحكومية في البلد المضيف، بالإضافة إلى الدراسات والنشرات والتقارير التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية والجهوية المتخصصة، والتي تصدر بعض المؤشرات التي تعالج جانباً أو عدة جوانب من مناخ الأعمال وتصنف الدول حسب هذه المؤشرات ويمكن تقسيم المؤشرات المستعملة في تقييم مناخ الأعمال إلى مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية.¹

وعادة ما يعتمد المستثمرون في توجيه استثماراتهم خاصة على المستوى الدولي على مؤشرات دولية تقيس قدرة الدولة على جذب المشاريع الاستثمارية، وتكشف عن مدى فعالية البيئة الاستثمارية ومنح الأعمال بصفة عامة وقدرته على جذب الاستثمارات.²

الفرع الأول: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كمياً، إما بنسب مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها. وتشمل هذه المؤشرات على:

أولاً: مؤشرات البيئة الاقتصادية³

لقد ذكرنا أنّ من متطلبات مناخ الأعمال الجيد الاستقرار الاقتصادي، والذي يقاس ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تنشرها السلطات المحلية سواء الوزارات أو البنك المركزي ونحوها أو الهيئات الدولية ومن أهمها:

1. النمو الاقتصادي: يقاس عادة بالتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن هذا التغير بنسبة مئوية انطلاقاً من الفارق بين السنة الماضية والسنة الحالية. ويمكن أن يكون هذا التغير إيجابياً أي تحقيق نمو اقتصادي أو يكون سلبياً بمعنى انخفاض في النمو الاقتصادي، وعادة يتم أخذ معدل نمو عدة سنوات من أجل تجنب الوقوع في التغيرات العارضة والظرفية.

2. مؤشر التوازن الداخلي: يمكن التعبير عن التوازن الداخلي من خلال التوازن في السياستين المالية والنقدية. فالتوازن في السياسة المالية يقاس بمعدل العجز أو الفائض في الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم هذه النسبة لقياس تطورات السياسة المالية ودورها في تأسيس التوازن الداخلي؛ ففي حالة العجز في الميزانية العامة فإنّ الحكومة تلجأ إلى تقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات، وبالتالي زيادة الضرائب وإلغاء الإعفاءات من جهة وتقليص الإنفاق الاستثماري. أما التوازن في السياسة النقدية فيعبر عنه بمعدل التضخم الذي يلخص التطورات الحاصلة في السياسة النقدية، حيث أنّ اتجاهه إلى الانخفاض أو الثبات من سنة إلى أخرى يدل على استقرار في السياسة النقدية، بينما يؤدي ارتفاعه إلى تدني ثقة المستثمرين في العملة الوطنية وابتعادهم عن المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل.

¹ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 87

² - عبد المالك بضياف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 785

³ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص 88

3. **مؤشر التوازن الخارجي:** يقيس هذا المؤشر وضعية البلد مع العالم الخارجي، ويحسب عن طريق تقدير نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وبذلك فهو يلخص تطورات سعر الصرف حيث أن العجز في الحساب الجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة البلد، وما ينتج عنه من ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات والعكس في حالة الفائض.

ثانياً: مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية

هذا المؤشر يقيس درجة تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار في الدول العربية. فهو يشير هذا إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة وتدني معدلات التضخم وبنية سياسية مستقرة، وتمثل السياسات الاقتصادية في محصلة النتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات محددة وتشمل ثلاث مجموعات:

✓ السياسات المالية: تقاس بعجز الميزانية كنسبة من الإنتاج المحلي العام؛

✓ السياسات النقدية: وتقاس من خلال التضخم؛

✓ السياسات المتعلقة بالمعاملات الخارجية: تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي العام.¹

تم وضع هاذ المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار بدء من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية².

ويتم حساب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب كالتالي:

— يتطلب توافر النسبة المئوية لكل مؤشر لسنتين متتاليتين؛

— حساب الفرق بين النسبتين، ومن خلال الفرق تحدد قيمة المؤشر التي تعطى على النحو المبين في جدول قيمة المؤشرات الفرعية انطلاقاً من نسبة التغير³.

يعرف هذا المؤشر المركب -حسابياً بأنه متوسط المتوسطات المؤشرات الثلاث متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مجموع المعاملات الخارجية. ويكون تقييم المناخ كما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 يعني تحسن المناخ الاستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 2 فما فوق يعني تحسن كبير في المناخ الاستثماري.⁴

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 65

²- دادي الصادق، صوري عبد الرحمان، دامون رشيد، مرجع سبق ذكره. ص 38

³- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 88

⁴- دادي الصادق، صوري عبد الرحمان، دامون مرجع سبق ذكره. ص 38

الجدول رقم (1.1) قيمة المؤشرات الفرعية انطلاقاً من نسبة التغير

ارتفاع بأكثر من 10	ارتفاع من 5 إلى أقل من 10	ارتفاع بأكثر من 1 إلى أقل من 5	انخفاض بأقل من 1 إلى ارتفاع 1	انخفاض بأكثر من 1 وأقل من 2.5	انخفاض بأكثر من 2.5 وأقل من 3.5	انخفاض بأكثر من 3.5%	مؤشر التوازن الداخلي
3	2	1	0	1+	2+	3+	
ارتفاع أكبر من 10	ارتفاع أكثر من 5 إلى أقل من 10	ارتفاع أكثر من 2.5 إلى أقل من 5	انخفاض بأقل من 1 إلى ارتفاع أقل من 2	انخفاض بأكثر من 1 وأقل من 2.5	انخفاض بأكثر من 2 وأقل من 4	انخفاض بأكثر من 4	مؤشر التوازن الخارجي
3	2	1	0	1+	2+	3+	
			انخفاض بأكثر من 25	انخفاض بأكثر من 5 إلى أقل من 25	انخفاض بأكثر من 1 إلى أقل من 5	انخفاض بأقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7	مؤشر السياسة النقدية
			3	2	1	0	

المصدر: مصلة يحيى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-رسالة ماجستير، جامعة سطيف -2011-2012. ص 89

ثالثاً: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولي سنوياً منذ عام 2003 يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية لاقتصاديات الدول المختلفة، يساعد على معرفة مدى ملاءمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم ترتيب الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية من 1 إلى 190، وقد جاء تقرير 2019 لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح، وقد غطى مؤشر هذا العام 190 اقتصاد (world Bank, 2019)، ويضم التقرير عشر المؤشرات الرئيسية: بدء نشاط تجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، مع إعطاء وزن متساو لكل مؤشر.¹

رابعاً: مؤشرات البنية التحتية: كما سبق أن ذكرنا فإنه من بين أهم محددات اختيار بلد توطين الاستثمارات، هوت وافر البنى التحتية اللازمة والمساعدة على إتمام الأعمال بسهولة. وتقاس هذه الهياكل الأساسية من خلال:

— شبكات المواصلات البرية المتوافرة ومدى جاهزيتها مثل طول شبكة الطرقات، عدد الطرق السريعة وحجم الازدحام في الطرقات، وعدد المطارات الداخلية والدولية والموانئ.

— الهياكل القاعدية المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، المعبر عنها بمدى انتشار الهاتف واستعمال الانترنت.

¹ - عبد المالك بضيف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره. ص 788

– المؤسسات الداعمة والمكملة مثل المؤسسات المالية والبنوك، وتقاس بمدى انتشارها في البلد وبمعدل عدد الوكالات لكل 1000 شخص وغيرها.

خامسا: التطورات التشريعية والجهود الترويجية:

ويمكن قياس ذلك بعدد الإصلاحات التشريعية التي تقام سنويا، والنسبة التي تكون في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر والنسبة التي في غير صالحه. أما فيما يخص الجهود الترويجية، فيتم بقياس عدد الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الوطنية المختصة في مجال الترويج والإشهار للبلد ومناخ الأعمال فيه، ومدى التركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات الجدوى، بالإضافة إلى نوعية هذه الأنشطة من اعتماد الأساليب الحديثة والمناهج التنافسية.

الفرع الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار

هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها، ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء والمحللين أو رجال الأعمال وتصدرها بعض المؤسسات الدولية المتخصصة، يتناول كل منها جانبا من جوانب مناخ الأعمال، وتعتبر من الوسائل التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي، وقد أثبتت عدة دراسات العلاقة بين ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات وبين مقدار الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليه، ونذكر منها على سبيل المثال:

أولا: مؤشرات التنافسية:

تعتبر هذه المؤشرات من بين أهم المؤشرات العالمية المعتمدة في الحكم على مناخ الأعمال، وستتطرق إلى أهمها وهما مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العربية.¹

1- **مؤشر التنافسية العالمية:** يصدر سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس، ومقره في سويسرا، حيث يقوم بترتيب الاقتصاديات حسب قدرتها التنافسية والتي يعرفها بأنها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد"، على أساس أن الإنتاجية تؤدي إلى رفع مستويات النمو والدخل، ويقوم بتقسيم القدرة التنافسية للبلدان إلى 12 مجالا أو عمودا يمكن إدراجها في أربع مجموعات رئيسية وهي: البيئة التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق، ونظام الابتكار، ويحتوي مؤشر التنافسية العالمي لهذا العام على 98 مؤشرا فرعيا (world economic forum, 2019)، وما تجدر الإشارة إليه أن تقرير التنافسية العالمي يتميز بالتعديل المستمر في منهجية العمل، حيث تم العمل بآخر تعديل سنة 2018 الذي غطى 140.²

¹ -مصلحة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 91

² - عبد المالك بضيف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره. ص 789.

- منذ سنة 2007 تم استحداث منهجية جديدة لتقييم تنافسية الاقتصاديات وذلك بتقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقاً لمستوى التنمية فيها. وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات هي:¹
- **مؤشر المتطلبات الأساسية:** وهو مؤشر مركب يشتمل على المؤشرات الفرعية التالية:
- جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي، الرعاية الصحية والتعليم الأساسي. ويستعمل المؤشر في قياس الحفاظ على التنافسية في المرحلة الأولى من التنمية، التي تعتمد على العمالة غير المؤهلة ورأس المال والموارد الطبيعية المتاحة، وتستند فيها الشركات على التنافسية السعرية. وتصنف الدول التي تمر هذه المرحلة في المرتبة الأخيرة في المؤشر.
- **مؤشر معززات الكفاءة:** والذي يتكون من مؤشرات مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة كل من سوق السلع وسوق العمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى الاستفادة من التقدم التقني الحالي ومدى اتساع السوق المحلي والخارجي، ويستعمل هذا المؤشر في قياس التنافسية في مجموعة الدول التي تكون في المرحلة الثانية من التنمية، التي تتميز فيها عمليات الإنتاج بالكفاءة والفعالية وتزيد فيها جودة المنتجات لتصبح أكثر تنافسية. وتأتي هذه الدول في المرتبة الثانية في التصنيف.
- **مؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني:** ويقاس عادة تنافسية الاقتصاديات التي تنتقل إلى المرحلة الثالثة من التنمية، حيث تعتمد الشركات على التقدم التقني والتكنولوجي لتحقيق ابتكارات فريدة. وتعتبر الدول التي تكون ضمن هذه المرحلة الأكثر تنافسية.
- وتوجد بين كل مرحلتين مرحلة انتقالية تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصنيف الدول، وتوجد بعض الدول تنتمي إليها ولذلك يصبح في المجموع خمس مجموعات من الدول.
- 2- المؤشر المركب للتنافسية العربية:** صدر لأول مرة سنة 2003 في تقرير التنافسية العربية، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط. وهو مؤشر مركب يتكون من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر: التنافسية الكامنة، ويندرج تحت كل منهما مؤشرات فرعية وذلك على النحو التالي:
- 1-2. مؤشر التنافسية الجارية:** هو مؤشر يهدف إلى قياس وتقييم أداء الاقتصاديات العربية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي:
- **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** الذي يتكون من المتغيرات التالية: معدل النمو الحقيقي، معدل التضخم، نسبة وضعية ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة وضعية الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:** ويشتمل بدوره على أربعة مؤشرات تحت فرعية هي:
- مؤشر البنية التحتية الأساسية لنقل وتوزيع السلع: ويقاس بعدة متغيرات مثل نسبة الطرق المعبدة، عدد المطارات والموانئ والسكك الحديدية؛

¹--مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص ص 91-93

– مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد: يتكون من نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة استثمار القطاع العام من إجمالي الاستثمارات؛

– مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات: يتكون من متغيرات الفساد الإداري وانتشار البيروقراطية، ومدى الالتزام بالقانون والنظام العام.

ويتم حساب متوسط المؤشرين من أجل الحصول على قيمة المؤشر المركب، الذي يعتمد عليه في ترتيب الدول، وانطلاقاً من المؤشرات الفرعية يتم استخراج نقاط القوة التي يتميز بها اقتصاد البلد وكذا نقاط الضعف.¹

– **مؤشر جاذبية الاستثمار:** يصدر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التي تقوم بإصدار تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 1985، وتم تطوير هذا المؤشر سنة 2012، حيث انطلق بناؤه على أساس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الاقتصادية على أنها: قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس الأموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين وتتوقف هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية ثم بناء المؤشر من خلالها (مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية)، وتتألف كل مجموعة من المؤشرات الفرعية، حيث يبلغ عددها الإجمالي إحدى عشر مؤشراً، والتي تتفرع بدورها إلى 52 متغيراً كمياً، وتمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة وذلك من أجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي.²

يشتمل على المتغيرات التالية: حجم الأسواق المالية، نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي.

– **مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** يتناول عدة متغيرات أهمها: نسبة وضعية الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو الصادرات، نسبة السلع المصنفة المصدرة.

– **مؤشر الإنتاجية والتكلفة:** يتكون من عدة متغيرات أهمها معدل الضريبة، حصة الصناعات التحويلية، إنتاجية العمل في القطاع التحويلي، معدل الأجور، سعر الصرف الحقيقي، الإنتاجية الكلية للعوامل.

2-2. مؤشر التنافسية الكامنة: هو مؤشر يصف قدرة الاقتصاد على تحقيق استدامة تنافسيته، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

– **مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية:** يتكون من نسبة الخريجين في مجال الابتكار والتقنية، نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، نسبة الصادرات ذات التقنية العالية.

– **مؤشر رأس المال البشري:** يشمل على معدل التمدرس في المرحلة الأساسية، أمل الحياة، معدل انخفاض الأمية، معدل الإنفاق الحكومي على التمدرس.

¹ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 95

² - عبد الملك بضيف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره. ص 788.

مؤشر نوعية البنية التحتية الثقافية: يتكون من المتغيرات التالية: الربط بشبكة الانترنت، عدد الحواسيب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف الثابت والنقال.¹

ثانيا: مؤشرات المخاطر القطرية:

هناك عدة مؤشرات تتم بتقييم المخاطر المتعلقة بالبلد، نذكر أهمها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: هو تقرير شهري يصدر عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ 1980 وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل الجاري مع قطر، وذلك ببيان قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتسدها في وقتها المحدد، ويقسم مشروع دول حسب درجة المخاطر إلى المجموعات التالية:

✓ من 0 إلى 49,5 درجة المخاطر مرتفعة جدا؛

✓ من 50 إلى 59,5 درجة المخاطر مرتفعة؛

✓ من 60 إلى 69,5 درجة المخاطر معتدلة؛

✓ من 70 إلى 79,5 درجة المخاطر منخفضة؛

✓ من 80 إلى 89,5 درجة المخاطر منخفضة جدا.²

إذا تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفعت قيمة المؤشر.

ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

– مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يمثل نسبة 50 % في المؤشر المركب؛

– مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية الذي يمثل نسبة 25 % من المؤشر المركب؛

– مؤشر تقييم المخاطر المالية ب 25 % كذلك في المؤشر المركب.³

2. مؤشر COFACE: تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" وهي مؤسسة فرنسية متخصصة في التأمين التجاري العالمي تأسست سنة 1946، وبدأت أعمالها تتوسع تدريجيا على المستوى الدولي ابتداء من سنة 1992 حتى أصبحت تشكل شبكة عالمية مكونة من وكالات وشركات تأمين وشركات خصم، تقوم على تقديم خدمات تأمين ائتمانية متخصصة في 66 دولة، وقد بلغ دخلها الصافي لعام 2017 ما يقارب 83.2 مليون أورو (COFACE,2018).

تقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية ل 160 دولة ويشمل التقرير مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، المخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الأعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتصنف البلدان حسب درجة المخاطر إلى مجموعات فرعية وتمثل في:

A1 مخاطر ضعيفة جدا، A2 مخاطر ضعيفة، A3 مخاطر مرضية، A4 مخاطر معقولة، B مخاطر مرتفعة نسبيا،

C مخاطر مرتفعة، D مخاطر مرتفعة جدا، E مخاطر كبيرة (COFACE,2018,p.07)¹

¹- مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-95

²-دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67

³-مصلة يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95

3. مؤشر EUROMONNY: يصدر المؤشر عن مجلة Euromonny مرتين في السنة، ويقاس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية، وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية رأس المال المستثمر وأرباحه. وتستند نتائج المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المتوية للمؤشر دلّ ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات، والعكس في حالة انخفاض قيمة المؤشر فذلك يعني ارتفاع مخاطر عدم الوفاء.

ثالثا: مؤشرات البيئة العامة للأعمال

نتطرق في هذه المؤشرات إلى عدة مؤشرات تتعلق بالجوانب العامة لمناخ الأعمال المحلية أو الدولية:

1- مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر سنة 1995 بالشراكة بين wall street journal و

Heritage Foundation² يقوم بتقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنويا في 186 دولة، ويبني هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، ونابعة من حقه في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بحرية كاملة، ودون تدخل الدولة سواء في حركة العمالة أو رأس المال والسلع، وتكمن فائدة الحرية هنا في العلاقة الإيجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة وبيئة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة، التنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر....)، ويقاس المؤشر على أساس اثنا عشر من العوامل الكمية والنوعية مقسمة إلى أربع فئات عريضة هي: سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)، حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة، المالي)، الكفاءة التنظيمية (حرية أداء الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)، الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية) the (heritage foundation,2019).³

وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.⁴ ويستند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل هي:⁵

- حرية الأعمال: تقاس كميًا بالقدرة على بداية، تشغيل، وتصفية الأعمال والتي تمثلها مختلف التشريعات الحكومية، ويعتمد على نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية؛
- الحرية التجارية: تعبر عن غياب القيود الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الصادرات والواردات من السلع والخدمات؛

1- عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 788

2- مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 96

3- عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 789

4- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 62

5- مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 96-97

- الحرية الجبائية: تقاس بالثقل الضريبي المفروض من قبل الحكومات ويتضمن: معدل الضرائب على مداخيل الأفراد، معدل الضرائب على مداخيل الشركات، نسبة إجمالي عائدات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - الإنفاق الحكومي: ويتم قياسه بنسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - الحرية النقدية: تشتمل على استقرار الأسعار ومدى تدخل السلطات في الرقابة على الأسعار، وتقاس بمتوسط معدل التضخم في آخر ثلاث سنوات، ومدى الرقابة على الأسعار؛
 - حرية الاستثمار: تقاس بمدى حرية الأشخاص والشركات في تحريك الموارد داخل وبين الأنشطة، على مستوى البلد ودولياً.
 - الحرية المالية: تقاس بفعالية البنوك واستقلاليتها عن الرقابة الحكومية، لأنَّ تحكُّم القطاع الحكومي في القطاع المالي يقلل من المنافسة في هذا القطاع، ومدى الانفتاح على المنافسة الأجنبية في هذا الميدان، ومدى تطور الأسواق المالية؛
 - حقوق الملكية: تقاس بقوانين البلد المتعلقة بحماية حقوق الملكية الخاصة، ودرجة دعم الحكومات لهذه القوانين؛
 - الفساد: إن الفساد يؤثر على الحرية الاقتصادية بمساهمة في إدراج المخاطر في العلاقات الاقتصادية، ويقاس بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية؛
 - حرية العمل: وتقاس بالأجر الأدنى كنسبة من متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد، عوائق تشغيل، عمال إضافيين وصعوبة تسريح العمالة الزائدة.
- دليل مؤشر الحرية الاقتصادية:** يحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنا عشر، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كما يلي
- حرة من 80 إلى 100.
- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9
- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9
- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9
- مجموعة من 0 إلى 49.9¹
- 2. مؤشر العولمة:** يصدر هذا المؤشر منذ سنة 2002 عن معهد KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية، يقوم بقياس مدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي أي العولمة من خلال ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر العولمة الاقتصادية، مؤشر العولمة الاجتماعية، ومؤشر العولمة السياسية.

¹ - عبد الملك بضياف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص789.

فالعملة الاقتصادية تعرف على أنها تدفق السلع والخدمات والمعلومات ولمسافات طويلة، ويتكون المؤشر من عدة متغيرات هي:

- نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - حصة الاستثمار المحفظي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - نسبة مداخيل الرعايا المقيمين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
 - العوائق على الواردات والقيود على حساب رأس المال؛
 - نسبة الضريبة على التجارة الخارجية ومعدل التعريفية الجمركية.
- أما العملة الاجتماعية فيعبر عنها بانتشار الأفكار والمعلومات والأشخاص، ويتكون مؤشرها من:
- حجم المكالمات الهاتفية مع العالم الخارجي؛
 - نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - الحصة من السياحة العالمية ونسبة السكان الأجانب من إجمالي السكان؛
 - عدد مستخدمي الانترنت وعدد مشاهدي التلفاز لكل 1000 شخص؛
 - نسبة كل من تجارة الجرائد وتجارة الكتب من الناتج المحلي الإجمالي وعدد مطاعم McDonalds لكل فرد
- والعملة السياسية تظهر من خلال انتشار السياسات الحكومية، ويتكون مؤشرها من:
- عدد السفارات والقنصليات الأجنبية في البلد
 - المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي
 - العضوية في المنظمات الدولية؛
 - الإمضاء على المعاهدات الدولية.
- وتجدر الإشارة إلى أن أوزان كل من المؤشرات الفرعية السابقة في مؤشر سنة 2011 كانت كالتالي:
- العملة الاقتصادية 36 % من المؤشر الكلي؛
 - العملة الاجتماعية 38 % من المؤشر الكلي؛
 - العملة السياسية 26 % من المؤشر الكلي.

وقيمة المؤشر الكلي للعملة تمثل متوسط المؤشرات الفرعية السابقة، وتأخذ قيمًا ما بين 0 و100. وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن البلد أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي، وعلى أساس ذلك يتم ترتيب الدول.¹

3. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة التجارية والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2001 مؤتمر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد²، ظهر في شكل مؤشر واحد هو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI inward index³، وذلك بهدف معرفة مدى جهود البلد في استقطاب رأس المال الأجنبي

¹-مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره. ص ص 97-99

²- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 66

³-مصلة يحيى، مرجع سبق ذكره. ص 99

من جهة ومدى مساهمة الأسعار في النشاط المحلي والخارجي، وخلق وظائف في سوق العمل من جهة أخرى¹ من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاتها وخلق وظائف في سوق العمل.²

ففي تقرير 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين:

✓ مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد؛

✓ مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.³

مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الذي يحسب بقسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى التدفقات العالمية منه، إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من العوامل الموسمية والتطورات العارضة. وإذا حققت الدولة معدل واحد فما فوق في هذا المؤشر، فذلك يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وإذا كان دون ذلك فيعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

ومؤشر إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشتمل على ثمانية عوامل هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا، التصنيف السيادي للبلد. ويتراوح الرصيد بين الصفر والواحد، ويحسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة له وأدناها.

وانطلاقاً من مقارنة المؤشرين يمكن تصنيف الدول إلى أربع مجموعات.

- مجموعة الدول السباقية، حيث يكون فيها مؤشر الأداء مرتفعاً ومؤشر الإمكانيات مرتفعاً.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها، يكون فيها مؤشر الأداء مرتفعاً ومؤشر الإمكانيات منخفضاً
- مجموعة الدول ما دون إمكاناتها، يكون فيها مؤشر الأداء منخفضاً ومؤشر الإمكانيات مرتفعاً
- مجموعة الدول ضعيفة الأداء، يكون فيها كل من المؤشرين ضعيفاً.⁵

دليل مؤشر وفق مؤشر الأداء:

هو حصول الدولة على معدل (1) فما فوق، ويعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، أما فوق ذلك يعني أن موقعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 66

² - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 99

³ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 66

⁴ - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 99

⁵ - مصلة يحي، نفس المرجع. ص 100

أما وفق الإمكانيات: فتتراوح بين صفر وواحد: تحسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في قطر وأدنى قيمة له على فرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له.¹

4. مؤشر تنمية تجارة لتجزئة العالمية:

يصدر هذا المؤشر (Global Retail Development Index A.T.Kearney) سنويا منذ 2001 عن إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، تقوم بتقييم الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الاستراتيجية والتقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم. يهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات استراتيجيات التنمية العالمية، ويتكون من المؤشرات الفرعية التالية:

– مؤشر درجة المخاطرة القطرية بنسبة 25% من المؤشر الكلي؛

– مؤشر مدى جاذبية السوق بنسبة 25% كذلك

– مؤشر مدى تشبع السوق بنسبة 30%

– مؤشر مدى محدودية الوقت بنسبة 20%

وقيمة المؤشر تعطى بحساب متوسط هذه المؤشرات، وعلى قدر ما تكون مرتفعة تكون أحسن بالنسبة للبلد والعكس في حالة انخفاضها.²

5. مؤشر التنمية البشرية:

هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الائتماني عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلد في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث أبعاد أساسية وهي:

✓ عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة

✓ القدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة

✓ القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (برنامج الأمم

المتحدة الائتماني، 2015، صفحة 03)³ ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.⁴

وتنحصر قيمة المؤشر بين صفر وواحد، وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية

للبلد المعني عاليا، والعكس صحيح، ويغطي المؤشر 188 بلدا وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات كما يلي: (برنامج

الأمم المتحدة الائتماني، 2018، الصفحات 17-18)

– 0.8 فما فوق: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا

– من 0.700 إلى 0.799: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة؛

¹ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 63

² - مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص 100-101

³ - عبد الملك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 789.

⁴ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

– من 0.550 إلى 0.699 دول ذات تنمية بشرية متوسطة

– أقل من 0.550: تنمية بشرية منخفضة.¹

6. مؤشر القدرة على الإبداع:²

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويتكون من مؤشرين فرعيين يمثلان أوزانا متساوية هما:

– **مؤشر الأنشطة التقنية:** ويقاس الأنشطة الإبداعية استنادا إلى ثلاثة عناصر، تضم الإنفاق على البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع المسجلة، وعدد المطبوعات العلمية المنشورة؛

– **مؤشر رأس المال البشري:** يقاس مدى توافر المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى العناصر التالية: نسبة الأمية، ونسب المسجلين في مختلف المراحل التعليمية. ويتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات، حيث كلما كانت قيمة المؤشر كبيرة دلّ ذلك على امتلاك البلد قدرات كبيرة على الإبداع، كما توجد دول ذات قدرات إبداع متوسطة، وتليها دول ذات قدرات إبداعية ضعيفة.

7. مؤشر جاهزية البنية الرقمية:

عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2001، ويعنى بقياس (NRI) يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويحدد نقاط ضعف ونقاط قوة الدول ومدى استفادتها من التطور المستمر في هذا القطاع، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي توفرها الدولة أو مجتمع ما؛
 - مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل على الأفراد ورجال الأعمال والحكومات؛
 - مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.
- تتراوح قيمة المؤشر ما بين 1 و7، وكلما ارتفعت دلّ ذلك على جاهزية كبيرة للبلد والعكس.

رابعا: مؤشرات الحوكمة ومحاربة الفساد:

إنّ من متطلبات مناخ الأعمال الجيد توافر الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وسلطة القانون، من خلال مؤسسات كفؤة تعمل بشفافية وتعدم فيها ممارسات الفساد، ومن بين المؤشرات التي تستعمل في قياس ذلك نجد:

1. مؤشر الإدارة الرشيدة وصالح الحكم:

يصدر معهد البنك الدولي مؤشرات الإدارة الرشيدة بهدف مساعدة الدول والمنظمات على تتبع أدائها، وتقييم مدى نجاحها في تحسين الإدارة الرشيدة فيها، وتستند بيانات هذه المؤشرات إلى عدد كبير من المتغيرات، التي تقيس نطاقا واسعا من العناصر المرتبطة بالإدارة الرشيدة، والتي يتم الحصول عليها من عدة مصادر مستقلة تابعة لمنظمات عالمية مختلفة. ويتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية هي:

– **مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة:** والذي يقيس مدى تطبيق الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان؛

¹ عبد الملك بضيف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 789

² مصلة يحي، مرجع سبق ذكره. ص ص 101-103

- مؤشر الاضطرابات السياسية والعنف: وقياس مدى وجود احتمالات تهديد ممارسات العنف أو تغيير الحكومات؛
- مؤشر فعالية الحكومة: وقياس مستوى تقديم الخدمات العامة وأداء القطاع العام؛
- مؤشر البيروقراطية: وقياس مدى تأثير السياسات غير الملائمة والإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة؛
- مؤشر سيادة القانون: يقيس مدى الالتزام بتنفيذ العقود ومدى فعالية جهاز الشرطة والمحاكم بما في ذلك استقلالية القضاء ونسبة وقوع الجريمة؛
- مؤشر محاربة الفساد: يقيس مؤشر محاربة الفساد مدى سوء استخدام الصلاحيات العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

وبحساب متوسط هذه المؤشرات نجد مؤشر الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم، الذي يكون على شكل نسبة مئوية وعلى أساسه تنقسم الدول إلى:

- دول ذات إدارة رشيدة ممتازة لما تكون النسبة 75 % فما أكثر؛
- دول ذات إدارة رشيدة جيدة لما تكون قيمة المؤشر أكبر من 50 % وأقل من 75 %
- دول ذات إدارة متوسطة الرشادة لما تفوق قيمة المؤشر 25 % ولا تتجاوز 50 %
- دول ذات إدارة ضعيفة لما يأخذ المؤشر قيمة تفوق 10 % إلى 25 %
- دول ذات إدارة ضعيفة جدا لما تكون قيمة المؤشر أقل من 10 %

2. مؤشرات الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية عدة مؤشرات متعلقة بانتشار الفساد، هي مؤشر مقياس الفساد الكلي (GCB) ومؤشر دافعي الرشوة (BPI)، ومؤشر مدركات الفساد (CPI)، الذي يعتبر أهمها. يصدر مؤشر مدركات الفساد سنويا منذ 1995 عن منظمة الشفافية العالمية، ويرصد المؤشر الفساد من خلال قياس مدى تفشيه بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وذلك حسب ما يراه رجال الأعمال والمحللون الذين يسهم الاستقصاء عبر العالم. وتعرف منظمة الشفافية الفساد على أنه استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

كما تعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، غير أن موقع CNN ينشر عن المنظمة العالمية للشفافية أن الجزائر احتلت مرتبة متدنية جدا في ترتيب مؤشر الفساد الذي يعتبر دليله كالاتي:

✓ صفر: "درجة الفساد عالية"؛

✓ 10: "درجة شفافية عالية"؛

✓ ما بين 0 و10: مستويات متدرجة من الشفافية.¹

¹-دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 65

خلاصة الفصل الأول:

يزخر الأدب الاقتصادي في العقدين الأخيرين بالكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تهتم بموضوع الاستثمار الأجنبي عموماً والأجنبي المباشر منه خصوصاً. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي للمستثمر حق امتلاك وإدارة المشروع الاستثماري، هذه الظاهرة الاقتصادية ازدهرت مع بداية الثورة الصناعية.

وحضي هذا الأخير باهتمام الاقتصاديين منذ القديم، الذين تراوحت آراؤهم بشأنه بين التباين تارة والتكامل تارة أخرى، وإلى جانب ذلك فمن الطبيعي إذن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التجسيد والاجتذاب هو عملية تخضع إلى مختلف الدوافع المحسوبة على طرفية سواء كانت الشركات الأجنبية أو الدول المضيفة له، فبالنسبة للدول المضيفة دوافعها الكامنة وراء استقطابه تنصب كلها في اعتباره عاملاً مهماً لتدعيم نمو اقتصادياتها، وعلى غرار ذلك تنصب دوافع الشركات الأجنبية عموماً في مصب التغلغل للسوق العالمية، الانتشار والتوسع أكثر.

وقد تطرقنا في هذا البحث إلى الآثار التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدثها على اقتصاد البلد المضيف له والمخاطر التي قد يتعرض لها هذا الاستثمار سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية.

وتعرضنا إلى مناخ الاستثمار الذي يعتبر مزيجاً من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية، التي تؤثر على ثقة المستثمر وبطريقة متعدية على قراره بالاستثمار من عدمه في البلد الذي تسود فيه تلك الظروف. وبالتالي فإن له أهمية عند اتخاذ القرار الاستثماري سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي.

فمن حق الدولة المضيفة للاستثمار أن تنظم الاستثمارات على إقليمها بما يتماشى مع تحقيق مصلحتها العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، غير أنه يتعين على المشرع أن يقيم توازناً بين أهداف المستثمر من جهة وأهداف ومصلحة الدولة من جهة أخرى، بحيث يراعي التوفيق بين مقتضيات حاجة الدولة للتنمية والضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اقتران استفادة المستثمر الأجنبي من المزايا التي تمنحها له تشريعات الاستثمار بكثير من القيود يمكن أن تقلل من احتمال الاستفادة منها ويعطي مؤشرات متضاربة حول سياسة الدولة تجاه المستثمر الأجنبي.

كما تطرقنا إلى المؤشرات الدولية والإقليمية منها الكمية والنوعية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال لجلب المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني:

المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

المبحث الأول: الواقع القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: المناخ الاقتصادي والبنية التحتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

تمهيد:

تعد الجزائر من الدول الباحثة عن التطور والالتحاق بركب ومصف الدول المتقدمة وباعتبارها من الدول السائرة في طريق النمو فقد أضحت مجبرة على مساندة كل هذه المستجدات حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد العالمي حيث قام المشرع الجزائري بوضع نصوص تشريعية مواتية تتضمن برامج ومخططات للاستثمار طيلة خمسين سنة من الاستقلال ، ولكن في أواخر الثمانينات تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي كتوجه جديد غير جذريا من طريقة التعامل مع ملف الاستثمار، وذلك قصد معالجة الاختلالات التي اعترت الاقتصاد الوطني آنذاك ، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي الأمثل من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

انصبت سياسة الدولة منذ هذه الفترة في العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة، حيث كان من أبرز أهدافها تخفيض مستويات البطالة وكذا الخروج من التبعية للاقتصاد المعتمد على المحروقات التي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن.

عملت الجزائر جاهدة في الفترة الأخيرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لتدعيم النمو الاقتصادي ، وزاد أهميته بعد الأزمة العالمية نظرا لهروب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لما فيها من حوافز و ضمانات، فقامت الجزائر بزيادة قدرتها الإنتاجية على مستوى الطاقة، النفط والغاز، وزيادة قدرتها التوزيعية نحو أوروبا كسوق للتسويق، وعليه كانت في حاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، مما استوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا لجلبها، فالجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات وشروط استقطاب الاستثمار فيها متوفر وجميع الظروف مواتية لاستقطابه، إذ نلمس رجوع الاستقرار السياسي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية كما أنها تتميز بكبر سوقها حيث بلغ الناتج المحلي الداخلي الخام بما 110 مليار دولار أمريكي والناتج المحلي الخام للفرد 3.450 دولار أمريكي، وتتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية، الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة.

بالنظر للإمكانيات التي تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول العربية وكيفية تنظيم المشرع الجزائري لعملية الاستثمار الأجنبي، وكذا الترسانة الهائلة للنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لها، فإنه يتبين للوهلة الأولى بأنّ الجزائر تملك مناخا ملائما وجذابا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية حتى تعدّ موردا هاما للعملة الصعبة، لكن إذا عدنا لأرض الواقع وإلى التطبيق العملي لتبين أنّ الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها. حيث أشارت مختلف التقارير الدولية إلى ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر مستندة في ذلك لمجموعة من الدراسات والإحصائيات المعدّة من طرف مراكز دراسات متخصصة كمنظمة الأمم المتحدة للتجارة وكذلك البنك العالمي وغيرها، حيث أنّ الجزائر لم تقضي على مختلف العراقيل والقيود المعيقة لمسار المستثمر الأجنبي للقيام بنشاطه.

وتبقى الجزائر متأخرة عن الركب رغم الإعلان عن سلسلة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار، حيث يظل محيط ومناخ الأعمال والاستثمار كاجبا ومعرقلا أمام المستثمرين. بالنظر لمختلف المؤشرات والتقارير السالفة الذكر يتبين لنا بأنّ الجزائر مازال أمامها شوطا كبيرا لتقطعه حتى تتمكن من تحقيق ما تصبوا إليه، لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ للاستثمارات الأجنبية آثار على الاقتصاد الوطني، فقد تكون إيجابية كما قد تكون سلبية غير أنّ الاستثمارات الأجنبية لم تحقق مبتغاها لوجود عوائق وقيود مختلفة أدت إلى إعاقة مسار المشاريع الاستثمارية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الواقع القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثاني: المناخ الاقتصادي والبنية التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الواقع القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ الاستقلال، وذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين المتعاقبة أين أصدرت عدة تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا.

المطلب الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية أولته الدول اهتماما خاصا وعملت على تشجيعه وتبديد مخاوف المستثمرين وترددتهم في استثمار أموالهم من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمار.

والجزائر من بين هذه الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة بعد أزمة البترول 1986 وما ترتب عنها من آثار على الاقتصاد الوطني، حيث اعتبرته الحل الوحيد لتحقيق التنمية وخلق اقتصاد متطور ومنافس يوفر للدولة خبرة فنية وإدارية وتكنولوجية حديثة، وكذلك توفير مناصب الشغل، لذا قامت الدولة الجزائرية بعملية من الإصلاحات شملت مختلف القطاعات لجذب المستثمرين الأجانب إليها.

فقامت بتكريس مبدأ حرية الاستثمار ورفع مختلف القيود عنه، بالإضافة إلى وضع شروط لإنجاز الاستثمار في الجزائر، كما وفرت حوافز وضمانات تزيد في رغبة المستثمر للاستثمار في الجزائر.¹

لكن لا تعتبر فترة الاقتصاد الموجه الآن، وبالمظهر الليبرالي مظهر من مظاهر تحرير الاستثمار ولا محطة من محطاته، ولكن تعتبر محطة عملت حكومة الجزائر إبان الاستقلال على تشجيعه والتعويل عليه في تطوير اقتصادها ما أدى بها إلى أن تضمنته في دفتر قانوني ولكن بالصورة التي تلائم النظام السياسي آنذاك وهو النظام الاشتراكي، بل أكثر من ذلك وضعت العديد من الأحكام تتضمن تشجيع الاستثمار حفزت الاستثمار الأجنبي والوطني منه ضمن مخططات ومبادئ أقل ما يقال عنها أنها وضعت أرقام في جداول الاقتصاد وهو ما يجعلنا نبرز مظاهر تحرير الاقتصاد بالنمط الاشتراكي والذي لا يمكنه في أي حال من الأحوال حذفه من منظومة الجزائر لتحرير الاستثمار في الجزائر.

تطرق المشرع الجزائري إلى تنظيم الاستثمار من خلال أربعة محطات قانونية، خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 1993، تغيرت فيها السياسات المنضمة للاستثمار من الواحدة للأخرى لتصب كلها في توجه واحد وهو الاقتصاد الموجه.² كما أن هناك قوانين أخرى حاول المشرع بها تغيير القوانين المتعلقة بالاستثمار لجعلها أكثر وضوحا وتحفيزا للمستثمر الأجنبي.

من خلال هذا المطلب سنتناول مختلف القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار.

الفرع الأول: قوانين ما قبل فترة الإصلاحات

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة أو موازاة مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك والمتجولة في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر القوانين التالية:

¹- شيباني سهام-همال فنيحة، مرجع سبق ذكره. ص 7

²- نبيل بريس، مرجع سبق ذكره. ص 14

أولا: قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقاومة الأساسية للنهوض بالتنمية والاقتصاد، فما كان من الدولة الجزائرية إلى أن تسارع أولا إلى الحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار. حيث كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وتنميتها، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹. وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني من مخلفات هجرة المعتمرين بعد الاستقلال والمحافظة والابتعاد على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر.

كان هذا القانون موجها لرؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا. وقد خولهم ضمانات، بعضها عامة يستفيد بها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات خاصة يستفيد منها المؤسسات عن طريق اتفاقية².
الضمانات العامة وهي أربعة:

- ✓ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية (المادة 3)
- ✓ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات (المادة 4)
- ✓ المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية (المادة 5)
- ✓ أخيرا هناك ضمان نزع الملكية، لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

الضمانات الخاصة:

تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بأخذ رأي لجنة وطنية للاستثمارات يرأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية وتتكون من موظفين ساميين (المادة 8 والمادة 14) يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها (المادة 31) الحماية الجمركية (المادة 9 الفقرة 1)، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، المقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية (المادة 12)
لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، لم يتبع بنصوصه تطبيقه كان غير مطابق للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات (1963-1964)، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها بعدم تطبيقه، مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أيقن لديها بعد سقوط نظام بن بلة، اعتمد النظام الذي استخلفه قانونا آخر 1966.³

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 38

²- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 17

³- رحو وحيدة، نفس المرجع. ص 17-18

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966

لقد اهتمت الدولة الجزائرية بشن تشريع جديد سنة 1966 وهو قانون 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966 بعد فشل قانون 1963، تضمن هذا التشريع الجديد قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف جلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الأجانب فعرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الأجنبية.¹

تبنّت الجزائر هذا القانون لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، جاء القانون بمبدأين:

1- المبدأ الأول: هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر. ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها المادة أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في قطاعات أخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية.

2- المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الامتيازات والضمانات التي تخص الاستثمارات الأجنبي، يكون النظام العادي للامتيازات نتيجة الاعتماد والتراخيص هذا القانون باء بالفشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي، لم يعرف هذا الأخير تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية، طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط.²

ثالثا: قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

لقد عمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى إعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية لتسيير بعض شؤونها وذلك ضمن استراتيجية جديدة للتنمية، فقد شغل الاستثمار في الخاص في الجزائر حصة متواضعة. حيث أجاز هذا القانون للخواص لإنشاء شركات خاصة بشرط عدم تجاوز رأسمالها مليون دينار جزائري، وذلك لتوفير الشغل والقضاء على البطالة التي أخذت تنتشر في أوساط الشباب على الخصوص، والتقليل من الاستيراد وزيادة التكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات العمومية.³

رابعا: قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

كان متعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد في سنة 1982 الجزائر أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأسمال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة للاقتصاد.⁴

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 38

²- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 18

³- دلال طريشين مرجع سبق ذكره. ص 39

⁴- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 18.

خامسا: قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

تم تعديل قانون 11-28 بقانون 13-86 نظرا لعدم قدرته على التحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، وخاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة وحذرة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات الأطراف.¹

في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، تكمن استقلالية هذه الأخيرة في أنها خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51% وهذا ما أكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية.²

الفرع الثاني: قوانين ما بعد الإصلاحات

بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمسعى الجزائرية في ميدان الاستثمار، سواء فيما يتعلق بفشل القانون 13-86 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه، أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره، غيرت الجزائر السياسة الذي اعتمدها في هذه المرحلة واتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.³

أولا: قانون النقد والقرض 1990

يعد صدور القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بمثابة المنعرج الفاصل في الحياة الاقتصادية للجزائر، بين مرحلة كانت فيها مركزية القرار أو مبدأ الاشتراكية لا رجعة فيه، ومرحلة دخول الجزائر في إصلاحات متعددة في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية، ومنها فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي، وجاء هذا على إثر تراجع مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي، لذا قامت بفتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي، وحرية الاستثمار الأجنبي، وهو ما جاء في الكتاب السادس من قانون النقد والقرض تحت عنوان "تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال" في المادة 183. سمحت هذه المادة لغير المقيمين سواء أكان شخص طبيعي أو شخص معنوي بتحويل الأموال (تحديد المستثمر)، كما حددت الإطار الذي يمكن الاستثمار فيه، وهو الاستثمار في كل النشاطات الاقتصادية، إلا ما كان منها مخصصا للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها.⁴

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 39.

²- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 18.

³- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁴- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

يحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- ✓ إحداث وترقية الشغل؛
- ✓ تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- ✓ شراء وسائل تقنية وعملية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛
- ✓ توازن سوق الصرف.

يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص،¹ وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في: **المبدأ الأول:** هو حرية الاستثمار، غير أن القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد هذا بنص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة 183).²

بعدما كان المشروع يأخذ بمبدأ الترخيص والاعتماد أصبح يقر بحرية الاستثمار كمبدأ أي ما كان استثناء أصبح هو المبدأ، وما كان مبدأ مكرسا لسيادة الدولة المطلق على النشاط الاقتصادي أصبح هو الاستثناء.³ **المبدأ الثاني:** هو حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأثير بنك الجزائر، وفي مدة شهرين أي أنه تم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

المبدأ الثالث: هو الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقفت عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنضم الجزائر إلى أي اتفاقية متعلقة بالاستثمارات. **المبدأ الرابع:** تبسيط عملية قبول الاستثمار بحيث تم إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض خلال شهرين.

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993

صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، نتيجة الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الجزائر، حيث أجبرها على التعديل الهيكلي من جهة، كما أنه يهدف إلى تدارك نقائص النصوص السابقة كضرورة الحصول على شهادة المطابقة المنصوص عليها في قانون النقد والقرض يضاف لها الإجراءات المعرّقة لعملية الاستثمار وتعدد المتدخلين فاللجوء إلى الاستثمار المباشر هو حل لأزمة المديونية وهدف من أجل تحقيق التنمية. فلقد ألغى قانون الاستثمار لسنة 1993 صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له⁴، باستثناء القوانين المتعلقة بالحقوق⁵، لم تكتفي الجزائر بسن قانون داخلي ذو بعد دولي، إذ ذهبت إلى إبرام

¹ - علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة منتوري قسنطينة 2008. ص ص 22-23.

² - رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 19

³ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص 41

⁴ - رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 19

⁵ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره. ص 15

معاهدة متعلقة بالاستثمارات في اتحاد المغرب العربي، تعتبر هذه المعاهدات من المعاهدات الجهوية المتعددة الأطراف ، القليلة والمتعلقة بالاستثمارات ، جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة.¹

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، وتنجز من طرف مؤسسات عمومية وفقا لإجراءات همشت القطاع المحلي وضيق مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، كما جاء قانون 1993 ليكون مميذا عما سبقه من قوانين، وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل يريد، عدا بعض النشاطات الاستثمارية الخاصة بالدولة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على عدم التمييز بين المستثمرين، أكانوا عموميين أو خواص، محليين أو أجنب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق توقيف اللجوء إلى السلطات القضائية غير الجزائرية.²

والتصريح بالاستثمار الذي أخضع له المستثمر ما هو إلا إجراء شكلي بسيط وهو لا يتنافى مع الحرية لأنه جرد إجراء شكلي غير إلزامي ولا يتطلب الموافقة من الإدارة فبدلك جردتها من سلطة التدخل غير أن مبدأ حرية الاستثمار قيده المشرع الجزائري بمراعاة الأحكام المتعلقة بالنشاطات المقننة.

حيث يعتبر نشاط أو مهنة مقننة كل نشاط أو مهنة تخضع للقيود في السجل التجاري، وتستوجب بطبيعتها وبمحتواهما وبالوسائل الموضوعية حيز التنفيذ توافر شروط خاصة للسماح بممارسة كل منهما ".³

أما فيما يخص المناطق الحرة فيمنح استغلالها على أساس اتفاقية يلحق بها دفتر شروط، عن طريق مزايمة وطنية أو دولية، تقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها لشخص معنوي عمومي أو خاص يدعى المستغل، ويتم إعداد اتفاقية إطارية تحدد النظام الداخلي الذي يحكم العلاقات بين المستغل والمتعاملين الممارسين في المنطقة الحرة.³

ثالثا: الأمر 03-01 لتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001:

نتيجة عدم نجاعة المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار في أداء الدور المنوط به، صدر الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم كبديل عنه.

¹- رجو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 19

²- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص ص 41-42

³- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره. ص ص 16-18

يهدف الأمر السالف الذكر إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الأدوات التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي وصلتها الجزائر.¹

دعم هذا الأمر الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر، حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة بالمستثمرين، المحليين والأجانب، وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال الواسع كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوؤها وظهورها.²

كما منح المشرع من خلال اعتماده لهذا الأمر الحرية التامة، وذلك من خلال المادة الرابعة من الأمر نفسه، التي تنص على أنه: "تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، وحماية البيئة..."، وهو ما يشكل تطورا في مجال معاملة الاستثمارات من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وترقيتها وتوفير الحماية القانونية اللازمة لها وهو ما يتماشى مع سياسة الإصلاحات الاقتصادية والسياسة التي شرعت فيها الجزائر.

بالإضافة فإن هذا الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم لم يتضمن تعديلات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار بالمقارنة مع المرسوم التشريعي السالف الذكر. كما أنه يكرس نفس المبادئ الأساسية الواردة في المرسوم التشريعي.

كما احتوى الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم على امتيازات و ضمانات وفق نظامين نظام عام ونظام استثنائي.³

بالإضافة فإن الأمر المذكور أعلاه عرف عدة تعديلات بموجب الأحكام الخاصة بالاستثمارات الأجنبية الواردة في قانون المالية لسنة 2009، وقانون المالية لسنة 2010، ثم قانون المالية لسنة 2012، تتضمن عدة قيود لحرية الاستثمار الهدف منها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني من خلال نظام الشركة، وحق الشفعة، بالإضافة إلى خضوع الاستثمارات الأجنبية للإجراءات الإدارية متمثلة في نظام التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والدراسة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار.⁴

تم استحداث في الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم هيكل وأجهزة مختصة بالاستثمار، تقوم بالإشراف على عملية الاستثمار، وهاته الهياكل متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (أولا)، المجلس الوطني للاستثمار (ثانيا)، لجنة الطعن (ثالثا).

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره. ص 19

²- دلال اطرشين مرجع سبق ذكره. ص 42

³- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره. ص 19

⁴- عواس فوزية، نفس المرجع. ص ص 19-22

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو ما نصت عليه المادة 06: "تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص الوكالة " مقرها الجزائر العاصمة. كما تم إنشاء هياكل جهوية ومحلية للوكالة المعروفة بالشباك الوحيد من أجل ضمان تسهيل إجراءات عمليات الاستثمار وتبسيطها، يضم داخله الهيئات والإدارات التي لها علاقة بالاستثمار. ومن الصلاحيات التي أسندت للوكالة يمكن تلخيصها في أربع نقاط:

✚ ضمان ترقية الاستثمار وتطويرها

✚ استقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم

✚ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار

✚ متابعة المستثمرين من خلال التأكد من احترام الالتزامات التي تعهدوا بها

2-المجلس الوطني للاستثمار

يعتبر المجلس الوطني للاستثمار عنصر مهم لتطوير الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة مكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار. يقترح المجلس على أعضاء الحكومة القرارات ويتخذ الإجراءات التي تسمح بتهيئة وتنفيذ أنظمة التحكم وتشجيع الاستثمار.

يتمتع المجلس بسلطات هامة في مجال منح الامتيازات للمستثمرين، إلى جانب النظر في المسائل التي تتعلق بتنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار.

3-لجنة الطعن

يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من الإدارة أو الهيئة المكلفة بتنفيذ هذا الأمر، يمارس هذا الطعن لدى لجنة الطعن، كما يمارس دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، يكون للقرارات الحجة أمام الإدارة والهيئة المعنية بالطعن.

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تصف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي الجزائري المباشر.¹

وفيه قام المشرع بإزالة بعض العراقيل التي كانت موجودة في المرسوم 93-12 من خلال إحداث أجهزة استثمار جديد وفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي:

أ-تعزيز حرية الاستثمار: وسع المشرع من مفهوم الاستثمار حين نص على أنه يقصد بالاستثمار تلك النشاطات المنتجة للسلع والخدمات أو التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخص ويمكن أيضا أن يتم من خلال إما المساهمة

¹- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

بتقديم حصص نقدية أو عينة في رأسمال مؤسسة موجودة أو في إطار حوصصة جزئية أو كلية للمؤسسات العمومية وهنا لا يخضع إنجاز الاستثمارات لترخيص من السلطات العمومية وإنما يكفي التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غير أنه إذا تعلق الأمر بأنشطة مقننة فإن الاستثمار يبقى خاضع لنظام الترخيص لارتباط هذه الأنشطة بالنظام العام وحماية البيئة.

ب- تكريس مبدأ لامركزية الشباك الوحيد: بعدما كان الشباك الوحيد الذي أتى به قانون 1993 لا يوجد إلا في بعض الولايات الكبرى أصبحت الوكالة ANDI تمثل على مستوى كل ولاية.

ت- إعادة النظر في نظام الامتيازات: من خلال وضع نظام عام ونظام خاص.

ث- إحداث أجهزة استثمار جديدة: بموجب قانون 2001 تم إنشاء هيئتين تتوليان الإشراف على الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء وهما المجلس الوطني للاستثمار ويرأسه رئيس الحكومة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل تفادي العراقيل الإدارية وتوحيد مركز القرار، لكن رغم ذلك فإن الأمر 01-03 لم يحقق بشكل كبير ما أنتظر منه بسبب مشكل العقار، وثقل إجراءات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية والعراقيل الإدارية الشيء الذي أدى إلى صدور قانون جديد أطر الاستثمارات سنة 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 07/08 المؤرخ في 15 - 2006 المتمثل في الأمر رقم 01-03.¹

رابعا: الأمر 06-08 المؤرخ في 06 جوان 2006

وفيه كرس المشرع مبدأ حرية الاستثمار في الجزائر واستفادة الاستثمارات المنجزة من الحماية والضمانات بقوة القانون، كما جاء بهيئات جديدة تشرف على الاستثمار في الجزائر وأعطى للمستثمر حق الطعن في حالة رفض منحه المزايا أو سحبها إلى جانب هذا تضمن هذا القانون جملة من الحوافز الجبائية والجمركية إضافة إلى إبقاء نظام التصريح بالاستثمارات وقلص من مهل الرد على طلبات الحصول على المزايا سواء أثناء الإنجاز أو الاستغلال كل ذلك من أجل ضمان سهولة وسرعة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتطويرها.²

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بغرض الاستثمار سواء كان طبيعياً أو معنوياً أن يقيم مشروعاً استثمارياً سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي الخاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % رأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية وعينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساساً في عدم المساس للامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة أو العائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية

¹- بوطي هاجر، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة زيان عاشور الحلقة، 2016-2017. ص ص 47-48

²- بوطي هاجر، نفس المرجع، ص 48

الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة النزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد المتعامل به في الوقت الحالي .

خامسا: قانون المالية التكميلي لسنة 2009

لقد مر الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 بعدة تعديلات خاصة في بعض بنوده التي كانت تتناقى مع واقع ومقتضيات الاستثمار في تلك الآونة كان أهمها الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق ل 22 يوليو سنة 2009 في المادة 58 منه التي تنص في فحواها على القاعدة 49-51 المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹

سادسا: قانون المالية لسنة 2013

لقد أوضح محمد محرزى خبير في المالية في مداخلته ضمن أشغال لقاء دراسي بقاعة المحاضرات "ميلود طاهري" أن قانون المالية 2013 جاء بالعديد من الإجراءات "المسهلة" لأداء المؤسسة الاقتصادية وإطارا مهما لدفع عجلة الاستثمار في الجزائر وتطوير مناخه، بما في ذلك تدابير "محفزة" لخزينة المؤسسة على غرار "التسهيلات في نمط تسهيل الضريبة على أرباح الشركات والتسبيق بـ 50 بالمائة بالنسبة لتسديد الرسم على القيمة المضافة، كما يتضمن هذا القانون التدابير الموجهة لتأطير وتنظيم إجراءات الاستثمار وتلك الخاصة بتخفيف الضغط الجبائي حيث بسط القانون كذلك التدابير والإجراءات التي جاء بها والمتثلة كذلك في ضمان حقوق المكلفين بالضريبة. وهو يعد "حاملا لقيمة مضافة" ينتظر أن تنعكس "إيجابيا" على أداء المؤسسات الجزائرية والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

كنتيجة لهذه الإصلاحات عرف المناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعدها أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضعيفا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة، عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي مازالت تشوب المناخ الاستثمار في الجزائر.²

سابعا: دستور 2016

رغم انتقال الدولة من الدور المحفز والمشجع للاستثمارات إلى الدور الحمائي من خلال تعزيز الضمانات القانونية وتكريس جملة من الآليات القانونية وهو بالأمر الإيجابي، إلا أنه لم يكن كافيا حيث تطلب الأمر توفيق مناخ استثماري ملائم والعمل على تطوير الشراكة في جميع المجالات وبقيت مكانة الجزائر من ناحية تطوير الاقتصاد دوليا مهتزة.

ومؤخرا فقط نجد البنك العالمي يصرح في تقرير له في شهر جانفي 2016 بأن مناخ الاستثمار في الجزائر من سيء إلى أسوأ، حيث تراجع الجزائر مجددا في تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار، وصنفتها البنك العالمي في المرتبة 163، لتجعل من الجزائر أحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فلم تسجل تحسنا كبيرا على مستوى مختلف المراحل المتصلة بالاستثمار، ما جعلها تتأخر بمرتبتين عن السنة الماضية.

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره. ص ص 42-43

²- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره. ص 21

ومنه كان يجب أن تتحرك الحكومة بطريقة أخرى ترسل من خلالها بطاقة ضمان مؤكدة وتدخّل الاستثمار في نصوص الدستور حتى يكون في مأمن من أي تعديل، حيث صدر دستور 2016 وكرس مبدأ في غاية الأهمية نجد أساسه في المادة 43 التي تنص على ضرورة تكريس حرية الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار. يدل هذا المبدأ على نية الحكومة الجزائرية في تعزيز حرية الاستثمار في قمة قوانينها ما استوجب ضرورة إلحاقه بنصوص تتماشى والفكر المنهج وأثرها تم تعديل قانون الاستثمار برمته.¹

ثامنا: مرحلة صدور القانون رقم 09-16

تم إعادة النظر في قانون الاستثمارات السابق وهو الأمر رقم 03-01 والملغى بموجب الأمر رقم 09-16، المتعلق بترقية الاستثمارات، من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب وتحسين الجو العام للاستثمار في الجزائر، لكن ما يهمننا في هذا المجال المبادئ الأساسية الواردة في الأمر رقم 09-16 والهادفة إلى ترقية وحماية الاستثمارات الأجنبية حيث سنحاول التطرق إلى المبادئ التي جاء بها، ثم الهياكل المكلفة بعملية الاستثمار.² جاء هذا القانون قصد تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في ظل التغيرات التي تشهدها الجزائر خاصة في ظل الأزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط وقصد جذب المزيد من الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال.³

المبادئ الأساسية المنظمة للاستثمار حسب الأمر رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار

من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وضع المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ونذكر منها:⁴ مبدأ حرية الاستثمار (أولا)، مبدأ المساواة (ثانيا)، مبدأ تجميد التشريع (ثالثا)، مبدأ حرية التحويل (رابعا)، بالإضافة للتحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات (خامسا).

1- مبدأ حرية الاستثمار:

كرس المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي من خلال المنظومة التشريعية ومن خلال العديد من المحطات القانونية غير أن دستور 2016 كان أكثر المحطات صراحة في الموضوع، حيث نصت المادة 43 منه على أنه: " حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون". وأضافت المادة "تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية والوطنية".⁵

1- نبيل بريش، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الحرية والتقييد، رسالة ماجستير، تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة، 2017، ص 33-34.

2- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

3- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

4- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

5- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ولأول مرة في تاريخ الجزائر فقد تم دسترة حرية الاستثمار وهو ما يكرس ويعزز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ولأن القانون مستمد من الدستور فإن حرية الاستثمار مضمونة في القانون الجزائري، ولا يمكن أن نتصور أن القانون يخالف الدستور وإلا اعتبر لاغيا.

جاءت صياغة أحكام نص القانون رقم 09-16 عامة مما يفيد احتوائه الاستثمار الوطني العمومي والخاص، وكذا الاستثمار في إطار اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج، و/أو إعادة التأهيل وأيضا المساهمة في رأسمال الشركة، هذا التطور يتماشى مع الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية وتركها للمبادرة الخاصة¹.

لم يكتف المشرع الجزائري بالتكريس القانوني لمبدأ حرية الاستثمار في القوانين بل قام بتعزيزه من خلال تكريسه مبدأ دستوريا وهو مبدأ حرية التجارة والصناعة. ولعل هذا التكريس يعد خطوة جبارة في تاريخ المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار، وقد كان دستور 1989 قد مهد الطريق من خلال تكريسه لحق الملكية الخاصة في المادة 49 "الملكية الخاصة مضمونة"، ومع التعديل الدستوري لسنة 1996 كرس حرية التجارة والصناعة من خلال المادة 37 "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتتمارس في إطار القانون"، وهذا الأخير يعتبر تعزيزا وتأكيدا أكثر لاعتراض المشرع الجزائري بمبدأ حرية الاستثمار².

وما يميز حقيقة القانون رقم 09-16 على باقي القوانين المتعلقة بالاستثمار، أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى، كما يقصر على الدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية وذات أولوية التي يمنعها عن المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية وهو ما يستجيب لضرورة التكيف مع مقتضيات التعامل مع السوق العالمية وحاجات المستثمرين³.

لم يكن أصل مبدأ تحرير التجارة بالبعيد في التطبيق عن النصوص الجزائرية في مجالها المتعلق بالاستثمار، حيث وبمجرد تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق تبنى من خلاله مبدأ حرية الاستثمار، وتبنى معه كل ما له علاقة به كمبدأ المنافسة الحرة. وأول ما نص عليه قانونا تعبيرا على حرية الاستثمار كان من خلال المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والتي نصت على أنه: "تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة" كما نجد المادة 37 من دستور 1996، التي نصت عليه صراحة، حيث تم منح القطاع الخاص حرية أكثر في ممارسة النشاط الاقتصادي، وقد تطلب تكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر تكريس العديد من المبادئ التي تساهم في تحقيقه تتمثل في مبدأ حرية المنافسة، مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مبدأ حرية ممارسة نشاط التأمين، مبدأ حرية الاستيراد والتصدير، ومبدأ حرية الأسعار⁴.

1- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24

2- نبيل بريش مرجع سبق ذكره، ص 34

3- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24

4- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 35

2- مبدأ المساواة

يقصد بمبدأ المساواة عدم التفرقة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث الحقوق والالتزامات، حيث أكد المشرع الجزائري على مبدأ المساواة والمعاملة المنصفة والعادلة وهو ما تم النص عليه في المادة 21 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار: "مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم".

ونفس المنحى اتخذته أحكام الأمر رقم: 03-01 المعدل والمتمم في مادته 14 فقرة 01 وأيضا نفس الأحكام تضمنتها المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار.¹

وتطبيق مبدأ عدم التمييز، يكون المشرع الجزائري قد استند إلى مبادئ القانون الدولي للاستثمارات التي تنص على بند المعاملة الوطنية.

3- مبدأ تجميد التشريع

من الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار ما جاء في نص المادة 22: " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر.²

يتماشى هذا التطور في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قامت بها الجزائر، وأيضا مع قواعد اقتصاد السوق ومبادئ الاقتصاد الليبرالي وتستجيب لالتزامات الجزائر الدولية، وشروط المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي.

فهذه التدابير التشريعية تعتبر كفيلة بجذب وإغراء المستثمرين خاصة الأجانب الذين يتطلعون إلى الاستقرار القانوني بكل جوانبه والذي يعد شرطا جوهريا لإقدام المستثمرين على توظيف أموالهم.

4- مبدأ حرية التحويل

منح المشرع الجزائري في القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأسماله والعائدات الناتجة عنه، وفق نص المادة 225، باعتبار هذا الحق ذو طابع تحفيزي وانفتاحي يلعب دورا هاما في جلب المستثمرين الأجانب حيث يولون أهمية جوهريّة وخاصة لاعتراف البلد المضيف بهذا الحق.³

تنص المادة 25 من القانون رقم 09-16 " تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس مال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا، المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24

²- نبيل بريس، مرجع سبق ذكره، ص 34

³- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

كما تقبل كحصاص خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية".

5-تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات

تم تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات بموجب المرسوم التشريعي رقم 09-93 مؤرخ في 05 أبريل 1993 معدل و متمم للأمر رقم 154-66 مؤرخ في 08 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات المدنية، الذي أضاف إلى الكتاب الثامن فصلا رابعا تحت عنوان "في الأحكام الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي"، كما أكد القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على التحكيم التجاري الدولي كأسلوب لتسوية الخلافات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، وفقا لما تضمنته المادة 24 من الأمر نفسه : "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين الاتفاق على تحكيم خاص".

أما قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، فخصص الفصل السادس من الكتاب الخامس (المواد من 1039 إلى 1061) للتحكيم التجاري الدولي.¹

ثانيا: أجهزة الاستثمار

على غرار الدول المهتمة بالاستثمار الأجنبي قامت الجزائر بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية مهمتها الأساسية تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية.²

وحسب القانون رقم 09-16 تم استحداث هذه الهياكل المكلفة بعملية الاستثمار تهدف إلى تسهيل الإجراءات للمستثمرين، منها الوكالة الوطنية للاستثمار (أولا)، المجلس الوطني للاستثمار (ثانيا)، لجنة الطعن (ثالثا).³

¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، قانون الاستثمار بتاريخ 29 شوال عام 1437هـ 03 غشت سنة 2016 م، ص22

²- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص34.

³- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 22

1 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات المنشأة في إطار قانون الاستثمار لسنة 1993، على اعتبار أنها ذات طابع مركزي بيروقراطي لا تعتمد على الشفافية في منحها للامتيازات وفي منهجية عملها، وأدت محدودية الرقابة الممارسة على قراراتها، وكذا عدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية وذلك بإنشائها لدى رئيس الحكومة، كل ذلك أدى إلى جعل هذه الوكالة شبيهة جدا بلجان الاستثمارات، ولجان الاعتماد التي كانت متواجدة في الماضي.

نشأت عن كل هذه الانتقادات وكالة جديدة نصت عليها المادة السادسة من الأمر 01-03 هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أعاد بعض أحكامها في ظل القانون الجديد وأكد وأضاف ومنح لها عدة صلاحيات في ظله، وعدل بعض أحكامها في ظل القانون الجديد.¹

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية حسب المادة 26 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار بما يأتي:

✓ تسجيل الاستثمارات.

✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

✓ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به.

✓ تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على

المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

حيث نصت المادة 17 على أنه تستفيد من مزايا استثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة

للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة.

✓ تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون والمذكورة في المادة 14 وهي المشاريع التي يساوي مبلغها خمسة

ملايير (5.000.000.000) دج

✓ يحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم.²

كما تم إنشاء لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلفا للشباك الوحيد، أربعة مراكز تضم مجموع المصالح

المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع والمراكز الأربعة التي تم

إنشائها حسب المادة 27 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار هي³:

¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 21.

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، نفس المرجع، ص 20

³- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 28

✓ مركز تسيير المزايا

✓ مركز استفتاء الإجراءات

✓ مركز الدعم لإنشاء المؤسسات

✓ مركز الترقية الإقليمية¹.

أ- مركز تسيير المزايا

يكلف مركز تسيير المزايا، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 35 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المذكور أعلاه²، بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار، بموجب التشريع المعمول به³.

وبهذه الصفة يقوم مركز تسيير المزايا بما يأتي:

- يؤشر في أجل لا يتجاوز ثمان وأربعين (48) ساعة على قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا وكذا مستخرج القائمة المشككلة للحصص العينية.
- يتولى معالجة طلبات تعديل القوائم المذكورة أعلاه.
- يرخص حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المتخذ تطبيقا للقانون رقم 09-16 المذكور أعلاه بالتنازل وتحويل الاستثمار، ويتلقى التصريحات المرتبطة بها عندما تتعلق هذه العمليات بأصل واحد وأكثر من الأصول المنفردة.
- يعد حضر معاينة الدخول في الاستغلال بغرض الاستفادة من المزايا أو الإقفال النهائي ملف الاستثمار.
- يوجه إعدارات للمستثمرين الذين لم يحترموا الالتزام بتقديم محضر المعاينة الدخول في الاستغلال.
- يصدر إشعارات بالتجريد من الحق في المزايا بالنسبة للاستثمارات الخاضعة لاختصاصه ويقوم عند الاقتضاء بسحبها⁴.

ب- مركز استيفاء الإجراءات:

يكلف مركز استيفاء الإجراءات بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع⁵. كما يضم المصالح المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بدخول وممارسة النشاطات وإنجاز المشاريع، لاسيما التصريحات أو التبليغات أو الطلبات الضرورية من أجل الحصول على التراخيص لدى السلطة المختصة⁶.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 28

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 22.

4- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 23.

6- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 29

ج-مركز الدعم لإنشاء المؤسسات

يكلف مركز الدعم لإنشاء المؤسسات بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات¹، ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة القانون رقم 09-16، خدمة إعلام وتكوين ومرافقة ويقصد بها:

- **بعنوان الإعلام:** يقوم بدور الاتصال وتوفير كل المعلومات التقنية والاقتصادية والإحصائية حول جوانب المشروع المرجح إنجازه.

- **بعنوان التكوين:** ينظم دورات تكوين لفائدة حاملي المشاريع تتعلق بكل مراحل المشروع.

- **بعنوان المرافقة:** يقدم خدمات المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة إنجاز المشروع ويطور بهذه الصفة خدمة جوارية لفائدة حاملي المشاريع في إعداد مخطط الأعمال وتركيب المشروع.²

د-مركز الترقية الإقليمية

يكلف مركز الترقية الإقليمية بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية³ وذلك بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه بالمساهمة في وضع وإنجاز إستراتيجية تنوع وإثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها.⁴

2-المجلس الوطني للاستثمار

تعتبر مسألة وجود أجهزة تهتم باستقبال الاستثمار، والترويج له وتنظيمه وخدمة المستثمر وتسهيل العملية الاستثمارية من أبرز المعوقات التي تقف في طريق تحقيق تدفق منتظم ومؤثر لرؤوس الأموال الأجنبية. وتجاوزا لهذا العائق نص الأمر 03-01 على إنشاء جهاز ذو طابع استراتيجي يتولى إعداد وتجسيد سياسات الدولة في مجال الاستثمار ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني للاستثمار التي عهدت إليه مهام كثيرة في ميدان تشجيع الاستثمار وخلق الظروف الملائمة لازدهارها وانتعاشها.⁵

يعد المجلس الوطني للاستثمار عذصر استراتيجي لتطوير الاستثمار يترأسه رئيس الحكومة ومكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على اتفاقيات الاستثمار.⁶

باعتبار أن المجلس الوطني للاستثمار هيئة جديدة استحدثها الأمر 03-01 ودائما وفي إطار تحسيننا لأجهزة المكلفة بالاستثمار، وسعيا لإعطائها فعالية أكبر عرف المجلس تعديلات واضحة سواء في تشكيلته أو تنظيمه أو سيره، غير أنه لم يعرف أي تغيير في ظل القانون 09-16 على أساس أن المشرع وبموجب المادة 37 منه، احتفظ بالمادة 18 من الأمر 03-01 والتي تنص على المجلس.⁷

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 22

² - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 23

⁴ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 30

⁵ - نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 34

⁶ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 31

⁷ - نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 34

- يتمتع المجلس الوطني للاستثمار بسلطة هامة في مجال منح الامتيازات للمستثمرين ويساهم في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، ومن أهم صلاحياته:¹
- مهمة اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولياته ودراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة ودراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها كما يختص بتعديلها وتحسينها.
 - إبداء الموافقة من عدمها على المزايا التي يفوق مبلغ الاستثمار فيها خمس ملايين.
 - إبرام ودراسة الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد.
 - يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار ويضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يتولى عملية التحكيم بين الجهات المختلفة المختصة بمسائل تطوير الاستثمار.²

3 لجنة الطعن:

يستطيع المستثمر بالإضافة إلى الطعن القضائي، القيام بالطعن أمام لجنة الطعن، بسبب الغبن الذي يتعرض له بشأن الاستفادة من المزايا من الهيئة المكلفة بتنفيذ التشريع الخاص بتطوير الاستثمار، وهو ما تضمنته المادة 11 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار: "يحق للمستثمر الذي يرى أنه قد غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا القانون بشأن الاستفادة من المزايا، أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق شرع فيه تطبيقاً لأحكام المادة 34 أدناه، الطعن أمام لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم، وذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة".

يتمارس هذا الطعن خلال مدة 15 يوماً ابتداء من تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج وشهرين على الأقل ابتداء من تاريخ الإخطار في حالة صمت الإدارة، يترتب على الطعن إيقاف آثار القرار المطعون فيه، غير أنه بإمكان الإدارة اتخاذ تدابير تحفظية، تفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد، بقرار له حجج أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن وتشكل من الوزراء المعنيين بالاستثمار.³

¹ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 31

² - نبيل بريس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة والاتفاقيات الدولية المبرمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الضمانات الممنوحة

قام المشرع الجزائري بإعادة تشكيل نظام التحفيزات وهذا في قانون الاستثمار الجديد 16-09 وذلك وفق توجهين هما:

- ضبط الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية للبلاد.
- تسهيل وتسريع الإجراءات.¹

مر مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر بمرحلتين أساسيتين قبل صدور القانون الجديد رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، تتمثل المرحلة الأولى والتي تعد المنعرج الفاصل في الحياة الاقتصادية للجزائر بظهور قانون النقد والقرض 10-90 قطيعة بين مرحلتي الاشتراكية كمبدأ لا رجعة عنه ومرحلة دخول الجزائر إلى عهد جديد بفتح مجال الرأسمال الأجنبي، ثم جاء المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار وفيه تم إقرار مبدأ حرية الاستثمار وتخفيف الإجراءات المعقدة للاستثمار، بعده جاء الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار كنتيجة لعدم نجاعة المرسوم سالف الذكر، أين هدف المشرع من هذا الأمر بتعميق الإصلاحات الاقتصادية بمنح الحرية التامة للاستثمار الأجنبي بتكريسه لمجموعة من المبادئ التي تضمن هذه الحرية.

أما المرحلة الثانية تتمثل بظهور قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ظهر مع الإصلاحات الجديدة التي شرعت فيها الجزائر بإصدار ترسانة أو مجموعة القوانين الجديدة، حتى تتماشى مع التطورات التي تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى الدستور 16-01 الذي عزز من حرية الاستثمار بتكريسها دستوريا وهذا كله من أجل خلق مناخ جذاب للاستثمار يمكن من تحريك التنمية الاقتصادية الشاملة لخلق الثروة المنشودة وتفادي أزمات انهيار أسعار البترول باعتباره المصدر الأول لمداخيل البلاد.²

وسعى من المشرع الجزائري لتحفيز المستثمرين وجذبهم للاستثمار في الجزائر، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لجأ إلى وضع مجموعة من الامتيازات، التي تضمنها قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية منها والمتعددة الأطراف لتفادي الازدواج الضريبي الذي كثيرا ما كان عائقا في وجه الاستثمار الأجنبي يهتم أيضا بحجم الأعباء التي ستقع عليه والمساعدات التي سيتلقاها من الدولة المضيفة له، هذا ما قام به المشرع الجزائري من خلال إصدار للقانون رقم 16-09 السالف الذكر.³

لكن تمتع المستثمر الأجنبي بهذه الامتيازات والحوافز لا تكفي، إذا لم يصاحبها ضمانات تعكس الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وهو ما كرسه المشرع بإعطاء ضمانات واسعة، منها الضمانات القانونية التي تعد إحدى أهم ما يتخوف منه المستثمر الأجنبي وهذا بتثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات، وكذا المعاملة المنصفة والعادلة

¹- شيباني سهام، همال فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

²- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³- بركان جفجيفة، عصماني ليزة، سياسة الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي في ظل قانون 16-09، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة، 2016-2017، ص 21.

والحامية من مخاطر الاستيلاء على الملكية، إضافة للضمانات المالية بحق المستثمر الأجنبي بتحويل رأسماله والعائدات الناتجة عنه، وأخيرا الضمانات القضائية يتبنى قانون الاستثمار لتسوية منازعات الاستثمار عن طريق المصالحة، أو اللجوء للقضاء الوطني، واللجوء أيضا لتحكيم دولي بإبرام الجزائر العديد من الاتفاقيات ومعاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.¹

أولا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على تشجيع الاستثمارات وحمايتها لتمكينها من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا وكذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي. إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والاقتراض رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:²

الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

تعتبر الحوافز والامتيازات التي توفرها قوانين الدول المضيفة للاستثمار من بين أهم عناصر استقطاب المستثمرين الأجانب، لأن في توفيرها زيادة في هامش أرباحهم، ودافع لانتقالهم من موطنهم إلى دول أخرى التي توفر لهم مثل هذه الحوافز، وبالعكس ينفر من عدم وجودها المستثمرين من الإقبال على الاستثمار في الدول التي لا تأخذ بها، ويؤدي تضائلها إلى التلاشي التدريجي لرغبة المستثمر في البقاء في الدولة المضيفة للاستثمار، لذلك يتناسب تدفق الاستثمار طرديا مع حوافزه، يوجد بوجودها، يزداد بزيادتها ويقل بندرتها وينعدم باختفائها.

في سبيل تفعيل آليات اقتصاد السوق وتوفير مناخ ملائم للاستثمارات والمنافسة الحرة يقتضي الأمر بمنح المزيد من التسهيلات المالية والإعفاءات الجبائية للمستثمرين الأجانب.

غير أن التمتع بالمزايا والحوافز من طرف المستثمرين لا تكفي لوحدها رغم أهميتها كعامل مشجع لجلب الاستثمارات، إذ لا يمكن تصور مناخ استثماري دون أن يكون هناك مناخ قانوني ملائم وحرية تحويل إيراداتهم من العملة الصعبة لتسوية لنزاعاتهم ذات الصلة بالاستثمار.

ثانيا: الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب حسب النظام العام والخاص

تضمن قانون الاستثمار رقم 09-16، المتضمن ترقية الاستثمار عددا من المزايا لتوفير مناخ استثماري أكثر جاذبية، يتماشى والتطورات والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، فقد استدرك المشرع الجزائري بعض النقائص التي كانت في الأمر السابق رقم 03-01 المعدل والمتمم، حيث كان أكثر وضوحا ودقة فيما يخص المزايا الممنوحة للمستثمرين.³

¹ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ - عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

بحيث أنشأ هذا القانون الجديد هيكلية جديدة للتحفيزات بثلاث مستويات والتمثلة في مزايا مشتركة لكل الاستثمارات (أولاً)، مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز والمنشئة لمناصب الشغل (ثانياً)، والمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني (ثالثاً).¹

بالنسبة لوضع المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة التي كانت ضمن النظام الاستثنائي في القانون القديم 03-01 فقد أصبحت في القانون الجديد ضمن القسم المتعلق بالمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، هذا يدل على الأهمية التي توليها الدولة لهاته المناطق خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا. فحسب المادة 13 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار الجديد، تختلف المزايا التي أوجدها المشرع الجزائري بحسب ما إذا كان الاستثمار في مرحلة الإنجاز أو بعد انطلاق الاستغلال، حيث أضاف إليها امتيازات وتحفيزات جديدة لم تكن من قبل لهاته المناطق.

تتميز هذه المناطق بعوائق ونقائص كثيرة بالمقارنة مع المناطق العادية، مما يجعلها معزولة نوعاً ما وهي ولايات أقصى الجنوب: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، ولأجل ذلك منح المشرع مزايا إضافية وخاصة للنهوض بالتنمية الاقتصادية.²

تضمن قانون الاستثمار عدة مزايا غير أنه حتى يستفيد المستثمر من المزايا الممنوحة بموجب القانون 16-09 فإنه يتعين أن تكون النشاطات والسلع والخدمات هدفها توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والتي لا تعرف محل استثناء من المزايا والمحددة في القوائم السلبية المنصوص عليها في المرسوم التنظيمي 01-171، إضافة أن تكون هذه الاستثمارات مصدرها خارجياً لنقل نشاطات الإنتاج حتى ولو كانت قد تم شرائها بغير الاعتماد الإيجاري الدولي (شراء من الخارج من طرف مستثمر محلي) المهم أن تكون في حالة جديدة.

وإذا كانت هي شروط للاستفادة من المزايا فإن هذه الأخيرة تختلف باختلاف نوع الاستثمار، فهناك مزايا مشتركة لكل الاستثمارات ومزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز المنشئة لمناصب الشغل ومزايا استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني، ولعل السبب في تنوعها هو أن الهدف منها هو توجيهها في القطاعات التي ترغب الدولة توسيعها أو نحو المناطق والمجالات التي ترغب الدولة زيادة الاستثمارات فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن المشرع ربط الحصول على مدة الامتيازات بشروط هامة وضرورية وهي القيد في السجل التجاري وحياسة رقم تعريف جبائي والخضوع للنظام الجبائي الحقيقي، وبعد الحصول على محضر معاينة المشروع في الاستغلال الفعلي للمشروع الذي تقوم به المصالح الجبائية المختصة إقليمياً والتي تقدم بزيادة المشروع والتأكد من ذلك فعلياً (إضافة إلى قيام أعوان الإدارة الضريبية أو الجمركية بتفتيش دوري وتفقد آلات المشروع ومعداته المستفيدة من المزايا حتى نهاية الامتياز).³

¹- شيباني سهام، همال فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

²- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³- د. والي عبد اللطيف، د. بوسنة جمال، مكانة المستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري على ضوء قانون الاستثمار 16-09 مجلة، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية-المجلد 05 ص 525-548، العدد 01 سنة 2020، الجزائر، تاريخ النشر 2020/06/30، ص 537.

1-مزايا مشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

يختص هذا الصنف بالمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة المذكورة في المواد من 12-14 من القانون 09-16 ، حيث تم تقسيمها إلى نوعين استثمارات منجزة في الشمال واستثمارات منجزة في الجنوب والهضاب العليا والمنطقة التي تستدعي تنميتها مساهمة من الدولة¹، حيث تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية الواردة أو المنصوص عليها في القانون العام (قانون الضرائب والقانون الجمركي)، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 2 (اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل والمساهمات في رأسمال الشركة² .

وتقسم هذه الامتيازات بحسب المرحلة التي يوجد عليها المشروع الاستثماري وذلك أثناء مرحلة إنجازها (أولاً، أو خلال مرحلة الاستغلال (ثانياً).

1-1 خلال مرحلة الإنجاز**1-1-1-بالنسبة لمناطق الشمال**

حيث تشمل الاستثمارات التي تخضع للمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة بالنسبة للامتيازات وهذا خلال مرحلة الإنجاز الممنوحة في إطار قانون الاستثمار، وكل الاستثمارات المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات من:³

أ-الإعفاء الكلي والجزئي من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة 19% وهذا فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعبوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

د-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

هـ-الاستفادة من الإتاوة من التخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع الاستثماري

و-الإعفاء لمدة زمنية محددة ب 10 سنوات من الرسم العقاري التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ز-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.¹

¹-بركان جفجيفة- عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³-عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 34

أضاف قانون الاستثمار الجديد رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على خلاف القانون القديم الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم، أضاف عدة إعفاءات وتخفيضات خاصة بالمزايا المذكورة أعلاه في الفقرات هـ و ز ومن المادة 12 التي لا توجد في المادة 13 من الأمر رقم 03-01 الملغى في النظام العام بعنوان الإنجاز.² وما يمكن ملاحظته أنه إذا جمعنا نسب الإعفاء نجدها مبالغ كبيرة تساهم في تحفيز المستثمر خاصة وأنها تكون في بداية انجاز المشروع أين يكون المستثمر في حاجة إلى رأسمال أكثر.³

1-1-2- بالنسبة لمناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

تمثل المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة فيما يلي:

أ. بعنوان ولايات الجنوب: أدرار، بسكرة، بشار، الوادي، غرداية، اليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تيندوف.

ب. بعنوان ولايات الهضاب العليا:

- جميع بلديات الولايات التالية: باتنة، الجلفة، البيض، خنشلة، المسيلة، النعام، سعيدة، تبسة، تيارت.

- بعض بلديات الولايات التالية: البويرة، برج بوعريج، المدية، ميله، أم البواقي، سطيف، سيدي بلعباس، سوق أهراس، تلمسان.

تعمل السلطات العمومية بوضع سياسات مناسبة لتشجيع وتحفيز الاستثمار في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وذلك لضمان ديناميكية أكبر للنشاط الاقتصادي في هذه المناطق.⁴

أ- وهي المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الإطار الاستثنائي وتمثل في الإعفاءات المنصوص عليها في المادة 12 سالفة الذكر يضاف إليها:⁵

ب- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً من قبل الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ت- التخفيض من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.⁶

يتبين من خلال هذه المزايا والامتيازات أن القانون الجديد رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، سن على تحصل الاستثمارات في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من مزايا إضافية خاصة بهذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة مع القانون القديم الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم، وذلك بقصد جلب المستثمرين الذي

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² - عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 34

³ - والي عبد اللطيف، بوستة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 539 .

⁴ - بركان جفجيفة، عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 24

⁵ - شيباني سهام، همال فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁶ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يؤدي حتما إلى التقليل من عزلة هذه المناطق وكذا تحقيق نوع من التوازن الجهوي الذي تهدف إليه كل الإستراتيجيات الاقتصادية.¹

1-2-1- خلال مرحلة الاستغلال

1-2-1-1- بالنسبة للمناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

عند بداية الاستغلال تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من امتيازات خاصة²، بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بعد الشروع في مرحلة الاستغلال الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.³

1-2-2-1- في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

تكون الاستفادة من المزايا ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحدد في محضر المعاينة الذي تعدده المصالح الجبائية وبناء على طلب المستثمر لمدة خمس 5 سنوات وتمثل هذه المزايا في:⁴

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم على النشاط المهني.⁵

الملاحظ أن المشرع الجزائري قد وضع سقف مالي في الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار⁶، المذكور في المادة 18 من الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم.

2- المزايا الإضافية والمزايا الاستثنائية

1-2-1- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية والفلاحية والصناعية⁷، فهي تسعى إلى إيجاد حلول لمشاكل مستعصية كمشكلة البطالة التي أصبحت الشغل الشاغل لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر، حيث تعتبر هاته النشاطات خلافاً لمناصب العمل.

1- عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- بركان جقجيقة، عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4- بركان جقجيقة-عصماني ليزة، مصدر سبق ذكره، ص 25.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 20.

6- بركان جقجيقة-عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

7- بركان جقجيقة-عصماني ليزة، نفس المرجع، ص 25.

أوجد قانون الاستثمار رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار هذا النوع من المزايا والامتيازات ووضعها بين المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة والمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني، ليس اعتباريا بل نظرا لقدرتها على خلق الثروة وتنويع المداخل المالية للدولة، وتوفير مناصب الشغل.¹ تجدر الإشارة في هذا الشأن أن مناصب الشغل التي تؤخذ بعين الاعتبار في حساب المزايا يجب أن تكون مباشرة ودائمة ومستوفية للشروط التالية:

✓ يجب أن يكون العمال المنخرطين في التأمينات الاجتماعية

✓ يجب أن يتم توظيف المستخدمين عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل أو هيئات التنصيب الخاصة المعتمدة.² هذا ويمكن للمجلس الوطني للاستثمار، وفي ظل الصلاحيات المخولة له قانونا، أن يقرر منح مزايا إضافية طبقا لقانون المعمول به، كما أن هذه المزايا تكون محل متابعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طول فترة الاستفادة.³

كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون، إلى تطبيقها معا وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل، أما المادة 16 من نفس القانون فقد نصت على رفع مدة الاستفادة من المزايا خلال فترة الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عند إنشائها لأكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.⁴ يعتبر هذا الإجراء الجديد من نوعه فعال جدا، من شأنه تحقيق التوازن بين مصالح المستثمرين من جهة، ومصصلحة الدولة الجزائرية من جهة أخرى.⁵

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

وحسب المواد 19 و 20 من القانون 09-16، يتم الاستفادة من المزايا عن طريق مرحلتين:

3-1- في مرحلة الانجاز:

تستفيد على كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الانجاز السالفة الذكر.

¹- عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

²- بركان جقجيقة-عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³- عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 21

⁵- عواس فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 38

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الانجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمارات محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلف بانجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.¹
- يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلفين بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.²

3-2- في مرحلة الاستغلال:

- وتتمثل هذه المزايا الاستثنائية حسب المادة 18 من نفس القانون فيما يلي:
- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 السالفة الذكر لفترة تصل الى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات أو الدعم المالي ومختلف التسهيلات أثناء فترة الإنجاز.
- يمنح المجلس الوطني للاستثمار إعفاءات أو تخفيضات لمدة لا تتجاوز 5 سنوات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبقة على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة.³
- إن هذه المزايا التي قدمها المشرع الجزائري إلى المستثمر الأجنبي في القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار تعد من أحسن الحوافز في الدول العربية والمغرب العربي، وهذا يدل على رغبة المشرع في تحفيز المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر ورغم ذلك لم يتمكن من استقطاب الاستثمارات ولعل السبب هو أن المستثمر الأجنبي ينظر دائما إلى مناخ الاستثمار.⁴

ثالثا: الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي⁵

ليستفيد المستثمر على المزايا يستوجب عليه احترام الشروط والالتزامات التي تقع على عاتقه التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 17-104، كما تقع عليه عقوبات مادية في حالة إخلاله لها، وعلى المستثمر انجاز مشروعه الاستثماري وفقا لما تضمنه قانون الاستثمار رقم 16-09، كذلك هناك نشاطات استثنائها المشرع الجزائري وهي لا تستفيد من المزايا.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 21

² - شيباني سهام، همال فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁴ - والي عبد اللطيف، بوسنة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 540.

⁵ - بركان جفجيجة، عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 36-40.

1-أنواع الاستثمارات التي تستفيد من التحفيزات

يجب أن يأخذ المشروع الاستثماري أحد أنواع الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 05 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، تتمثل هذه الاستثمارات المؤهلة لاستفادة من التحفيزات فيما يلي:

استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا.

2-النشاطات المستثناة من المزايا

يستفيد المستثمر من المزايا المنصوص عليها في المواد من المادة 05 إلى المادة 19 من القانون 09-16 السالف الذكر، لا بد أن لا تكون الاستثمارات محل استثناء من المزايا المذكورة في الفصل الثاني من القسم الأول من المرسوم التنفيذي 01-171 السالف الذكر النشاطات المحددة في القائمة المنصوص عليها في الملحق الأول بهذا المرسوم، والتي تضم نشاط التجارة بالتجزئة والجملة و152 نوع من الخدمات و12 نشاطا إنتاجيا من ضمنها تلك المتعلقة بإنتاج حديد الخرسانة والنجارة إنتاج المياه المعدنية، صناعة التبغ والاسمنت الرمادي ووحدات إنتاج الأجر الترقية العقارية وصناعة مادة الأميانت.

وتتضمن القائمة أيضا كل أشكال الاستيراد وكل نشاطات التركيب التي لا تقي بنسبة الاندماج الصناعي، المحلي المحددة وفقا للتنظيم المعمول به وكذلك كل نشاطات الحرفية المتنقلة وكذلك الحرف التقليدية والحرف الفنية.

أيضا النشاطات الممارسة تحت النظام الجبائي غير نظام الربح الحقيقي، والنشاطات التي تخضع للتسجيل في السجل التجاري، باستثناء ممارسة هذه النشاطات وفق صيغة تستوجب تسجيلها في السجل التجاري، كذلك النشاطات التي تخرج بمقتضى التشريعات الخاصة، عن مجال تطبيق القانون رقم 09-16، والنشاطات التي لا يمكنها بموجب نص تشريعي أو تنظيمي، الاستفادة من مزايا جبائية، والنشاطات التي تتوفر على نظام مزايا خاص بها.¹

السلع والخدمات المذكورة في القسم الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 01-171 السالف الذكر تضم وسائل النقل البري للسلع والأشخاص للحساب الخاص، تجهيزات المكاتب، تجهيزات الاتصالات التي تستخدم بطريقة غير مباشرة في الإنتاج والتعبئة المسترجعة والترتيب وتنصيب التجهيزات والعتاد الاجتماعي، السلع التي يتم تجديدها والموجهة للنشاطات القائمة الأولى فضلا عن المخزونات، كل السلع الخاضعة للنظام المحاسبي المالي، غير تلك المدرجة في حسابات باب الثبوتات، كذلك السلع الخاضعة لحسابات باب الثبوتات، إلا إذا شكلت عنصر أساسيا لممارسة النشاط، كذلك سلع التجهيز المحددة بما فيها وحدات الإنتاج المحددة المقتناة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 1/23 من المرسوم التشريعي رقم 93-18، ماعدا الأراضي والعقارات، وكذا تلك الناتجة عن الاستثمارات الموجودة.

إن تمتع المستثمر الأجنبي بالامتيازات والحوافز والمزايا، المقدمة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أصبحت غير كافية، لذا لا يمكن تصور مناخ استثماري دون أن يكون استقرار قانوني، أو وجود ضمانات مالية وقضائية، لذا فإن المشرع الجزائري منح في قانون الاستثمارات الجديد ضمانات تعكس الإصلاحات التي قامت بها

¹ - بركان جقجيقة-عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-40.

الجزائر في الفترة الأخيرة، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، وانفتاح أكبر على الاستثمارات الأجنبية قصد جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وهو ما انعكس على منح ضمانات واسعة منها ضمانات قانونية و ضمانات مالية، و ضمانات قضائية.¹

1- الضمانات القانونية

اتخذ المشرع تعديلات هامة في قوانين الاستثمار، بحيث ألغى إجراءات الموافقة والترخيص والاعتماد التي كانت سائدة في ظل القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض (الملغى)، كذلك نجد التصريح الذي تضمنه الأمر رقم 01-03 (الملغى).²

كرس المشرع الجزائري الضمانات القانونية باعتبارها إحدى أهم ما يتخوف منه المستثمر الأجنبي، وهو عدم الاستقرار التشريعي في الدولة المضيفة للاستثمار، وهو ما جعل الجزائر تعمل على تثبيت نظامها القانوني الخاص بالاستثمارات (أولاً)، والمعاملة المنصفة والعادلة للمستثمرين (ثانياً)، وكذا الحماية من مخاطر الاستيلاء على الملكية (ثالثاً).³

1-1- تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات

ويقوم هذا المبدأ على فكرة تثبيت النظام القانوني للاستثمارات، حيث تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار، والذي قد يتم في ظلها إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار. ويبقى هذا الحق للمستثمرين الأجانب إلزامياً، خاصة لطبيعة تشريعات الدول النامية التي تتميز بعدم الاستقرار، فقد عرف النظام القانوني المنظم للاستثمارات خمس قوانين في مدة أقل من عشر سنوات. إن هذه التدابير التشريعية تعتبر كفيلة بجذب وإغراء المستثمرين خاصة الأجانب منهم، لأن عدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار يؤثر سلباً على مصالح المستثمر ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان على استثماراته، بسبب كثرة التعديلات التشريعية وعدم ثباتها، فاستقرار الأحكام التشريعية فضلاً عما يوفره من أساس ثابت لتوقعات المستثمر وحساباته، فإنه يعكس الثقة في استقرار وثبات الأوضاع العامة المحيطة بالاستثمار.⁴ فلقد جاء عن مبدأ الاستقرار التشريعي في المادة 39 من المرسوم التشريعي 12/93 ما يلي: لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار تقوية وتشجيع الاستثمارات وحمايتها.⁵

1- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- بركان جفجيفة-عصماني ليزة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

4- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

5- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

لذا فإن ذلك يعد تعطيلا لحق الدولة ككيان ذي سيادة في ممارسة اختصاصاتها، التشريعية والتنظيمية، وحتى الدستورية في بعض الأحيان، وهذا ما يطلق عليه في القانون الدولي العام بالتحديد الذاتي، ينجر عنه تقليص السيادة التشريعية للدولة، وهذا بهدف الحفاظ على توازن العلاقة العقدية بين الطرفين، وهذا نظرا لحاجاتها لرؤوس الأموال الأجنبية ونزولا عند رغبة الشركات الأجنبية¹.

1-1-2- المساواة في المعاملة: يقصد بمبدأ المساواة هو عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين من حيث التمتع بالحقوق والالتزامات وهو ضمان يعترف به المستثمر الأجنبي في قوانين الاستثمار، إذ يتضمن هذا المبدأ المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة، وعدم التمييز بين المستثمرين في الامتيازات، إذ يحظى الكل بنفس المعاملة من جهة أخرى، وكذلك عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب أنفسهم. وعليه يمكن التمييز بين نوعين من المعاملة:

أ- **المعاملة العادلة والمنصفة:** وهو التزام اتفاقي لمنع الدولة المضيفة للاستثمار من القيام بأي إجراء غير مبرر أو تمييزي من شأنه عرقلة المعاملة العادلة والمنصفة، ومن شأنه التمييز بين المستثمرين سواء الأجانب أو الوطنيين، وبالتالي لا بد أن يعامل المستثمر الأجنبي نفس معاملة المستثمر الوطني.

ب- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويقصد به أن تتعهد الدولة الملتزمة بهذا المبدأ بموجب الاتفاقية التي أبرمتها، وذلك بأن تمنح رعايا الدولة المستفيدة أكبر قدر ممكن من المزايا التي تمنحها للدول الغير.

فهذا المبدأ يمكن رعايا الدولة المستفيدة من الحصول على أفضل معاملة تقرها الدولة الملتزمة بالمبدأ لرعايا دولة ثالثة ومعناه التزام دولة متعاقدة في مواجهة دولة أخرى متعاقدة معها بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما، يقتضي أن تطبق الدولة الملتزمة على الدولة المستفيدة كافة الامتيازات والتسهيلات التي تعطيها لدولة أو دول أخرى، إذ يستوجب توافر ثلاث دول، دولتان موقعتان على المعاهدة الدولية المتضمنة للمبدأ، دولة (أ) ملتزمة والدولة (ب) المستفيدة، والدولة (ج) خارج المعاهدة، وهي الأكثر رعايا بحيث يتمتع رعاياها بأفضل معاملة وحماية يلقاها رعايا دول أجنبية أخرى، وقد تم النص على هذا المبدأ في الاتفاقيات الدولية باعتباره من مبادئ القانون الدولي².

1-1-3- الحماية من مخاطر الاستيلاء على الملكية

نص المشرع الجزائري صراحة على عدم إمكانية أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع أي استيلاء على الملكية إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا والتي يترتب عليه تعويضا عادلا ومنصفا كما كرسته المادة 20 من الدستور الجزائري لسنة 1996 حيث نص صراحة على أنه لا يمكن أن يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عن هذا المشرع تعويضا قبليا عادلا ومنصفا، كما نصت المادة 23 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

²- شيباني سهام، همال فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

على أنه (زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف)¹ فالدستور قد أعطى ضمان عدم نزع الملكية وهي في الحقيقة ضمان أكبر مما جاء في قانون الاستثمار من ناحية القوة القانونية، فالدستور أعلى مرتبة من القانون.

وصور الاستيلاء على أملاك المستثمر الأجنبي قد تشمل كلا من نزع الملكية:

- إما عن طريق قرار إداري فردي تنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.
 - إما عن طريق قرار إداري جماعي بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة أو ما يسمى بالتأميم.
- وفي كلتا الحالتين يكون نزع الملكية مقابل تعويض كما قد يكون نزع الملكية في شكل مصادرة ودون أداء مقابل، بالإضافة للتخيير.

إن الاستيلاء على أملاك المستثمر الأجنبي قد تشمل كل من نزع الملكية لأجل المنفعة العامة (01)، المصادرة (02)، التأميم (03)، والتسخير (04).²

أ- نزع الملكية لأجل المنفعة العامة

يقصد بإجراء نزع الملكية للمنفعة العامة، الإجراء الذي يسمح للإدارة بأن تكتسب السلطة على الممتلكات الخاصة بشكل عادل للمصلحة العامة مقابل تعويض، وكما يهدف إلى تملك الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة لعقار، بغرض تحقيق المصلحة العامة دون تمييز بين الوطنيين والأجانب، مقابل تعويض مناسب.

ب- المصادرة

المصادرة إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة المضيفة للاستثمار باسم السيادة الوطنية ويكون ذلك في مواجهة شخص أو عدة أشخاص معينين تستولي بمقتضاه على كل أو بعض الأموال المملوكة لهؤلاء قد تكون عقارات أو منقولات، دون أداء أي تعويض.

والمصادرة نوعين، مصادرة إدارية ومصادرة قضائية، ويجب أن تكون المصادرة بموجب نص قانوني.

ت- التأميم

يعرف التأميم على أنه عملية تحويل للملكية الخاصة إلى الملكية عامة تقوم بها السلطة العمومية بموجب نص تشريعي، في ميادين ذات أهمية وطنية مقابل تعويض، بهدف تحقيق المصلحة العمومية، وعليه فإنه يلزم على الدولة المضيفة للاستثمار احترام بعض القواعد المعترف بها دولياً والمتمثلة في توفر شرط المصلحة العامة، عدم اتخاذ الإجراء بصورة تمييزية دفع تعويض عادل لصاحب المشروع الاستثماري المؤتم، وهو يعتبر من أعمال السيادة.

¹ شيباني سهام، همال فنيحة، نفس المرجع، ص ص 34-35

² بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، 2014، ص

ث- التسخير

يعتبر التسخير من الإجراءات المؤقتة الذي تتخذه السلطة العامة المختصة في الدولة المضيفة للاستثمار وبموجبه تحصل هذه الأخيرة على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة بغرض تحقيق المصلحة العامة، وذلك مقابل تعويض مناسب لاحق تقوم السلطة العامة بأدائه لمالكها وعن الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء هي الظروف الاستثنائية كالتغيرات السياسية، ظروف الحرب أو حالات الطوارئ، حيث يمكنها أن تستولي على كل أو بعض الأموال المادية الخاصة بالمستثمرين.

2- الضمانات المالية:

يحول للمستثمر الأجنبي وفق القانون رقم 09-16 حق تحويل رأسماله وعائدات استثماره إلى الخارج، وهو حق تحوله للمستثمر جل تشريعات الاستثمار ذات الطابع التحفيزي والانفتاحي في أغلب الدول النامية، يلعب هذا دورا حاسما في جلب المستثمرين الأجانب الذين يولون أهمية خاصة وجوهرية لاعتراض البلد المضيف لهم بهذا الحق لتحقيق مصالحهم المالية، والسعي للتمتع به يشكل اهتماما مركزيا لدى المستثمرين¹.

كما تقبل الجزائر كحصة خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد، وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل، كذلك المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية².

بالمقارنة مع الأمر السابق رقم 01-03 نجد أن المشرع الجزائري قد أدرج المادة 31 في باب الأحكام الختامية بينما في القانون الجديد في المادة 25 التي تركز هذا الحق للمستثمر مدرجة في صلب النص القانوني، هذا للأهمية التي يوليها القانون الجديد لهذا النوع من الضمانات، كما أن الصياغة كانت أكثر دقة وتوسعا وتوضيحا من النص السابق.

وفي هذا الإطار أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية، فقد نصت على سبيل المثال الاتفاقية الجزائرية الإسبانية في المادة السابعة الخاص بالتحويلات على أن: "يمنح كل من الطرفين المتعاقدين المستثمرين الطرف المتعاقد الآخر طبقا لتشريعاته وبعد إتمام جميع الالتزامات الجبائية فيما يخص الاستثمارات المنجزة على إقليمه، إمكانية التحويل الحر للتسديدات المتعلقة بهذه الاستثمارات خاصة:

أ- مداخل الاستثمارات كما هي معرفة في المادة الأولى.

ب- التعويضات المنصوص عليها في المادة الخامسة.

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ج- الناتج من البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية لاستثمار ما.
د- المرتبات، الأجرور والمكافآت الأخرى المحصل عليها من قبل عمال أحد الطرفين المتعاقدين الذين يكونون قد حصلوا من قبل الطرف المتعاقد الآخر على رخص عمل متصلة باستمرار ما.
تم التحويلات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبعملة قابلة للتحويل بكل حرية مع استعمال معدل الصرف الرسمي المطبق في تاريخ التحويل.¹

3- الضمانات القضائية

إن ضمان حق اللجوء إلى التحكيم هو مسألة تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار تشكل مصدر قلق دائم، سواء بالنسبة للدولة المستقبلية للاستثمارات، أو بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
فبمجرد حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة المستقبلية لرؤوس الأموال، تفضل هذه الأخيرة اللجوء إلى القضاء الوطني أي "المحلي" اعتقاداً منها أن هذا الإجراء تفرضه السيادة الوطنية.
وقد تبني قانون الاستثمار الجزائري مبدأ التحكيم بنمطي: التحكيم المؤسساتي، والتحكيم عن طريق لجنة خاصة؛ وبذلك يكون حق المستثمر في اللجوء للتحكيم مضمون بموجب أحكام قانون الإجراءات المدنية والذي يعد من أكثر التشريعات تحرراً في مجال التحكيم التجاري الدولي.
وبذلك تكون الجزائر قد منحت المستثمرين الأجانب نظاماً تحكيمياً لا يقل مستوى عن أنظمة التحكيم لأكثر الدول تطوراً. وبذلك تكون وفي إطار استكمالها لسياساتها التحفيزية للاستثمارات الأجنبية قد أضافت عاملاً هاماً من عوامل استقطابها.²

كرس المشرع الجزائري التحكيم في قانون الاستثمار لسنة 2016، في المادة 24 منه التي تنص: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليمياً إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على التحكيم الخاص".

بالإضافة إلى القانون رقم 08-09 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية، اعتبر التحكيم كإحدى الآليات التي يمكن لها فض وحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار، حيث خصص باباً كاملاً خاصاً بالتحكيم التجاري الدولي بعنوان "في التحكيم"، في الكتاب الخامس بعنوان "الطرق البديلة لحل النزاعات"، بداية من المادة 1006 إلى غاية المادة 1061 منه.

ويتأسس التحكيم على أساس مبدأ الرضاوية، ذلك أنه اتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة، ويستوي أن يرد شرط التحكيم كبند من بنود العقد الأصلي (شرط التحكيم)، أو في اتفاق خاص مستقل بعد نشوب النزاع (مشاركة التحكيم).

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

²- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

كما يتمتع فيه الأطراف بحرية تحديد مكان التحكيم وزمانه، مع إمكانية تحديد النزاع موضوع التحكيم واختيار القواعد الموضوعية والإجرائية الواجبة التطبيق استجابة لطبيعة النزاع.¹ لذلك سعت الجزائر إلى وضع أحكام في قوانينها الداخلية لحل نزاعات الاستثمار، حيث بادرت للانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، لذلك نتطرق إلى الضمانات الداخلية لتسوية منازعات الاستثمار في الجزائر (أولاً)، ثم الضمانات الدولية بشقيها الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي صادقت عليها الجزائر (ثانياً).

3-1 ضمانات التسوية الداخلية لمنازعات الاستثمار

تبنى قانون الاستثمار على غرار غيره من التشريعات، وسائل مختلفة لتسوية منازعات الاستثمار بعضها رضائية كالمصالحة، وبعضها الآخر قضائية كاللجوء للقضاء الوطني والتحكيم الدولي، وهو ما جاء في نص المادة 24 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار ونفس المضمون اتخذته المادة 17 من الأمر السابق رقم 03-01 المعدل والمتمم.

يفهم من نص المادة 24 أن الجهات القضائية الجزائرية تكون في الأصل هي المختصة في حل منازعات الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إذ أن اختصاص النظر في النزاع ينعقد للقضاء الوطني، هذا إذا لم يوجد اتفاق خاص يقضي بخلاف ذلك، أي يسمح للطرفين بحل النزاع بالطرق الودية كالمصالحة أو التحكيم الخاص أو أي بند تسوية آخر يتفق عليه الطرفين.

وعليه فتسوية النزاع في الأصل يكون داخلياً، إلا إذا تحوف المستثمر الأجنبي من الوسائل الداخلية لحل النزاع ما يجعله يبحث عن وسائل و ضمانات أخرى، أكثر حياداً وقوة ومصداقية وهو ما ضمنه المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي، من خلال اللجوء إلى الوسائل الدولية لتسوية المنازعات التي يتم بشأنها إبرام اتفاقيات دولية عديدة اهتمت على وجه الخصوص بالتحكيم التجاري الدولي الذي يحظى بأهمية بالغة في منازعات الاستثمار الدولية.²

أما خصوصية النزاع الذي ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة الراجع إلى معطياته الاقتصادية المعقدة، والتغيرات التي تتعدى قدرات القاضي الوطني ونظراً لتباطؤ القرار القضائي في كثير من الأحيان، هذا العجز أدى إلى بروز فكرة التحكيم الدولي، ورغم فعالية نظام التحكيم في الفصل في المنازعات التي تقع بين المستثمر والدولة المضيفة، إلا أنه بقي منبوذاً من قبل الدول النامية التي اعتبرت امتثالها لمحكمة تحكيم دولية في نزاعاتها مع شركة تعمل على إقليمها مساساً بكرامتها وبحقوقها السيادية. أما عن الموقف الجزائري، فنجد أن الجزائر ومنذ السنوات الأولى لحصولها على الاستقلال أبدت تحزها الواضح بل رفضها للاحتكام للهيئات الدولية المتخصصة في فض النزاعات التي نشأت بينها وبين المتعاملين الأجانب، ولم تقبل بتاتا إدراج شرط التحكيم في قوانينها، كما أنها لم تصادق على الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتصلة بالتحكيم، كما نعتبر أن مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف كاتفاقية نيويورك وغيرها من الاتفاقيات الثنائية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار، والتي في مجملها تترك الخيار

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

²- عواس فوزية، نفس المرجع، ص 49-51.

للمستثمر الأجنبي لعرض النزاع أمام التحكيم، دليلاً واضحاً على نيتها في تبني نظام التحكيم لتسوية النزاعات المحتملة مع شركائها الأجانب.¹

3-2 الضمانات الدولية لتسوية منازعات الاستثمار

أبرمت الجزائر في هذا الإطار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف حماية الاستثمارات الأجنبية والحد من الأخطار التي تواجه المستثمرين الأجانب وتوفير لهم قدر من الحماية القضائية، كما يدل اندفاع الجزائر نحو إبرام هكذا اتفاقيات على رغبة ملحة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جميع أنحاء العالم، وتميز في هذا الإطار نوعين من الاتفاقيات، اتفاقيات ثنائية (أولاً)، ثم اتفاقيات متعددة الأطراف (ثانياً).²

3-2-1 الاتفاقيات الثنائية

إن إجراءات التأميم ونزع الملكية، التي اتخذتها البلدان النامية في إطار مبدأ السيادة على ثروتها ومواردها الطبيعية قد خلقت جواً غير مناسباً للاستثمار الدولي بسبب عدم الثقة الذي يميز العلاقة بين المستثمرين الأجانب والدول المستقبلية لرؤوس الأموال، فكل الضمانات والامتيازات الواردة في التشريعات الداخلية لهذه البلدان لم تسمح بتحقيق أهدافها في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للتنمية الاقتصادية، من هنا ظهرت الحاجة إلى تدويل وسائل الحماية من خلال اللجوء إلى اتفاقيات دولية تتضمن المبادئ الأساسية المتفق عليها دولياً في مجال معاملة وحماية الاستثمارات الأجنبية.³

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي تنص في مجملها على بند يسمح للمستثمر الأجنبي باللجوء للتحكيم الدولي باعتباره أكثر حياداً ومصداقية، ومن هاته الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال لا الحصر منها:

أ- الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وجنوب إفريقيا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بالجزائر في 2000/09/24، وحسب الاتفاقية المذكورة فإن تسوية النزاع يتم باللجوء للتحكيم التجاري الدولي بإحالته على المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، وإما عرضه على محكمة تحكيم خاصة.

ب- الإتفاقية المبرمة بين الجزائر والصين حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، تنص على اللجوء إلى المفاوضات كطريق ودي لتسوية النزاع بين الأطراف وإذا تعذر تسوية النزاع بطرق ودية يمكن عرض النزاع على الهيئة القضائية المختصة.⁴

ت- الاتفاقية مع مصر حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الاتفاقية مع سوريا حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وكذلك مع الأردن والكويت.

1- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27

2- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-53

3- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

4- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-53

ث- أما مع الدول غير العربية فنذكر الاتفاقية الضريبية الجزائرية الفرنسية، الاتفاقية مع بريطانيا وإيرلندا في مجال النقل الجوي الدولي، وكذا الاتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي اللوكسمبورجي البلجيكي، ومع إيطاليا والمملكة الإسبانية ومع الدانمرك.¹

إلى جانب هذه الاتفاقيات الدولية توجد اتفاقيات أخرى بين الدول والشركات الخاصة في إطار ما يسمى بعقود الامتياز أو عقود الشراكة أو عقود التعاون التقني.

لقد ظهرت هذه الاتفاقيات بعد رفض البلدان النامية الخضوع لأحكام وقواعد القانون الدولي الخاصة بمعاملة وحماية الاستثمارات بحيث تمسكت بقانون العقد المبني على أساس إرادة الدول في تنظيم علاقاتها مع الشركات الأجنبية، مما يسمح بإدراج عقود الاستثمار في النظام القانوني الدولي، وذلك بعد فشل الدول في التوصل إلى اتفاقية جماعية حول معاملة وحماية الاستثمارات بالرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها المنظمات والهيئات الدولية في هذا المجال بسبب عدم لأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية وحقها في التنمية.

هذه الاتفاقيات الثنائية تركز المبادئ العامة المتفق دوليا في مجال معاملة وحماية الاستثمارات مثل: مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة ومبدأ المساواة وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

2-2-3 الاتفاقية المتعددة الأطراف

انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي نذكر منها:

- اتفاقية نيويورك لسنة 1958 المتعلقة بالاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.
- الاتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، اتفاق الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

إلى جانب هذه الاتفاقيات فقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية متعلقة بالاستثمار أهمها، اتفاقية سيول المنشئة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، واتفاقية واشنطن التي أحدثت للمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

- نذكر الاتفاقية بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر وتطرت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات عن طريق التشجيع المبادل بين الدولتين، وكذا حماية الاستثمارات عن طريق توفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وكذا الاتفاقية الجزائرية الفرنسية والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة به وتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما يساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين والتي تدعم التنمية الاقتصادية

- كذلك نذكر في هذا الصدد إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تشمل هذه الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتاريخ 22 أبريل 2002 مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والهدف منها إزالة كافة العراقيل وتحرير العلاقات الاقتصادية بإنشاء منطقة للتبادل الحر.

¹ - بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

قد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية أنشأت هيئات دولية متعلقة بضمان وحماية الاستثمار أهمها: المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية واشنطن سنة 1965، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985.¹

كما نشير أيضا إلى وجود هيئات ومراكز دولية مختلفة خاصة بالتحكيم التجاري انضمت إليها الجزائر منها:

1-التحكيم في إطار الغرفة التجارية الدولية بباريس.

2-التحكيم في إطار المركز العربي للتحكيم التجاري الدولي الذي تم إنشاؤه بمقتضى اتفاقية عمان لسنة

1987.

تأسست غرفة التجارة الدولية في باريس سنة 1919 من طرف وزير التجارة الفرنسية، في سنة 1923 تم إنشاء محكمة التحكيم التابعة للغرفة، أما قواعد التحكيم السارية المفعول بالغرفة فقد دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، وتسمى قواعد الغرفة التجارية الدولية.²

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقاعدة 51/49

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية من خلال سن القوانين واللوائح وإنشاء أجهزة وهيئات خاصة بترقيته، تبقى هناك مشاكل وعراقيل تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها. كما أنه تم اعتماد عدد كبير من مشاريع الاستثمار الأجنبية من خلال الوكالة الوطنية منذ بدايتها في سنة 1994 حيث وصل عدد المشاريع المصرح بها إلى غاية 1999/12/31 حوالي 297 مشروع لكن وفي حقيقة الأمر وحسب الإحصائيات المقدمة فان عدد كبير من المشاريع لم يتم إنجازها وأخرى لم تصل إلى المستوى المطلوب؛ حيث يرجع المستثمرون الأجانب هذا إلى عدة عراقيل وصعوبات سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب كما سنحاول إلقاء الضوء على قاعدة الاستثمار 51/49 وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: القاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلى أن حجم هذه الأخيرة المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل السياسية والاقتصادية وكذلك عراقيل إدارية وقانونية.

أولاً: العوائق السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فان انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، ذلك لأن عدم استقرار المؤسسات وضبابية الوضع السياسي خاصة

1- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-32.

2- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-53.

في العشرة السوداء (1991-2001) وما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة على الجزائر اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب.

أضف إلى ذلك حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة لكل القوانين ذات الصلة بالاستثمار، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن الجزائر لم تتوصل بعد إلى تحقيق الاستقرار في مؤسساتها.¹

إن عامل الاستقرار السياسي يعتبر مهما جدا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات. ونظرا للوضعية الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات، ثم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية كدولة ذات درجة مخاطر مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى عزوف عدد كبير من المستثمرين الأجانب فيها، إلا أنه وبعد إقرار قانون المصالحة الوطنية كان هناك تحسن في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة للعراقيل القانونية فان عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية التي تفضل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح بالإضافة إلى العراقيل الإدارية، والممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب يهربون على مناطق أكثر أمانا ولا تتواجد بها التعقيدات الإدارية وتتمتع بحوافز جيدة، ويؤكد الواقع العلمي أن أغلبية هذه الحوافز غير موجودة بالجزائر، حيث ترتفع تكلفة المعاملات وتلقى بثقلها على بيئة الأعمال.²

ثانيا: معوقات اقتصادية

1-مشكل العقار

يرجع المختصون أن من أهم العراقيل التي بقية تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار³، فهو يمثل أهم قيد يكبل المستثمرين وكذا عمليات التحول الدولي⁴، خاصة وأن مشكل الاستقرار وعدم الأمن قد طوي ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكون أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد الهيئات لقرار منح استغلال العقار.

إن ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل وتبسيط المعاملات الخاصة بامتلاكها أو إيجارها أو التنازل عنها، لان عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما ان ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 81.

²- دحماني نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر 2019)، جامعة الطارف-الجزائر، ص ص 33-34.

³- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

⁴- بوطي هاجر مرجع سبق ذكره، ص 69.

باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل مالك رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.¹

فالمشكل لا يتمثل في عدم وجود العقار بل في عدم الاستغلال الكامل له، أين تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حوله وجود عدد كبير من الأراضي الغير مستغلة، منها حوالي 60 بالمائة من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات و15 بالمائة من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية وهذا يعني حوالي 30 بالمائة من المساحات الكلية المتوفرة الغير مستغلة، ويمكن تفسير ذلك بعدة معطيات لعل أهمها ما يلي:

✚ غياب سجل كامل للأراضي ومخطط عمراني صحيح، وذلك بالرغم من جهود الدولة لإحصاء الأراضي مما أدى إلى تجميد الاستثمارات في بعض المناطق لأنه يصعب على المسؤولين تنظيم تسيير إقليمهم بما يخدم المصالح الاقتصادية للمنطقة.

✚ عدم التوزيع الصحيح للاختصاصات أدى إلى وجود تداخل في الصلاحيات ومصادر القرار، وبالتالي تعدد الإجراءات، النصوص القانونية وغياب المصادقية، حيث تشتت المستثمر بين (ANDI وCALPI...) بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لانجاز المشروع، غياب تهيئة الأراضي، وجمود العرض حيث أن نحو 40 بالمائة من المؤسسات تبحث عن أراضي صناعية لإقامة مشاريعها.

كشفت تقرير أعدته مكتب الاستثمار البريطاني اوكسفورد بيرانس قروب" إن إستراتيجية الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لا تزال بحاجة إلى تحسين، وأرجع تقرير هذا الوضع إلى الصعوبات التي تواجه المستثمر على مستوى العقار، وأوضح نفس التقرير أن سوق العقار في الجزائر يعاني من مشاكل مازالت عالقة بسبب غلائه وذلك بالرغم من وصول نسبة النمو في قطاع البناء إلى 7 بالمائة منذ سنة 2002. وعدم وفرة الأراضي الصناعية وغياب تسيير المساحات الصناعية.

كل هذا جعل من مشكل العقار الصناعي أحد معوقات الاستثمار في الجزائر بالرغم من شساعة البلد وتنوع ميزات المناطق.² ومن أهم العراقيل التي تعترض العقار الصناعي تذكر ما يلي:

- __ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- __ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكتها.
- __ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- __ أمن المنطقة الصناعية.³

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

²- دلال طريشين، نفس المرجع، ص ص 82-83.

³- دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2-عدم وجود سوق منافسة وهشاشة النشاط البنكي.

كذلك من بين أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر عدم وجود سوق منافسة وهشاشة النشاط البنكي والتي سنقوم بعرضها فيما يلي:¹

أ-عدم وجود سوق منافسة:

رغم وجود الترسنة القانونية السابقة إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبيًا مقبولًا نظرًا لما مرت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك عاملي الجفاف² ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

✓ حادثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرًا لصعوبة الانتقال إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي تدير بها الاقتصاد الجزائري حاليًا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب ✓ الكثير من الاستثمارات في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة، وإن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين، إلا أن هذه العملية لم تطبق كما يجب وهذا نظرًا لتعقيدها وتأثيراتها السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر.³

✓ المستثمر الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.⁴

✓ حسب تقرير أصدره البنك الدولي بعنوان " قضايا الإدارة العامة لسنة 2006"، فإنه من العوامل التي تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدًا، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدًا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.⁵

✓ أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

²- زيقم إيمان دراسة قياسية لمحددات الاستثمار خلال الفترة 1985-2015، مذكرة ماستر، تخصص الحقوق الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 30.

³- دهماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

⁴- زيقم إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁵- دهماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره ص ص 33-34.

الاقتصادي فيه لان تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقص مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

كما أن المظاهر الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لان هذه الأموال القذرة من طرف عصابات محلية ودولية منضمة تحاول غسيل الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربه لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية والاقتصادية.¹

ب- هشاشة النشاط البنكي

إن وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية كالتحويل وتقديم القروض والقيام بعملية الصرف دون قيد وقدرة هذا النظام على منع القيام بالمعاملات المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات الغير قانونية.²

وبموجب التعديلات والإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بخصوص قانون النقد والقرض وكان آخرها الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 الذي بموجبه تم إلغاء المادة 02 من القانون السابق رقم 90-10 حيث تم تخفيض القدرة على حماية قيمة العملة الوطنية، وبالتالي رفعت عن بنك الجزائر الغطاء القانوني لحماية الدينار مع ما تبعه من اعتماد الكثير من البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية، وقد نتج عن التصفية الفجائية لبنك الخليفة وبعده البنك الصناعي والتجاري فقدان الثقة بصورة عميقة في القطاع المالي الخاص، الذي ضيع مصداقيته وكبد الاقتصاد الوطني خسارة كبيرة جدا. وبات الجميع يوازي بين الهشاشة الاقتصادية وفوضى الاقتصاد المصرفي، خصوصا وان النشاط البنكي يركز أساسا على الثقة.

ثالثا: المعوقات القانونية

ولعل أبرزها وأكثرها شيوعا هي القيود القانونية الضريبية حيث كفل القانون الدولي لكل دولة ذات سيادة فرض ما تراه مناسبا من الرسوم والضرائب على الأشخاص والأموال ووطنيون كانوا أم أجانب متواجدين على إقليمها ويعد الازدواج الضريبي عائقا كبيرا أمام تدفقات رؤوس الأموال فهو تراكم الضرائب على نفس المال والقيود القانونية التي ترد على تحويل النقد وسعر الصرف الأجنبي كذلك عندما تتعدد القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في لدولة المستضيفة للاستثمار والتي غالبا ما تصدر قانونا خاصا باستثمار الأموال الوافدة إليها هذا التعدد في الأنظمة القانونية والذي ينفرد فيها المستثمر الأجنبي بوضع خاص قد يكون سببا لتعقيد العلاقة الاستثمارية وانقلاب وضعها في غير صالح المستثمر ولدولة المستضيفة للاستثمار ضف إلى ذلك عدم ثبات التشريعات المنظمة للاستثمار وغموضها وتعارضها مع تشريعات أخرى.³

¹- زيغم إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

²- زيغم إيمان، نفس المرجع، ص 32.

³- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

رابعاً: المعوقات الإدارية

من أهم العوائق الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

1- الفساد الإداري

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعريفات متعددة لعل أهمها استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

كما وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، فضلاً على أن الفساد يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.¹

ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه. وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2- انعدام الشفافية ونفسي البيروقراطية

إن وجود الشفافية يعد عنصراً هاماً بالنسبة للشركات المستثمرة وكذلك بالنسبة للدول المضيفة وهذا للأسباب التالية:²

2-1- الفساد والرشوة: إن وجود الممارسات الفاسدة في الكثير من العالم هي محط اهتمام الملاحظين الدوليين والمجتمع المدني عن هذه الممارسات التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في أقصر وقت وبطريقة غير شرعية. على الدول المضيفة أن تبذل مجهودات جبارة للقضاء على الفساد، وهذا بمراقبة كل الأنشطة والمسؤولين عن الفساد، ويتم ذلك إذا كان هناك جهاز إداري وقضائي وصحافي ومجتمع مدني وجهاز إعلامي مستقل كما ان الفساد على المستوى الدولي يتطلب تكاثف الجهود وتقديم المعلومات للجهات المعنية منها المنظمة العالمية للشرطة "الانتربول" لمكافحة الفساد.

ولقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن وسائل الإعلام العمومية لا تكشف عن الفساد مقارنة بوسائل الإعلام الخاص، لذا فإن الدول التي سمحت بتجربة حرية وسائل الإعلام شهدت تحسناً في كمية ونوعية تغطية عملية الفساد، لذا فالفساد لا يمكن محاربه محلياً بل يجب على المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني بإمكانها استعمال قدرتها وصلاحياتها على مواجهة الفساد في المجتمع المستويات المحلية والوطنية، كما أن التعاون على مستوى دولي مثل مؤسسة الشفافية الدولية يمكن أن تساعد وتراقب الفساد على مستوى أعلى، وكذلك الالتزام بالاتفاق الذي دعت

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

²- دلال طريشين، نفس المرجع، ص 85.

إليه 169 دولة في أكتوبر 2002 الذي دعت إليه الدول الأعضاء في "الأنتربول" أن تتبنى مقاييس عالمية شاملة لمكافحة الفساد.¹

2-2- حقوق الملكية: من بين الجوانب الأخرى التي يجب أن تتوفر فيها الشفافية حقوق الملكية، قد تكون هذه الملكية مادية في شكل أصول أو ملكية صناعية وهو ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية. ان ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجاز أو التنازل يجب تبسيطه أو الإسراع بها لربح الوقت، لان عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجهل صاحب رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.

إضافة إلى ذلك فان القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية التي تمثل عنصرا مهما في رأس المال الفكري الذي أصبح اليوم من عوامل الإنتاج الرئيسية الذي يشمل كافة الحقوق المرتبطة بحقوق العمل الأدبي والعلمي والاختراعات، لذا فان وجود قوانين واضحة لحمايتها مثل حماية الاختراعات والاكتشافات العلمية وبراءة الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمات...، تكون حافزا للمستثمرين على القيام بأنشطتها في ظل سوق يحميهم من كل التجاوزات.

كما أن قيام الشركات بعملية الاستثمار والبحث يتطلب مناخا لحماية حقوقها وهذا بضمان المنافسة المشروعة في القطاعات الصناعية والفنية والمعلوماتية.

2-3- التعامل مع المصالح الجمركية: إن من بين القطاعات التي تشجع انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيات هذا الجهاز فعالة في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عند القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.² إن وجود تسهيلات جمركية وإدارية يسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة إلى أخرى. إن انتشار الرشوة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الریوع التي يتحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق تسودها المنافسة الغير تامة أو ظهور الاحتكارات.

على الرغم من أنه تم تحديد هيئة تتولى شؤون الاستثمار الأجنبي ومع ذلك لا تزال هناك شكاوى من قبل المستثمرين والإجراءات لا تزال معقدة وأحيانا متناقضة على الرغم من توحيد عملية الاعتماد والإنشاء ولا تزال مشكلة الوصول إلى العقار الصناعي مطروحة كذلك بالإضافة إلى التحويلات البنكية، وكشف نائب رئيس البنك

¹- زيقم إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 31

²- زيقم إيمان، نفس المرجع، ص ص 31-32.

الدولي بناءً على تقرير هذا الخبر، على صعوبة مناخ الأعمال إذ أحصى 18 مرحلة أو إجراء تأسيس مؤسسة ما تتراوح متوسط المدة فيها 29 يوم أي شهراً كاملاً، وتطبيق عقد من العقود فقد تم إحصاء 20 مرحلة أو إجراء بمتوسط 387 يوم، أما فيما يخص مدة حل مؤسسة في الجزائر فإن متوسطها يستغرق 3 سنوات ونصف.¹

2-4 الشفافية في السياسة الاقتصادية:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزاً على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة. فإن مصداقيات الحكومات المتعاقبة يعد عاملاً أساسياً في تشجيع الاستثمارات الأجنبية لأن الإخلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين. فالإدارة الاقتصادية الفعالة تسمح بالتنبؤ بمستقبل اقتصادي في البلد وهذا ما يجعل المستثمر في أمان بأن قواعد اللعبة لا تتغير في المستقبل بدون مبرر.

ثالثاً: عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظراً لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالمية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنضمة، فالجزائر ونظراً لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها.²

رابعاً: محدودية النظام القضائي وعدم وجود سوق واسعة

تعتبر خبرة المحاكم الجزائرية محدودة في مثل هذا النوع من القضايا، أي أن النظام التشريعي والقضائي ليس مؤهل بما يكفي لحل المنازعات التجارية الدولية الحديثة مما يجعل أي مستثمر أجنبي لا يستثمر في الجزائر. كما أن السوق الجزائرية تعتبر سوق غير واسعة إذا ما قورنت بأسواق أخرى، أي أن نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضعيفة، لذلك تعتبر السوق الجزائرية أقل جذبا للمستثمرين الأجانب مقارنة بأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية.³

خامساً: عوائق قانونية أخرى

إن المستثمرين خاصة منهم الأجانب يعانون كثيراً من الخلل الكبير الذي يعرفه ميناء الجزائر حيث يستقبل حوالي 80 بالمائة من واردات الجزائر ولا يعمل بصفة طبيعية حسب تصريجات المستثمرين وخاصة أن هذا الميناء به

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

²- زيقم إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

³- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

أهم مركز لإدارة الجمارك التي وبالرغم من عملها على تعديل وتحديث هيكلها إلا أنها تبقى دائما تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمستثمرين الذين يستوردون ويصدرون وذلك من حيث تعطيل السلع في الميناء وفرض الرسوم الجمركية كبيرة التي لا يستطيع المستثمر دفعها، بالإضافة إلى أيام عمل الميناء فهي لا تتناسب مع أيام عمل الموانئ الأخرى حيث لا يعمل العمال الجزائريين يوم الجمعة والسبت ولا يعمل العمال الأجانب السبت والأحد وبالتالي يتعطل العمل يومين وهذا ما يجعل المستثمرين غير راضين على الخدمة المقدمة من طرف ميناء الجزائر ، حيث يرجع مسؤولو الميناء هذا خاصة إلى عدم توفر الإمكانيات الأزمة من رافعات آلات العمل وعمال ... الخ.

كل هذه العوائق المذكورة أعلاه من عوائق مالية، قانونية، إدارية، جمركية وضريبية... جعلت المستثمر وخاصة الأجنبي يتخوف ويتأخر من إقامة مشاريعه الاستثمارية في الجزائر وبالتالي يحرم الجزائر من فرص دخول العملة الصعبة، التكنولوجيا، تقنيات جديدة كذلك توفير مناصب شغل للحد من مشكلة البطالة كل هذا نتيجة لعدم تطبيق القانون وهذه المشاكل الجزائر في غنى عنها.¹

الفرع الثاني: قاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اتجه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى تقييد إنشاء الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة، حيث اعتبر هذه الأخيرة كمعيار يجب توفره لقبول أي استثمار أجنبي يندرج ضمن أحد الأشكال المنصوص عليها في المادة 02 من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

أولا: الشراكة في الجزائر

تطبق الشراكة في عمليات اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو الهيكلة، ويعد شرط إنجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة، من بين أهم التعديلات التي ألحقت بقانون الاستثمار لذا يستدعي الأمر في مقام أول تحديد المقصود بشرط الشراكة، وتطبيقات الشراكة في القانون الجزائري قاعدة 49/51.²

1- شروط الشراكة الأجنبية في الجزائر

حاولت الجزائر تكريس سياسة حمائية اتجاه الاستثمار الأجنبي، الواردة في قانوني المالية التكميليين لسنة 2009-2010 الهادفة لحماية سيادتها الاقتصادية لذلك أصرت على إقامة المشاريع في إطار الشراكة بغية مراقبة المشروع الاستثماري من طرف الدولة الجزائرية حيث أن المشروع سيقام بين ترابها. وتجسيدا لهذه السياسة وضعت الجزائر شروط للشراكة الأجنبية تمثل في اشتراط مبدأ الأفضلية الوطنية بقاعدة 51% 49% في الشراكة، شرط تحديد سقف مالي للاستفادة من مزايا الاستثمار، منح العملة الصعبة لصالحها، بالإضافة إلى شرط الرقابة على عملية تحويل رؤوس الأموال.

¹- دلال طريشين، نفس المرجع، ص ص 87-88.

²- سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، القيود الواردة على سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة،

2019-2020، ص 51.

2- اشتراط مبدأ الأفضلية الوطنية بقاعدة 51% و49% في الشراكة

ألزم مشروع الجزائر في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في محتوى المادة 58 من قانون الاستثمار التي تضمنت أن تخضع الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها إلى تسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، طبقا لما تضمنه تعديل قانون الاستثمار رقم 16-09. بالإضافة إلى هذا، على المستثمرين الأجانب الراغبين في إنجاز مشاريع استثمارية في إقليم الجزائر أن يتم ذلك عن طريق الشراكة الوطنية تمثل فيها الشراكة الوطنية نسبة 51% للطرف الوطني و49% للطرف الأجنبي، أي تطبيق هذه القاعدة بشكل أفقي وتعميمها على كل القطاعات والنشاطات بدون استثناء سواء قطاعات إستراتيجية بالنسبة للدولة أو غير ذلك.

كما تشير المادة 55 من قانون المالية لسنة 2014 إلى أن الاستثمارات الأجنبية بالشراكة والتي تساهم في نقل وتحويل المهارات نحو الجزائر، أو إنتاج سلعة في إطار نشاط منجز في الجزائر تحقق نسبة إدماج تفوق 40% تستفيد من مزايا جبائية من المجلس الوطني للاستثمار، كما أحيل إلى التنظيم طرق تحيد المساهمة في تحويل المهارات وإنتاج السلع وكيفية منح المزايا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

إضافة إلى هذا فإن قانون المالية المشار إليه أعلاه قام برفع وزيادة نسبة المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بممارسة أنشطة الاستيراد بهدف إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولا يكون ذلك إلا في إطار الشراكة بينما في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، فقد كانت تقدر النسبة ب 30% تقابلها المادة 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي نصت بإلزامية أن تكون الاستثمارات الأجنبية المنجزة مع المؤسسات العمومية بالشراكة واستيفائها للشروط المقررة في المادة 4 مكرر 1، كما ألزم المشروع أيضا الشريك الأجنبي البحث عن الشريك الوطني الذي يريد الاستثمار عن طريق الشراكة إلا أن هذا المبدأ لقي انتقادات كبيرة من طرف المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب وكذا من مختلف الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار، حيث تشكل عائقا لجذب الاستثمارات من عدة نواحي.¹

حيث كان الأفضل أن يتم تطبيق القاعدة 51% على القطاعات والنشاطات الإستراتيجية الحساسة للدولة ولما لا تكون نسبة 100%

كما يواجه المستثمر الأجنبي مشكلة العثور على المستثمر الوطني، لذا تعتبر مرحلة البحث من أصعب المراحل في إعداد مشروع الشراكة، لأنه من الصعب إيجاد الشريك الذي يتوافق مع الأهداف المرجو تحقيقها من الطرف الأجنبي، كما تعتبر أهم القرارات التي تواجهها الشراكة، إذ يجب وضع تصور الميزات المراد توفرها في الشريك، ثم تحديد الشركاء المحتملين وهذا بالنظر إلى المعايير التالية (معيار حجم المؤسسة الاقتصادية، معيار نمط التسيير وثقافة المؤسسة، معيار التكنولوجيا المستعملة وأخيرا معيار القدرات المالية).

¹- ففيفة وردية، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

3- تحديد سقف المالي للاستفادة من مزايا الاستثمار

يرز مجال تدخل المجلس الوطني للاستثمار فيما آلت إليه المادة 59 من القانون المالية لسنة 2014 أن الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 1.500.000.000 دج أو يساويه لا تستفيد من مزايا النظام العام إلا بعد الحصول على ترخيص من المجلس الوطني للاستثمار، في حين كان في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بقدر المبلغ بـ 500 مليون دينار أو يساويه، وهذا بشرط إيداع المستثمر (المستفيد) لتعهد كتابي يتضمن منح الأفضلية للمنتوج والخدمات ذات الطابع الوطني (الجزائري)، وفي هذا الصدد، يستفيد المستثمر من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في اقتناءات ذات مصدر جزائري أوفي حالة التأكد من العدم.

4- اشتراط تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لصالح الجزائر

طبقا للمادة 58 للمادة 01-09 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 صدر نظام رقم 06-09 يتضمن ميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة، حيث تم فرض قيد على المستثمر الأجنبي بالزامية ضخ العملة الصعبة لصالح الجزائر خلال كامل فترة إنجاز المشروع الاستثماري، وبموجب المادة 2 من نفس النظام ثم أيضا تحديد كيفية إعداد ميزان العملة لكل مشروع استثماري.

يعد فرض الجزائر لمثل هذا الشرط في نظر المستثمر الأجنبي قيذا يثقل كاهله، كما تعرف إجراءاتها بالمجحففة في حقه، لكن في الحقيقة حتى وإن كان هناك مثل هذا الأمر، إلا أن الغاية منه الاستفادة أكثر وإلا قد يضع المستثمر الأجنبي أمواله في هذه المشاريع، حيث وأنه تحسبا للأرباح الموحدة في إطار الاستثمار في الجزائر لن يكون مثل هذا الشرط عائقا بالنسبة له، كما أن الجزائر هنا لم تستحدثه بدافع الاحتكار وإنما محافظة على اقتصادياتها ودعم خزيرتها العمومية.¹

5- شروط إخضاع عملية تحويل رؤوس الأموال إلى الرقابة

يعد تحويل الأموال من الضمانات التي أقرها المشرع الجزائري للمستثمر حيث منحه حماية قانونية قصد إقناعه، لكن الضمانات المالية الممنوحة له أثرت بشكل سلبي بالمقابل، حيث أدت إلى تفشي ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

مما دفع بالمشرع إلى البحث على الحل السريع لها والمتمثل في عملية تحويل الأموال إذ نجد أن قانون الاستثمار تناول موضوع الصرف من زاوية التحويل فعادة ما نجد الدولة المستقبلية للاستثمار نفسها أمام مشكلين الأول رغبة الدولة في دعم اقتصادها إذ كما رأينا أن الأموال التي يجلبها المستثمر تدعم الخزينة، والمشكل الثاني أن هذه العملية بحد ذاتها قد تمثل خطرا جسيما على اقتصاديتها يقوم مجلس النقد والقرض بوضع شروط التحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وتسليم الرخصة الضرورية لذلك، ويتولى بنك الجزائر بدوره تنفيذ سياسة الصرف المحددة من المجلس وفي هذا الصدد اعتمد بنك الجزائر نظام رقم 03-05 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية .

¹- قفيفة وردية، نفس المرجع، ص ص 17-19.

يحدد هذا النظام كفاءات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تقديم طلب التحويل من طرف المستثمر الأجنبي المعني أمام أي بنك أو مؤسسة عالية وسيلة متعمدة التي تتولى التحويل، يكون هذا الطلب مدعما بملف يتم تقديمه للوسيط المتعمد الذي يتولى بعدها الاحتفاظ به لمدة 5 سنوات، كما تظل هذه العملية خاضعة لرقابة بنك الجزائر لكن رقابة بعدية حيث أن هذا الوسيط يكون ملزما بتقديم تصريح لدى بنك الجزائر لكل التحويلات التي تتولى تنفيذها.¹

6- أسباب وضع قاعدة الاستثمار 51/49

لقد كرس المشرع الجزائري من خلال قانون المالية قاعدة موضوعية أساسية لتجسيد مشروع أجنبي في الجزائر وهي قاعدة 51/49 كنوع من آليات الحماية والسيادة وذلك بموجب المادة 48 من قانون المالية 2009 حيث أن المشرع قيد الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة والشراكة فقط وهذا إنما يعد تقليصا وتحديدًا وتقييدًا للاستثمار الأجنبي، وإن كان لهذه القاعدة ما يبررها في حفيظة الحكومة فإنها قد تغير من مؤشرات وأرقام الحصائل الاقتصادية ما يجعلها قاعدة تعايش حق الدولة في السيادة وضرورة انتهاج معيار الضابط الاقتصادي، وهو ما يجعل منها قاعدة تحمل العديد الإشكالات لاسيما أمام الإبقاء عليها من جهة وحفها من جهة أخرى.²

كان وراء تكريس شرط المشاركة الدنيا أسباب وظروف دفعت المشرع الجزائري إلى إعادة نظرتة تجاه المستثمر الأجنبي، الأمر الذي رتب ردود فعل من هذا الأخير ومن جهات أخرى جاءت كلها مستنكرة لهذا التوجه الجديد.

فلم يأت تكريس أسلوب المشرع للشراكة الدنيا من عدم، وإنما كان ذلك نتيجة التعليمات الأربع في التي اتخذها الوزير الأول سابقا "أحمد أويحي" في اجتماع لمجلس الوزراء في 07 ديسمبر 2008، والموجهة إلى أصحاب القرار في البلاد.

يتمحور مضمون هذه التعليمات المؤرخة في 20-21-22 ديسمبر 2008 حول الاستثمار الأجنبي، نظام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقليل الواردات وتشجيع الإنتاج ذو أصل جزائري، وأخيرا ضبط التجارة الخارجية.

لقد أوردت التعليمات المؤرخة في 21 ديسمبر 2008 والمتضمنة "القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية وعلى تحويل العملة الصعبة الناتجة عنها إلى الخارج، مجموعة من التدابير الأساسية، كما بينت التعليمات على أنه يجب احترام قاعدة المشاركة الوطنية في كافة القطاعات، وبشأن الهدف من وراء إلزامية إشراك الجزائريين بنسبة 51٪ في الاستثمارات الأجنبية فكان لغرض حماية الاقتصاد الوطني من نزيف العملة الصعبة إلى الخارج، عن طريق جعل الوطنيون يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد بالإضافة لهدف آخر يتمثل في تحسين الرقابة على المشاريع في حضور الوطنيون في مجالس الإدارة.

¹- قفيفة وردية، نفس المرجع، ص 20.

²- نبيل بريش مرجع سبق ذكره، ص 129.

لذا فلهذه الأسباب جاء تكريس المشرع الجزائري لأسلوب المشاركة الوطنية في الاستثمارات الأجنبية في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بالتالي رغم تعدد هذه الأسباب، إلا أنها تصب كحميا في إطار "الوطنية الاقتصادية" التي تبناها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وقام بتطبيقها الوزير الأول سابقا أحمد أويحيى.¹

تعد الجزائر الدولة الوحيدة التي تضع قاعدة الاستثمار 51/49 وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي، حيث قام هذا الأخير بدراسة مست 88 دولة من بينها الجزائر تبين من خلال هذه الدراسة بأن الجزائر الدولة الوحيدة التي تضع هذه القاعدة، وأسباب وضع الجزائر لهذه القاعدة حسب ما جاء في تصريح للوزير الأول عبد المالك سلال سابقا الذي قال: "لن يكون هناك مستقبل اقتصادي للجزائر إذا لم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنطورها ونساعدنا بإمكانيات مع الأجانب وفق القاعدة 51/49 بالمائة والتي لا مفر منها".

كما أجمع مجموعة من المحاسبين الجزائريين الحقوقيين وأجانب على إيجابية قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر وخاصة قاعدة الاستثمار 51/49 والتي وضعت من أجل حماية السيادة الوطنية والاقتصاد الوطني، وذلك ردا على اقتراحات الصادرة من صندوق النقد الدولي التي وجهتها المديرية العامة كريستين لاغاب، في شكل تقرير موجه للسلطات الجزائرية، كما أكد محامون جزائريون وأجانب على أن الأطر القانونية منظمة للمناخ الاستثماري الأجنبي أصبحت أكثر ضرورة ولا يجب التخلي عنها تجسيدا للتنمية والتطور المحلي. وأشارت محامية بنقابة المحامين بباريس متخصصة في قانون الأعمال والعقود الدولية: **ياديرة سنويا نوفيتش** يوم 15 مارس 2013 بوهران، أن الاستثمارات الوطنية باتت تستمد نجاحا وتقدما جد ملحوظ في ظل التنوع وتعدد النشاطات المؤسساتية بالجزائر الذي يفتح المجال أمام المنافسة، كما قالت أن الجزائر تتوفر على مناخ وسياسات تنمية متتهجة إيجابية.²

كان ذلك بهدف ضمان الأغلبية القانونية لاتخاذ القرار والتقليل من الخسائر وبالرجوع إلى هذه القاعدة نلاحظ أنه تم إدراجها من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي كرس إلزامية اشتراك الطرف الجزائري في أي استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51% لتحوز الجزائر على نسبة الأغلبية في جميع المشاريع الجديدة التي تم إنجازها بداية من صدور هذا القانون، وبذلك بموجب المادة 48 منه.³

وبالتالي لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مشروع أو مؤسسات جديدة بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر فقط (لم يعد بإمكانه إنشاء شركات أجنبية محضة) عدا بالنسبة لمن يمارس نشاط الاستيراد بغرض إعادة البيع على الحال فإن النسبة تكون 30% على الأقل.

الشيء نفسه ينطبق أيضا على عمليات الاستثمار في إطار الخوصصة طبقا لنص المادة 4 مكرر 1 الفقرة الثانية التي تم إضافتها، بهذا يضمن المشرع الجزائري سيطرة المستثمر الوطني على المؤسسات والشركات الموجودة في الجزائر.

¹ - سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

³ - نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 130.

رغم إصدار قانون الاستثمار الجديد المتعلق بترقية الاستثمار رقم 16-09، إلا أن الأحكام الواردة في القوانين المالية التكميلية تم الإبقاء عليها.

وعليه قد يعتبر البعض هذا التعديل تمييزا بين المستثمرين إلا أنه في الحقيقة لم يعد كذلك لأن ذلك يدخل في مجال السلطة التنظيمية التي تملكها الدولة على إقليمها وتقرها لها الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، ومنها حق تحديد نسب المشاركة الأجنبي في الاستثمار أو حصر بعض مجالات الاستثمار في المستثمرين الوطنيين فقط نظرا لطبعتها، طالما لا يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك، وليس فيه أي تمييز طالما أن المستفيدون من نفس الحقوق ويلتزمون بنفس الواجبات حسب قانون واحد.

ويبقى الأمر فقط يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني وتنظيم الاستثمار في الجزائر كحق أي دولة بذلك مادام ذلك لا يتعارض مع التزاماتها الدولية لكن بدون شك سيكون لهذا التعديل آثاره المحتملة على الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر لأن المستثمر الأجنبي سيعتبره قييدا على حريته في الاستثمار.¹

يرى بعض الباحثين أن سن قاعدة 49-51% في قانون المالية لسنة 2016، وعدم إدراجها في قانون الاستثمار الجديد أمر تعمدته المشرع الجزائري، لكي تبقى هذه القاعدة سارية المفعول ويتم الاستناد إليها متى رغبت الحكومة في إخضاع بعض الاستثمارات الأجنبية لهذه القاعدة.²

7- النتائج المترتبة عن إتباع شرط الشراكة والإجراءات الجديدة في ظل القانون الجديد:

ترتب عن إتباع شرط الشراكة التقليل من أشكال الاستثمار حيث لاقى أيضا هذا الإجراء استياء الكثير من المستثمرين الأجانب فلقد اعتبرت سنة 2010 أكثر السنوات تراجعاً لسنة الاستثمارات الأجنبية، إذ لم تسجل إلا 11 مشروعا استثماريا أجنبيا مقارنة بتلك المنجزة قبل صدور هذا القانون، مما تسبب في تقليص فرص الشغل. غير أن وكالعادة للسلطات دائما تبريراتها فهذه المرة بررت هذا التراجع بسبب الصعوبات في تطبيق الإجراءات الجديدة وليس المساهمة الوطنية بـ 51% كما أكدت بأنه تطبق اليوم هذه الإجراءات بشكل عادي بعد أن يلقي المستثمرين الأجانب توضيحات كاملة حول إدارة مثل هذه المشاريع الاستثمارية واقتسام الأرباح وفقا لقواعد الاستثمار.

وبالرغم من أن هذه الشروط تتناقض والمادة 43 من الدستور التي تكرس حرية الاستثمار إلا أنها مازالت مدرجة ويتم العمل بها.

من النتائج المترتبة على ذلك وعن تطبيق القاعدة أنه لم يتم تحقيق سوى 410 مشروع بالشراكة مع الأجانب في الفترة مابين 2002-2012، ولعل أهم نسب لذلك هو قاعدة 51/49 التي أقرتها الجزائر، هذا وقد قام المشرع بخرق قاعدة المساواة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي من خلال ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي نص على أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في حدود 49% فقط 51% للمؤسسات، بينما غير القاعدة بالنسبة للمستثمر

¹- قفيفة وردية، مرجع سبق ذكره، ص 2-4.

²- قفيفة وردية، نفس المرجع، ص 6.

الوطني من خلال رفع نسبة شراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى 66% مقابل 34 % فقط لهذه المؤسسات هذا وقد احتفظ المشروع بهذه القاعدة في القانون المالية لعام 2016 بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إليه¹

في هذا الصدد نشير إلى أن المشرع قام بحذف القاعدة دون إلغائها وهي تداولها العديد من رجال القانون الذين يقرون أن القاعدة بين الحذف والإلغاء. ورغم الجدل الذي أثار تطبيق هذه القاعدة والانعكاسات السلبية التي أحدثتها على عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية إلا أن إنجاز هذه الأخيرة يبقى دائما خاضعا لقاعدة 49/51% إذا هي مكرسة في المادة 66 من القانون المالية لسنة 2016 التي تنص صراحة بان ممارسة الأجانب الأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد مرتبطة بتأسيس شركة تجوز المساهمة الوطنية المقيمة فيها على نسبة 51%، رغم سحبها من قانون الاستثمار الجديد، ورغم ربط محللون اقتصاديون أسباب طول مدة مفاوضات لانضمام إلى منطقة التجارة العالمية مع مشكل قاعدة 51/49، حيث تطالب (OMC) بإلغاء هذه القاعدة التي تتنافى مع مبادئ المنطقة الحرة، هذا العائق جعل الحكومة الجزائرية تبحث عن حل وسط يرضي الطرفين مع الإبقاء على موقف الجزائر السيادي حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال المرحلة الحالية.²

8- القيود الإجرائية

تضمنت قوانين 2009 و 2010 و 2016 شروطا إجرائية جديدة على المستثمر القيام ويجب تجسيده مشروع.

أ- إلزامية الدراسة المسبقة لمشروع الاستثمار.

بعد أن كان الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم يتشترط فقط شكليا واحدا والمتمثل في التصريح أمام الوكالة الوطنية للاستثمار كما سلف ذكره أتى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بإجراء جديد وهو ضرورة دراسة كل مشروع استثماري ومسبقا كمن طرف المجلس الوطني للاستثمار الذي يتأسسه رئيس الحكومة.

ت- تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة:

هو إجراء جديد فرضه قانون المالية التكميلي على كل مستثمر أجنبي يود الاستثمار في الجزائر وذلك بإلزامية الخروج بميزان فائض خاص بالعملة الصعبة طيلة مشروعه الاستثماري وتمويل نفسه خارج رأس ماله في خلال اللجوء إلى السوق المحلية ويشترط هذا القانون أن يكون هذا الفائض متأنيا من كون المؤسسة التي تكون قد استثمرت في الجزائر تنتج مواد تعوض الواردات، مما يوفر اقتصادا من العملية الصعبة للدولة أو سلعا خاصة بالتصدير التي تعد مصدر مداخيل من العملة الصعبة.

ج- إلزامية المستثمر للتمويل المحلي.

قيدت المادة 55 من القانون المالية لسنة 2016 الاستثمارات شرط جديد وهو ضرورة التمويل المحلي للاستثمارات الأجنبية، حيث اعرض المشروع باستثناء وتشكيل رأس المال أفضلية للسلع والخدمات الوطنية على حساب الأجنبية

¹- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 130

²- نبيل بريش، نفس المرجع، ص 132.

مع وضع استثناء اللجوء إلى التمويلات الخارجية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية ويجب أن يكون من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري وذلك بتخصيص من طرف الحكومة.

كان لوضع قاعدة الاستثمار 51/49، آثار أخرى نذكر منها ما يلي:¹

9- أثر قاعدة 51/49 على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

بعد خمس سنوات من مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة ردت سكرتارية المنظمة على عدة نقاط تعرقل دخول الجزائر إليها من بين هذه الأسباب هو التزام الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وخاصة البند المتعلق بقاعدة 51/49، التي تعتبر في أعراف المنظمة العالمية للتجارة بمثابة قيود على حرية الاستثمار والحد من حرية النفاذ إلى السوق، ومن بين العراقيل التي ذكرتها كذلك السوق الموازنة التي أصبحت تمثل 40 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة في السوق، حيث أن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة بالدول المضيفة أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق عليها الجزائر حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها داخلية في المنظمة العالمية للتجارة لأن الشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة.

10- عزوف البنوك الأجنبية على فتح فروع لها في الجزائر

لقد أصدر بنك الجزائر مؤخرا تعليمات للبنوك الوطنية العمومية والأجنبية الناشطة على مستوى الساحة المصرفية لتكثيف شبكتها البنكية من خلال فتح وكالات جديدة، والسبب من وراء ذلك هو أن البنوك الأجنبية التي كانت قد أودعت طلباتها منذ عدة سنوات على مستوى بنك الجزائر والتي كانت تقوم بتحسينها سنويا بطلب من البنك المركزي، وهذا الأخير لم يشعر منذ اعتماد قاعدة الاستثمار 51/49، بالمائة بنيتها في متابعة ملفاتها المودعة على مستواه لفتح فروع لها في الجزائر، حيث اعتبرت البنوك الأجنبية صاحبة الطلبات المودعة على مستوى البنك والمثلة للعديد من الدول أن فتح فروع لها في ظل قانون الاستثمار الجديد يبقى صفقة غير مربحة لها زيادة على صعوبة إيجاد شريك جزائري من غير الدولة لامتلاك 51 بالمائة، في بنك استثماري تجاري. ويأتي تجميد هذه البنوك لملفاتها وطلباتها في ظل التصريحات المتعاقبة للمسؤولين الجزائريين على رأسهم الوزير الأول سابقا عبد المالك سلال والتي تنفي اعتراض المتعاملين الاقتصاديين في جميع الدول على إدراج قاعدة الأغلبية للشريك لوطني، وربط العزوف عن الاستثمار في الجزائر بمشاكل أخرى مثل البيروقراطية وغياب العقار الصناعي وغيرها من العراقيل التي تشهدها الساحة الوطنية منذ العديد من السنوات.

11- أثر تطبيق قاعدة الاستثمار 51/49 على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد أكد الوزير الأول سابقا عبد المالك سلال أن تطبيق قاعدة 51/49 بالمائة لم يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، حيث أشار إلى أن الكثيرين يعتقدون أن هذه القاعدة تعيق تدفقه، إلا أنها في الواقع

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

ساهمت في تطوره، كما أوضح الوزير السابق سلال أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لن تتعدى 500 مليون دولار قبل 4 سنوات وانتقلت إلى 2.6 مليار دولار سنة 2012. وهذا يوضح بأن قاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار لا تقف عائقا أمام المستثمرين الأجانب، وإلا لم يزد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ صدور هذه القاعدة.

ثانيا: حق الشفعة:

الجزائر كغيرها من بلدان العالم مدت ذراعيها لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أجل جلب العملة الصعبة والتكنولوجية العالمية، وذلك بمنح المستثمرين الأجانب ظروف جد مريحة للاستثمار وكرس المشرع ضمان إعادة تحويل رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر لفائدة المستثمرين الأجانب، إلا أن الجزائر اتخذت إجراءات لمراقبة حركة رؤوس الأموال إلى الخارج بغرض منع أو التقليل من عملية إعادة التحويل وذلك لكي لا تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على ميزان المدفوعات.

يعتبر تعديل قانون الاستثمار 2009 نقطة تحول المشرع من التشريعات التحفيزية إلى التشريعات الرقابية، وهذا لكونه ينظر إلى الاستثمار الأجنبي أنه يهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة، بعدما كان في فترة سابقة ينظر إليه على أنه المنقذ للاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس فرض حق الشفعة للدولة.¹

تعريف حق الشفعة.

المقصود بها استحقاق الشريك نزع حصة شريكه المنتقلة عنه من انتقلت إليه.² فالشفعة هي قدرة أو سلطة تحول الحلول في بيع العقار محل المشتري، إذا أظهر إرادته في ذلك وهذا الحلول هو حلول في جميع حقوق المشتري والتزاماته الناشئة عن عقد البيع، وبذلك تنتهي الشفعة إلى اكتساب ملكية العقار المبيع واكتساب الحق العيني عليه ولو جبرا على المشتري.

نجد أن المشرع تطرق إلى حق الشفعة في قانون الاستثمار لكن دون أن يقدم تعريفا له حيث تنص المادة 4 مكرر 3 فقرة 1 "تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المسلمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب"

ممارسة حق الشفعة

يعتبر حق الشفعة من التدابير التي تبرز بشكل واضح الطابع التدخلية للسلطة العامة في مجال الاستثمار الأجنبي بغرض فرض رقابة عمى أموال الشركات الأجنبية.³

إن الحق الشفعة منصوص عليه بشكل واضح في القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار في المادتين 30 و31، ذلك الحق المستحدث لأول مرة بموجب المادة 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ثم عدل على التوالي بالمواد 46 من القانون المالية التكميلي لسنة 2010 و57 من قانون المالية لسنة 2014 "لا يسمح بحق

¹- سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 59.

²- أمغارية حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³- سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الشفعة للدولة أو المؤسسات العمومية إلا بالنسبة للتنازلات في الجزائر عن أسهم وحصص اجتماعية ولفائدة أجنبي وهذا دليل واضح للتعدد المستمر للسلطات الجزائرية في فتح أبواب بالاستثمار بمصراعيها للأجانب لو كان ذلك سوف يسبب رفضهم الاستثمار في الجزائر. في الواقع، يمكننا تفهم هذا الموقف السياسي المعبر على التمسك الشديد للجزائر باستقلالها الذي تحصلت عليه بعد ثورة ذهب ضحيتها مليون ونصف شهيد والذي ترك آثار في الأذهان وفي القانون على حد سواء مما يصعب عليها ترك أجزاء من الاقتصاد في أيدي الأجانب ولو كان ذلك على حساب مصالحها التنموية".¹

كما يعتبر حق الشفعة من أكثر العقود والعقود التي تواجه المستثمر الأجنبي، تم استحداثه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقد كرس المشروع هذا الحق في القانون 16-09 المتعلق ترقيّة الاستثمار موجب المادة 30 منه والتي تنص على " أن الحق للدولة في ممارسة حق الشفعة على كل التنازلات التي تقوم بها المستثمرين الأجانب أو لفائدتهم وهذه التنازلات حددها المشروع في الأسهم والحصص الاجتماعية، الأصل أن الإنسان حر في تملك ما شاء من أموال منقولة أو عقارية، وعلى هذا كانت له الحرية التامة في التصرف فيما يملك، متى كان تصرفه في إطار مشروع".

غير أن معضلة الشفعة، تكمن في كونها تمثل قيودا خطيرا على حرية التملك، حرية التصرف والتعاقد فيمقتضاها يجد المشتري نفسه مجبرا عن التخلي على العقار الذي اشتراه كما يجد البائع نفسه طرفا في عقد مع شخص آخر، غير الذي باع له، وفي الوقت نفسه يجد الشفيع نفسه طرفا في عقد لم يناقش بنوده ولا شروطه، لم يشترك حتى في انعقاده. وهذه الطبيعة الخاصة للشفعة كان لها انعكاس واضح وعميق على تحديد أحكامها سواء في الشريعة الإسلامية أو القانون، فوجد أن المشرع قد أحاط الشفعة بمجموعة قيود الإجرائية والموضوعية وقد أدى هذا إلى كثير من التعقيدات في الميزان العملي، فبمجرد استقراءها النصوص التشريعية، نلاحظ أن المشرع قد وضع الضوابط اللارمزية لاستعمال هذا الحق، وحدد الإجراءات المترتبة على مخالفتها.

خصائص الشفعة²

لقد سبقت الإشارة إلى أن الشفعة وسيلة لاكتساب حق الملكية بشروط حددها القانون، ونظرا لكونها رخصة تهيئ مركزا قانونيا للشفيع، فإنها تتميز بجملة من الخصائص:

01- الشفعة واردة على سبيل الاستثناء:

من الأصول الثابتة شرعا وقانونا أن الأصل في العقود هو الرضائية، غير أن الشفعة تعد خروجاً عن القاعدة العامة، وبذلك فهي استثناء لما فيها من تقييد لحرية التعاقد فبسبب الشفعة يجد المشتري نفسه مجبرا على التخلي عن العقار الذي اشتراه، ويجل محله شخص آخر، لم يشأ البائع أن يبيعه العقار.

¹- نبيل بريش، مرجع سبق ذكره، ص 136.

²- نبيل بريش، نفس المرجع، ص ص 138-141.

02- الشفعة لا ترد إلا على العقار.

نجد أن المشرع لم يجز الشفعة إلا في العقار دون المنقول، لأن المنقول يرد عليه حق الاسترداد الذي مصدره القانون الفرنسي، عكس الشفعة المستمدة من الشريعة الإسلامية وثبتت هذه الخاصية بنص المادة 794 من القانون المدني، التي جعلت الشفعة لا تكون إلا في العقار.

03-عدم قابلية الشفعة للتجزئة:

إن مقتضى هذه الخاصية انه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون بعض وذلك حتى لا تتفرق الصفقة على المشتري في ضار بذلك وقد كان تأصيل المسألة يقوم على انه إذا تعددت الصفقة جاز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في بعضها دون البعض، إذا توافرت بشروط الأخذ بالشفعة فيها، ولا يكون هذا تجزئة للشفعة، فإذا قام المالك ببيع عقار واحد لعدة مشتريين، وتوافرت شروط الشفعة جاز للشفيع أن يأخذ بالشفعة، أما في جميع العقار أو في جزء أحد المشتريين الذي له فيه شفعة ولا يعد هذا تجزئة للشفعة، وهذه الحالة لم ينص عليها القانون المدني، غير أن الشريعة نظمها وأقرتها، أما إذا باع المالك عقارات متعددة للمشتري واحد، في صفقات متفرقة كان للشفيع، إذا توافرت شروط الشفعة أن تأخذ بها في بعض الصفقات دون بعض، ولا يعد هذا تجزئة للشفعة في حين أنه إذا تم البيع بصفقة واحدة، كان على الشفيع بتوافر الشروط أن تأخذ العقارات كلها أو يدعها كلها حتى لا يضار المشتري.

4- اتصال الشفعة بالشفيع:

أقرت الشريعة الإسلامية والقانون المدني بان متصلة بشخص الشفيع، وهي متروكة لتقديره وخياره، إن شاء أخذ بها أو وتركها.¹

5- حق إعادة الشراء للدولة عن الأسهم والحصص المتنازل عنها في الخارج

أردف المشرع حق الشفعة بإجراء آخر يتمثل في حق الدولة في إعادة شراء الأسهم والحصص المتنازل عنها في الخارج، والتي يملكها أجنب في شركات خاضعة للقانون الجزائري وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 المعدل والمتمم لقانون الاستثمار المرجعي الذي أضاف المادة الرابعة مكرر أربعة والتي تفيد صراحة على أنه: " تخضع عمليات التنازل التام أو الجزئي إلى الخارج عن الأسهم والحصص الاجتماعية لشركات تملك أسهما أو حصصا اجتماعية في شركات خاضعة للقانون الجزائري استفادت من مزايا أو تسهيلات عند إنشائها إلى استشارة الحكومة الجزائرية مسبقاً".

تحتفظ الدولة أو المؤسسة العمومية الاقتصادية بحق إعادة شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية للشركة المعنية عن طريق التنازل المباشر أو غير المباشر.

ويحدد سعر إعادة الشراء، في هذه الحالة الأخيرة، على أساس الخبرة وفق نفس الشروط المحددة في المادة السابقة.²

¹- نبيل بريش، نفس المرجع، ص ص 138-141.

²- سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

من خلال هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري تشدد أكثر إزاء انتقال رؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين إذ تخص التنازلات عن أسهم أو حصص موجهة إلى الخارج مهما كانت قيمتها لشركات تملك مساهمات في شركات خاضعة للقانون الجزائري استفادت من مزايا أو تسهيلات عند إنشائها إلى استشارة الحكومة الجزائرية مسبقاً.

نستخلص أن تكريس إجراء حق الشفعة يحمل في طياته نتائج خطيرة، فهو يقيد العلاقات المالية مع الخارج ما يؤدي إلى تخوف المستثمرين الأجانب من المغامرة بمشاريعهم في السوق الجزائرية، كما يعاب على نص المادة 4 مكرر 3 فقرة 5 إلى أن تطبيق هذه المادة يحدد عن طريق التنظيم غير أنه لم يشهد صدور أي نص تنظيمي، لذا فإن تكريس الدولة لهذا الإجراء سينقص من الضمانات المكرسة في مجال الاستثمار، باعتبار أن حق الشفعة يمارس جبراً في حق البائع والمشتري.¹

الآثار الناتجة عن حق الشفعة

تعد آثار الشفعة شبيهة بآثار التأميم، لأنها من بين أسباب نزع الملكية إذ تؤدي بالدولة إلى بسط سيادتها وفرض سيطرتها على المشاريع الاستثمارية المنجزة على مستوى إقليمها، وهي ذات تأثير شبيه بالمصادرة أو التأميم، تهدف إلى ما يسمى بالتأميمات الزاحفة وهي إجراءات تخضع لشروط صارمة، وهذا ما يؤثر سلباً على المستثمرين مما قد يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بهم وتفاديهم الاستثمار في الجزائر بالرغم من أن الجزائر تمارس مثل هذا الحق بهدف حماية سيادتها الوطنية حيث أنه لم تلجأ إلى مثل هذا الشرط إلا بحلول سنة 2009، وذلك إثر قضية أوراسكوم تيليكوم ولافارج الفرنسية في أعقاب اتفاقية الدمج والحيازة التي تمت في البورصة الدولية، والتي جعله هامش الجزائر ضيقاً والذي لم يسمح لها من الاستفادة من الجانب الجبائي، وكرد لذلك قامت الجزائر بالنص في القانون المالية التكميلي لسنة 2009 على حق الشفعة.²

لكن لا يمكن إنكار أن مثل هذا الحق قد يعرض الجزائر إلى المسؤولية الدولية، إذ أنها كرست حماية ملكية المستثمر الأجنبي في تشريعها الداخلي، وحق الشفعة واقعيًا يعد نزع لهذه الملكية مما يعطي نظرة على وجود ثغرات في قانون الاستثمار الجزائري تستوجب التدارك لتفادي نتائج وخيمة، كما أن تأزم العلاقة بينها وبين المستثمر الأجنبي يقضي بهذا الأخير إلى اللجوء إلى التحكيم، وهذا الأمر يعد خطراً على الجزائر، إذ أنه لا يمكن إنكار أن أغلب القضايا التحكيمية التي كانت الجزائر طرفاً فيها خسرتها وأكثر من ذلك فبدلاً من اللجوء إلى التحكيم والدخول في مشاكل يصعب الخروج منها أصبحت تدفع تعويض لتفادي ذلك، وأفضل دليل قضية سوناطراكو أنادوك المكسيكية التي قدمت فيها الجزائر 4 مليار دولار من البترول كتعويض، مما قد يفتح لها باب يصعب غلقه حيث أن الجزائر وقعت عدة اتفاقيات في هذا المجال، واللجوء إلى مثل هذا الحل ليس بالسديد.

¹- سريج صونية، شاوش فاطمة الزهراء، نفس المرجع، ص ص 64-65.

²- أمغاربة حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 68

ثالثا: رأي بعض الهيئات والدول من وضع الجزائر من قاعدة الاستثمار 51/49

لقد أعربت العديد من الدول عن استيائها لوضع الجزائر قاعدة 51/49 المنظمة للاستثمارات كما أثارت هذه القاعدة العديد من التساؤلات في الأوساط الاقتصادية والسياسية.

1- رأي صندوق النقد الدولي في قاعدة الاستثمار 51/49

لقد شدد طالب زين زيدان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر على الحكومة الجزائرية ببذل جهد أكبر من أجل تحسين مناخ الأعمال والعمل على الحد من تفاقم التضخم، وكذلك ضرورة مراجعة النقطة المتعلقة بحصص الشركاء الأجانب المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي استحدثت قاعدة 51/49 بالمائة، ومع تطبيق هذه القاعدة على القطاعات الاستراتيجية فقط من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما خفض مسؤول هيئة بروتون وودز، من توقعات النمو للاقتصاد الجزائري خلال عام 2013 إلى حد 2.5 بالمائة فقط بعد أن كانت الحكومة الجزائرية تعلق آمالا على تحقيق نمو في حدود 4 إلى 4.5 بالمائة.¹

2- رأي هيئة العمل والتفكير حول المؤسسة:

لقد اعتبرت هيئة العمل والتفكير حول المؤسسة أن قاعدة 51/49 مفروضة على الاستثمارات الأجنبية تعطل الاستثمار في الجزائر في ظل الإجراءات المرافقة له. كما قدمت الهيئة عدة توصيات رأت أنها ضرورية لتجاوز النقائص وتشجيع الاستثمار حيث أقر الخبير الاقتصادي إلياس كزار سلسلة من المشاكل عند تطبيق الإجراءات الخاصة، حيث أن أول هذه النقائص كيفية تطبيق القاعدة على الشركات التي تم تأسيسها قبل سنة 2009، أي أن الأثر الرجعي للقاعدة هذا الأخير يضع المؤسسات ذات رؤوس الأموال الأجنبية من فتح رؤوس أموالها للمستثمرين الجزائريين عبر البورصة أو أية وسيلة أخرى، كما أن غياب الرؤية لدى المستثمرين المحتاجين إلى ترخيص من المجلس الوطني للاستثمار خصوصا الاستثمارات الأجنبية الملزمة بحصولها على الترخيص حيث تبقى معلقة في انتظار الحصول على ترخيص.

3 - رأي بعض الدول في قاعدة الاستثمار 51/49:

لقد أعربت العديد من الدول عن استيائها من قاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر منها الدولة الإسبانية، كما اعتبر رئيس ترقية التجارة والاستثمارات بصفارة بولونيا في الجزائر ، السيد بيزوس أن قاعدة 51/49 المعتمدة في الجزائر لا يمكن أن تشجع الشراكات والمؤسسات الأجنبية بما في ذلك البولونية مضيئا إلى أن القاعدة ليست مناسبة لجميع المستثمرين ولن تكون إيجابية على المدى المتوسط

ودعا رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي **شيخون إسماعيل** إلى إعادة النظر في تطبيق القاعدة 51/49 وشدد **إسماعيل شيخون** على السلطات العمومية لهذه الفرصة والاستفادة لتأسيس شراكة اقتصادية مربحة، أما بالنسبة للصين فأكدتها سفيرها **ليويوهي** أن بيكين لا تعارض على الإطلاق قاعد 51/49 للاستثمار الأجنبي مشيرا إلى أن المؤسسات الصينية لا تعتبر هذه القاعدة بمثابة عائق للاستثمار في الجزائر.

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

وانتقد الخبير الاقتصادي ونائب المجلس الشعبي الوطني، الدكتور **محمود** **بدة** قرار الحكومة الإبقاء على قاعدة 51/49 التي تنظم الاستثمار الأجنبي في الجزائر في شق تعميمها على كافة القطاعات، داعيا إلى ضرورة إعادة النظر فيها، كما توقع الدكتور استمرار عروض المستثمرين الأجانب، كما قال لا يجب أن تكون لدينا عقدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يستحيل قدوم هؤلاء المستثمرين في حالة بقاء قاعدة 51/49.¹

كذلك اعتبر البروفيسور **محيو أحمد العميد** السابق بجامعة الحقوق بالجزائر وأستاذ بجامعة أكس أون بروفانس بفرنسا أن قاعدة 51/49 لن تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني مشيرا إلى ضرورة إدخال عدة تعديلات على الدستور من أجل منح مكانة أحسن للمؤسسات العمومية والخاصة، والسماح لها بالنمو والمشاركة في خلق الثروة، وقال البروفيسور **محيو** أن هذه القوانين ساهمت في خلق نظام اقتصادي غامض لن يتطور بهذا الشكل ولا بد من وضع حد لهذا.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى قاعدة الاستثمار 51/49 إلى أن الدولة الجزائرية لن تتراجع عنها، لا بالإلغاء ولا بالتعديل كما جاء في خطاب الوزير الأول سابقا **عبد المالك سلال**.²

المبحث الثاني: المناخ الاقتصادي والبنية التحتية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

تسعى الجزائر حاليا إلى تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تهيئة بيئتها الطبيعية والتنظيمية.

وتتوفر الجزائر على العديد من المزايا كموقع الجغرافي وتعدد الموارد الطبيعية واتساع الرقعة الجغرافية والعديد من المزايا، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: المناخ الجغرافي والاقتصادي

سنتناول من خلال هذا المطلب إبراز مختلف عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر.

الفرع الأول: المناخ الجغرافي والطبيعي

على عكس دول إفريقيا تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدر مساحتها بـ 2381741 كلم²، وبهذا تعد أكبر دولة إفريقية، كما لها شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم³، تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم⁴.² تتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي وهي بوابة إفريقيا ومنفذ مهم لأوروبا، حيث يتميز مناخها بتنوع الإقليم في المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري ومناخ البحر الأبيض المتوسط .

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

²- دلال طريشين، نفس المرجع، ص 93.

³- دلال طريشين، نفس المرجع، ص 50.

⁴- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500 كلم وعرضه 20 كلم تحت مشروع السد الأخضر، أما شمالا فمعظمها أشجار الصنوبر تتربع على مساحة قدرها 650000 هكتار، أما في المناطق الداخلية فهي تزخر بزراعة الخضر والفواكه وزراعة الحبوب.

سابقا كانت الموارد المالية في الجزائر محدودة ما ولكن في السنوات الأخيرة ومع الجهود المبذولة من طرف الجزائر ببناء عدة سدود، أهمها سد بني هارون، أصبح لها منسوب مياه لا بأس به.

تمتلك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا مما يؤهلها إلى أن تكون مناطق خصبة للاستثمار، بالإضافة إلى وجود مناجم الحديد والنحاس والفوسفات التي لم يتم استغلالها بالكامل.¹

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.²

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزاف الثروات البترولية والغازية، فتتمثل نسبة الصادرات في المحروقات إلى الصادرات الإجمالية 90%، في حين لا تمثل باقي القطاعات الأخرى كالزراعة إلا 10%.³ الاقتصاد الجزائري رهين الإجراءات الربحية المحققة في الأسواق الدولية ويتوقف النمو الاقتصادي على عاملين: أسعار النفط ومستوى تساقط الأمطار، حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي على ارتفاع مستويات أسعار النفط أي ارتفاع نسبة الإيرادات العامة وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة إلى زيادة الزراعة من الحبوب وكذلك الاكتفاء الذاتي.⁴

فالجزائر بلد غني بالمحروقات كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1.5 مليون كلم² غير مستغل في معظمه كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا ولقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية، تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة. كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية

¹- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

²- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁴- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005 وهو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع."

كما تمتلك الجزائر إحتياطي البترول والغاز اللذان يشكلان أكبر مصدر للعملة الصعبة للبلاد حيث تمثل مداخله 22.4% من الموازنة العامة و34.7% من الناتج المحلي الإجمالي و15% من الصادرات عام 2010، وتحتل الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 17 في مجال الاحتياطات النفطية وامتلاكها لتاسع أكبر احتياطي عالي من موارد الغاز سنة 2012¹

المطلب الثاني: البنية التحتية للمواصلات

إن توفر البلد على هياكل قاعدية جيدة يعتبر ذو أهمية بالغة، حيث سنتطرق إلى ما تتوفر الجزائر من طرق ومواصلات، تكنولوجيا، إعلام واتصال.

الفرع الأول: النقل البري

تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا بـ 135000 كلم²، انخرطت الحكومة الجزائرية في إعداد مشاريع لإنعاش الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة وهذا من خلال إعادة النظر في البنية التحتية للبلاد على رأسها شبكة الطرق والمواصلات لجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل أكبر، فالنقل في الجزائر أصبح متنوعا وأصبح يواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال.

1- الطرق: لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة من طريق سيار وطرق وطنية معبدة كما ولديها وسائل نقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة وقطار الأقاليم السريعة وقطار الأنفاق ميترو والترامواي والنقل المعلق تيليفريك. يوجد بالجزائر 118306 كم من الطرق المعبدة منها 30 ألف طريق وطني و26626 كم طريق ولائي و62100 كم طريق بلدي. أيضا 38100 كم طرق ترابية صالحة للسيير. تربط الجزائر مع دول الساحل طريق عابر للصحراء الكبرى يسمى طريق الوحدة الإفريقية بطول 2344 كم² لتسهيل الوصول إلى موانئ الجزائر.

تم الانتهاء من إنجاز الطريق السيار شرق-غرب بطول 1720 كم من الطرق الجانبية والمنشآت الفنية كما أطلقت الجزائر مشروع إنجاز طريق سيار الهضاب العليا بطول 1300 كم.

2- السكة الحديدية: تعد الجزائر من أهم الدول الأفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية يبلغ طولها حوالي 4200 كم منها 215 كم خطوط مكهربة وتغطي 17% من النقل البري. أعلنت الحكومة الجزائرية برنامج توسعه وتطوير لخطوط المواصلات السككية على كامل التراب آفاق 2021 طول لتصل إلى 6300 كم مستغل. كما تربط السكة الحديدية الجزائرية مع تونس عن طريق خط (سوق أهراس-غار الدماء) والمغرب عن طريق (مغنية-وجدة).

¹- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

²- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

الفرع الثاني: النقل البحري والجوي

1- النقل البحري: يتم النقل البحري عبر 17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات وأخرى متعددة النشاطات يضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية منها 05 ناقلات للبتروول و09 ناقلات للغاز السائل و07 منها لنقل المواد الكيماوية و03 لنقل الأشخاص والبضائع. بينما النقل النهري منعدم لانعدام المجاري المائية الصالحة للملاحة.

2- النقل الجوي: يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة من نوع بوينغ وايرباص. تضمن شركة الخطوط الجزائرية نقل 6.5 مليون مسافر ونحو 30.000 طن بضائع ويوجد بالجزائر 55 مطار، منها 12 مطار دولي والباقي داخلي.¹

المطلب الثالث: التكنولوجيا والإعلام والاتصال

الفرع الأول: التكنولوجيا

تعد الجزائر من الدول النامية التي لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام التكنولوجيا الحديثة مع الرداءة في الخدمات، إن أغلب المؤسسات الوطنية لا تجيد استعمال هذه الشبكة العنكبوتية في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات الشراكة بينها وبين الشركات الأجنبية.²

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام (CERIS) وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام، والاشتراك والتعامل مع الانترنت³، فشبكة الاتصالات هي في تطور جد سريع وبدخولها عالم الجيل الثالث بداية من سنة 2014 وتعميمها عبر التراب الوطني خلال السنوات اللاحقة، ورفع التدفق في مجال الانترنت.⁴

الفرع الثاني: الإعلام والاتصال

كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـ 600 ألف مشترك فقط سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار

¹- موقع وزارة النقل و الأشغال العمومية، <http://www.mtpt.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/30.

²- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

³- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

⁴- قارة إبراهيم، أحمد بن السيلت، بيبي وليد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) دراسة قياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-34(01) -جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 409.

منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.¹

فقد شهدت شبكة الاتصال تحسنا كبيرا خلال السنوات 2005-2012، حيث بلغ الهاتف الثابت 2,2 مليون خط في سنة 2012 منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور بشكل ملحوظ في ظل وجود 03 متعاملين². كما ارتفع عدد مشتركى الهاتف النقال ب 97.9 لكل 100 فرد ومستخدمي الانترنت لكل منزل 19.4 مليون سنة 2015.³

• كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبشرية مهمة تتمثل في:

عدد سكان الجزائر ارتفع إلى 43.900.000 نسمة⁴، وهي إحصائيات جانفي 2020، حيث يحتل الشباب دون الثلاثين سنة ما يقارب 54% من هذا المجموع.⁵

ولقد كانت هناك تغييرات معتبرة، أي زاد معدل الأمل في الحياة بـ 20 عاما حيث أصبح يقدر العمر بـ 75,5 عاما في سنة 2008 كما لوحظ تقلص الزواج بالنسبة للنسمة، فهذه الدراسة الديمغرافية تعطي توقعات نمو عدد السكان في الجزائر إلى 45 مليون نسمة في سنة 2020م.

كما تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة ومتنوعة من حيث توفر مصادر وقدرات التموين بالطاقة الكهربائية، الغاز والبتروال والطاقة الشمسية، إن أكثر من 95% من المنازل في الجزائر مزودة بالطاقة الكهربائية، وأن حوالي 150000 مسكن جديد يربط سنويا بشبكة الطاقة الكهربائية، حيث زادت القدرة الإنتاجية بـ 8800 مليون واط سنة 2010، أما الغاز فإن 35% من المنازل مزودة بالغاز، وهناك برنامج خماسي بين 2011 إلى 2015 في ربط 1500000 مسكن جديد، كما تطمح الشركة الوطنية للغاز لغزو الأسواق الأوربية عن طريق إنشاء مشاريع الطاقة مع اسبانيا وإيطاليا.⁶

¹- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص78-79.

²- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

³- رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

⁴- جريدة الجزائر على موقعها www.eldjazaironline.net/acceuil، تاريخ الاطلاع 2020/04/15.

⁵- Fanack، <https://fanack.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/03/22.

⁶- دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

خلاصة الفصل الثاني:

جاء القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر لتطاعات تلبية المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، من خلال التسهيلات والحوافز التي جاء بها، لكن رغم هذا فقد تضمن ضوابط وشروط ساهمت في تراجع الاستثمار الأجنبي والتقليل من حريته حيث نجد ما يلي:

- بالرغم من تكريس مبدأ حرية الاستثمار دستوريا بموجب دستور 2016، وقانونيا بإصدار قانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، إلا أنه ما زالت ترد عليه ضوابط واستثناءات، حيث نجد النشاطات والمهن المقننة ليس لها معنى محدد خاصة أنه لا توجد نصوص تطبيقية تحدددها، إلى جانب حماية البيئة التي تحد نوعا ما من حرية الاستثمار.
- فرض معاملة تمييزية ضد المستثمر الأجنبي بالرغم من وجود مواد قانونية تحرص على المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وهو ما يعتبر تعدي على هذه الحرية وعلى مبدأ مساواة وتراجع عن تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في ممارسة حق الشفعة.
- خضوع المستثمر الأجنبي لقاعدة الشراكة الدنيا، ومنعه من الاستفادة من كل أسهم المؤسسة محل الخصومة.
- تشديد الرقابة على حركة رؤوس الأموال من خلال إلزام المستثمر الأجنبي بتقديم فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر، كما تم تقرير حق الشفعة للدولة أو إحدى المؤسسات العمومية التابعة لها عن الحصص أو الأسهم المتنازل عنها خلال مرحلة تصفية المشروع الاستثماري.¹
- تداخل في المهام بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، حيث استحوذ هذا الأخير تقريبا على مهام هذه الوكالة التقنية والإدارية.
- عدم الاستقرار التشريعي نظرا لكثرة صدور قوانين الاستثمار في فترات وجيزة وتعديلات بقوانين مالية تكميلية وهو ما يؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي على المناخ الاستثماري بشكل عام.
- إخضاع المشاريع الاستثمارية الأجنبية للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار، بموجب المادة 58 الفقرة 04 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، هو إجراء تمييزي ضد المستثمر الأجنبي، وتراجع عن سياسة تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ولو نسبيا.
- كما أدخل المشرع الجزائري تسجيل الاستثمار للحصول على المزايا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وفق المادة 04 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمارات، والتي تقابلها المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 102-17، الذي يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به، باعتباره إجراء كتابي شكلي غير إلزامي إذا لم يطلب المزايا.

رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات في مناخها من حيث موقعها، تطور مجال النقل بكل أنواعه كذلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة من حيث توفر مصادر قدرات التموين بالطاقة الكهربائية، الغاز والبتروال والطاقة الشمسية، موارد طبيعية وبشرية، تحسن في قطاع الاتصال، لكن الضوابط والاستثناءات ساهمت في تراجع الاستثمار الأجنبي والحد من حريته لذا يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة للخروج من الأزمة الاقتصادية من جراء تدهور أسعار البتروال، لجلب المستثمرين الأجانب.

¹- عواس فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

الفصل الثالث:

دراسة تقييمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال
الفترة 2010-2019 وفق بعض المؤشرات الدولية

المبحث الأول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر.
المبحث الثاني: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد
الجزائري.

تمهيد:

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو حالة انعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في ذلك البلد، لذلك كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذه الاستثمارات في المناطق التي هيأت بيئتها لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، وانخفاض حجمه في تلك المواقع الأقل تهيئة وإعداد، وبمقارنة دول الجوار وبالرغم من كل التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، فإن نسبة تدفق هذا الأخير إلى الجزائر تكاد لا تذكر، رغم أن هذه الدول حققت نتائج أقل مما حققته الجزائر على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كمعدل التضخم ونسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي، حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، توزيعها الجغرافي والقطاعي، وضع الجزائر وفق المؤشرات الدولية وأثر هذه التدفقات على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي الواردة للجزائر

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم التطورات التي شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الجزائر وكذلك التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض الدول في الجزائر تتحصل هذه الأخيرة على تدفقات واردة إليها أما من خلال استثمار الجزائر خارج موطنها فتكون هناك تدفقات صادرة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى حجم كلا من التدفقات من وإلى الجزائر.

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم وبالتالي لا بد من الاستفادة من استثمارات أخرى أكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.¹

التدفقات الواردة للجزائر خلال الفترة 2010-2019

الجدول رقم (1.3) يوضح تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى

الجزائر خلال (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الوافدة	2.30	2.58	1.50	1.70	1.50
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات الوافدة	-0.53	1.63	1.23	1.46	1.38

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع، www.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/20

¹ - رجو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص55

خلال الفترة (2010-2019) تبين الإحصائيات تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حققت ارتفاع قياسي سنة 2011 ليصل إلى 2.58 مليار دولار أمريكي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، قامت الجزائر في سنة 2011 بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكانت ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، كما قامت بإنشاء عدة هيئات مكلفة بتخطيط الاستثمار، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال نسبيا مع أن تنافسية الاقتصاد الجزائري بقيت في تدهور. وتم عقد العديد من الاتفاقيات مع شركات أجنبية بهدف بناء مشاريع هامة منها اتفاق مع شركة GE Water et Process Technologies في مشروع لإنشاء مركز لتحلية مياه البحر في الحامة.

خلال العشرية الأولى من القرن 21، وبفضل ارتفاع أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل مليارات الدولارات وتمكنت من إطلاق برامج بناء هياكل عظمى كانت تفتقر إليها وكلت إلى شركات فرنسية واسبانية وإيطالية وأمريكية وصينية وبيانية وتركية. ووكل تسيير المطار الدولي للجزائر للشركة الفرنسية ADP Management Aéroport (paris) لمدة 4 سنوات، ميترو الجزائر منح للأمريكي 'سيمانس'، وتسييره لمدة 8 سنوات للفرنسي RATP. وتضمن شركة ALSTOM بناء ترامواي الجزائر، وهران وقسنطينة بالإضافة إلى ترميم شبكة السكك الحديدية.

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر تتجه أغلبها نحو قطاع المحروقات (حيث أن 50% من الإنتاج يتم في إطار الشراكة مع شركات أجنبية)، في حين أن القطاعات الأخرى يمثل قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 1% فقط. وتمثل هذه القطاعات في قطاع البنوك ونقاط بيع (السيارات، الملابس، الإطعام...) ¹ ولكنها لم تحافظ على نفس الوتيرة، فانخفضت عام 2012 إلى 1.500 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت إلى 1.691 مليون أمريكي عام 2013، ويرجع سبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر، وكذلك التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار والتطور الإيجابي لمعظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ففي هذه الفترة أصبحت الجزائر تعيش في فترة مجبوحة مالية.

سجلت الجزائر أدنى انخفاض لها في التدفقات الواردة سنة 2015 بقيمة سالبة بلغت 584 دولار أمريكي، وهذا راجع حسب الأونكتاد إلى دخول قطاع الطاقة في أزمة وغياب البدائل التي تساعد على رفع حجم هذه الاستثمارات ²، لترتفع سنة 2016 إلى 1636 مليون دولار ثم بدأت في التذبذب.

❖ الجزائر تسجل 1.2 مليار دولار عام 2017 مقابل 1.6 مليار دولار في 2016

أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة أن "التنوع تدعم من خلال استثمارات قامت بها مجموعة هواوي (الصين) للمساعدة في تجسيد مشروع مطار هواوي بومدين في الجزائر العاصمة ومن سامسونغ (جمهورية

¹ - وسيلة بوراس، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص 180.

² - هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2016-2017،

كوريا)، التي افتتحت أول مصنع لتجميع الهواتف الذكية في البلاد"، مضيفاً أن "التعديلات المقترحة في قانون المحروقات والمرتبقة يمكن أن تزيد من المشاركة الأجنبية في قطاع النفط في البلاد بشكل ملحوظ في المستقبل، إذا تم تنفيذها بنجاح".¹

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22% فبلغت 1.5 بليون دولار. بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط وقطاع الغاز، تلقت الجزائر استثمارات كبيرة في صناعة السيارات في عام 2018. (مؤسسة الخليج للاستثمار).

فعلى سبيل المثال، فتحت المنظمة الدولية (الصين) مصنعا باستثمار أكثر من 100 مليون دولار لخدمة الأسواق المحلية والإقليمية. كما تلقت شركة هيونداي (جمهورية كوريا) وشركة فورد (الولايات المتحدة) موافقات من الاستثمار الجزائري في مجال إنشاء مصانع تصنيع.²

الفرع الثاني: تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة للجزائر

يوضح الجدول أدناه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة سجلت أعلى قيمة لها على المستوى العالمي خلال الفترة 2010-2019 سنتي 2011 و2018 بقيمة 533.51 و879.66 مليون دولار على التوالي، لكنها بدأت في التذبذب، لتتخف سنة 2012 لكن بشكل ملفت سنتي 2013 و2017 بينما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنة 2019 بعد ارتفاعها سنة 2018 إلى 82.75 مليون دولار.

الجدول رقم (2.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار.أ.م الصادرة	220.49	533.51	41.30-	268.29-	18.29-
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار.أ.م الصادرة	103.21	46.45	8.65-	879.66	82.75

المصدر: بيانات أونكتاد على الموقع: www.unctadstat.com، تاريخ الاطلاع: 2020/09/22

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي، وإنما يتمثل أساسا في مشاريع استثمارية تضم في طياتها أرقى الأساليب الفنية والتكنولوجية وعوامل إنتاجية، تمثل ندرتها في الدول المضيفة خاصة النامية منها، كالجزائر عقبات أساسية تقف أمام تنفيذ خططها التنموية الاقتصادية، ولذلك فإن تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر فقط في دراسة تدفقاته السنوية الإجمالية،

¹ -جريدة الخبر على الموقع- <https://www.elkhabar.com/press/article/145837>، تاريخ الاطلاع: 2020/07/20

² -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 -ص 37 على الموقع: <https://dhamam.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest.com>، تاريخ الاطلاع

الفصل الثالث: دراسة تقييمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

وإنما يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية، لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة لها على توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من مختلف الدول الأجنبية، وتوزيع مصدرها

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2019).

الجدول رقم (3.3): تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (أهم الدول مستثمرة) خلال الفترة (2003-2019).

الترتيب	الدول	الإجمالي (مليون دولار)	الحصة %	عدد المشروعات	عدد الشركات	الترتيب	الدول	الإجمالي (مليون دولار)	الحصة %	عدد المشروعات	عدد الشركات
1	الإمارات	15280	17,60	26	25	14	لوكسمبورغ	2447	2,82	3	1
2	اسبانيا	8377	9,65	31	27	15	أخرى	1576	1,81	134	108
3	فرنسا	8216	9,46	97	77	16	روسيا	1346	1,55	4	3
4	الصين	6485	7,47	24	19	17	تونس	1132	1,30	22	17
5	هونج كونج	6000	6,91	1	1	18	السعودية	933	1,07	13	8
6	مصر	5731	6,60	14	12	19	ألمانيا	669	0,77	17	14
7	سويسرا	4938	5,69	18	12	20	كندا	645	0,74	7	7
8	فيتنام	4743	5,46	2	2	21	ايرلندا	478	0,55	4	4
9	المملكة المتحدة	3738	4,30	24	18	22	جزر البهاما	443	0,51	1	1
10	سنغافورة	3619	4,17	4	2	23	برمودا	443	0,51	1	1
11	الولايات المتحدة	3303	3,80	34	31	24	البرازيل	443	0,51	1	1
12	قطر	2816	3,24	3	3	25	اليابان	385	0,44	3	2
13	تركيا	2655	3,06	7	7		الإجمالي	86841	100	495	403

**أخرى: دول غير الدول المذكورة في الجدول

المصدر: - الفترة (2003-2015): هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية 2016 جامعة الجزائر، 2017، ص 233.

- الفترة (2015-2019) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربيع الثاني ص 18، <https://dhamam.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/07/I2-2020.pdf>، تاريخ الاطلاع 2020/08/05

من خلال الجدول يلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر المصدر الأول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين عامي 2003-2019 بـ 26 مشروع استثماري بقيمة إجمالية فاقت 15 مليار دولار أمريكي وبحصة 17.6% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر، ثم تلتها، اسبانيا، الصين هونج كونغ، مصر، ثم باقي الدول.

والملاحظ أيضا أن الدول العربية مثلت ما نسبته 29.82% من إجمالي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من أهم 20 دولة مستثمرة في الجزائر بقيمة إجمالية قاربت 25 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2003-2019)¹.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر

بلغت التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر 1665 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2003-2015)، وكانت حصة اليمن أكبر حصة لأهم الدول المستقبلية لهذه التدفقات بإجمالي 850 مليون دولار أمريكي بـ 51% من إجمالي التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر لأكثر من 10 دول، تلتها كل من الكويت ديفوار وجمهورية الدومينيكان، تونس اسبانيا، العراق، أما المرتبة الأخيرة فكانت لكل من المملكة المتحدة وفرنسا ونيجيريا بـ 22 مليون دولار أمريكي بحصة 1.3% من إجمالي التدفقات

الجدول رقم (4.3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر-أكبر 10 دول مستقبلة خلال الفترة (2003-2015)

ترتيب الدول	عدد الشركاء	عدد المشروعات	الإجمالي (مليون دولار)	الحصة %
1	1	1	850	51.1
2	1	1	200	12
-	1	1	200	12
4	1	2	117	7
5	2	2	86	5.1
6	1	1	45	2.7
7	1	1	35	2.1
8	1	1	35	2.1
9	1	1	31	1.9
10	1	1	22	1.3
	1	1	22	1.3
	1	2	22	1.3
\	15	3061	1665	100

المصدر: هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 2016-2017، ص 237

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 232-233

ومن خلال الجد فإن عدد المشروعات الجزائرية بالخارج بلغ 3061 مشروع خلال الفترة (2003-2015) بمعدل مشروع لكل دولة مستقبلة.

والملاحظ أن الدول العربية مثلت أكثر من 60% من إجمالي التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر لأهم 12 دولة بإجمالي عربي فاق مليار دولار أمريكي.¹

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن الطاقة المنجمية المقدرة بـ1,5 مليون كلم²، غير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وعرف القطاع تطورات هامة، اعتماد قانون رقم 31-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 88-14 المتعلق بالمحروقات والذي يبين انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه الخطوة التي أعطت دفعة جديدة للشراكة، حيث تم توقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية سونطراك وشركات أجنبية، والجدول التالي سوف يبين أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.²

أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

يوضح الجدولين رقم (5.3) و(6.3) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط خلال الفترتين 2002-2017 و2015-2019.

جدول رقم (5.3): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط خلال المدة

2017-2002 في الجزائر

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.48
البناء	142	15.76	82593	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	60.95
الصحة	6	0.67	13572	1.64
النقل	26	2.89	18966	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	1.13
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018، تاريخ الاطلاع 2020/07/05

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 74

من خلال الجدول يلاحظ أن القطاع الصناعي هو القطاع المهيمن على أكبر حصة من الاستثمارات وذلك بنسبة 61.93 % من خلال 558 مشروع وبغلاف مالي تجاوز 2050277 دج. ثم يليه كل من قطاع البناء والخدمات بنسبة تقدر حوالي 15 % لكل منها بقيمة مالية قدرت ب 82593 دج، 130980 دج على التوالي. كما حضي قطاع السياحة بنصيب معتبر من هذه الاستثمارات بقيمة قدرت ب 128234 دج بالرغم من قلة المشاريع المنجزة فيه والتي لم تتعدى 19 مشروع. أما باقي القطاعات فلم تحصل على حجم أكبر من هذه الاستثمارات، إذ لم تتعدى مجموع المشاريع المستثمرة فيها 7.22 %.

الجدول رقم (6.3) يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015-ديسمبر 2019)

القطاع	تكلفة المشاريع (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12 883,0	42
الاستخراج	3 450,0	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3 305,0	2
اعمال البناء	867,0	3
خدمات الاعمال	196,0	16
كهرباء	170,0	1
المبيعات والتسويق والدعم	114,0	19
التعليم والتدريب	42,0	4
التجزئة	19,0	3
الصيانة والخدمات	4,0	1
الإجمالي	21 050,0	93,0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربع الثاني ص 18، <https://dhamam.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/07/I2-2020.pdf>، تاريخ الاطلاع 2020/08/05

من خلال الجدول يلاحظ أن القطاع الصناعي خلال الفترة 2015-2019 أخذ أكبر حصة من الاستثمارات وذلك بنسبة 61.20 % من خلال 42 مشروع وبغلاف مالي تجاوز 12880 دج. ثم يليه كل من قطاع الاستخراج وبعض الخدمات بنسبة تقدر حوالي 15.39 % و 15.70 % بقيمة مالية قدرت ب 3450 دج، 3305 دج على التوالي.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر
الجدول رقم (7.3) توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الجزائرية الجديدة حسب التوزيع

القطاعي خلال الفترة 2003-2018

القطاع	التكلفة (مليون دولار)
الفحم والنفط والغاز	850,2
الغذاء والتبغ	161,3
مستهلكي الكترونيات	21,7
الإجمالي	1 033,2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/news> تاريخ الاطلاع 20/09/2020

من خلال الجدول يلاحظ أن استثمار الجزائر جد محدود من حيث التدفقات الصادرة منها حيث احتل قطاع الفحم والنفط والغاز النسبة الأكبر مقارنة بإجمالي تكاليف الاستثمارات الصادرة من الجزائر ب 82.28%.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية على التقسيمين الكمي والنوعي.

الفرع الأول: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

سننتقل إلى بعض المؤشرات الكمية التي رأيناها في النظري لنرى وضع الجزائر حسب هذه المؤشرات عالميا.

1- مؤشرات البيئة الاقتصادية:

1-1- وضع الجزائر وفق مؤشر النمو الاقتصادي

الجدول رقم (8.3): معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
التغير في المؤشر (%)	2	0.7-	0.5	0.6-	1
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8
التغير في المؤشر (%)	0.1-	0.5-	1.9-	0.1	0.6-

المصدر: بيانات البنك الدولي، www.data.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع 20/09/2020

لقد شهد معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 انتعاشا ليصل إلى 3.8 عام 2014، ونظرا للعجز الكبير الذي وصلت إليه الخزينة العمومية جراء تدهور عائدات النفط واعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة تقشفية انكماشية خلال البرنامج الخماسي 2015-2019¹ حيث انخفض معدل النمو الحقيقي للنتائج ليلغ أدنى معدل في فترة الدراسة 0.8.

1-2 مؤشر السياسة النقدية:

الجدول رقم (9.3) مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

الوحدة (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة النقدية	3.3	2.9	4.8	5.8	5.6
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	0.4-	1.9	1	0.2-
درجة مؤشر السياسة النقدية	-	0	0	0	0

المصدر: نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09، تاريخ النشر 2018/08/25، ص 192

- تم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية

لقد سجل معدل التضخم أدنى مستوياته سنة 2014 خلال فترة الدراسة ليرتفع بعدها إلى 5.8 سنة 2016 وانخفض بنسبة قليلة سنة 2017 إلى 5.6، وهذا يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية.

1-3 مؤشر السياسة المالية

الجدول رقم (10.3) مؤشر السياسة المالية وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي في الجزائر للفترة 2013-2017

الوحدة (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة المالية	1.5-	8-	-15.7	13.7-	9-
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	6.5-	7.70-	2	4.7
درجة مؤشر السياسة المالية	-	2-	2-	1	3

المصدر: نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز (2017) مع التركيز على القانون 16-09، تاريخ النشر 2018/08/25، ص 193

¹ نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09، تاريخ النشر 2018/08/25، ص 191

تميزت المرحلة 2013-2017 انخفاضا واضحا، حيث ارتفع عجز الميزانية إلى 15.7 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 وذلك للانخفاض الكبير في أسعار وكميات النفط أولا، وإلى عدم وجود المرونة في السياسة المالية ثانيا، أي لاعتمادها الكبير على مصادر وحيدة مشككة للإيرادات العامة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات التي تتعرض لها هذه المصادر. فالإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط تشكل حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة.¹

1-4 مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الميزان الجاري

الجدول رقم (11.3) مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الميزان الجاري للجزائر في الفترة 2013-2017

الوحدة (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0.57	4.45-	16.42-	16.46-	12.6-
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	3.88-	11.97-	0.04-	3.86
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	-	1-	3-	0	2

المصدر: نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09، تاريخ النشر 2018/08/25، ص 193

يظهر أن التوازنات المالية الخارجية في الجزائر كانت مرهونة بأسعار المحروقات (ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط)، بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات، حيث سجل مؤشر سياسة التوازن الخارجي عجزا من سنة 2014 ارتفع حتى وصل سنة 2016 إلى (-16.46) وهذا راجع للانخفاض الكبير في أسعار النفط.

2- مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية

نعتمد في هذا التقييم على مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر كما ذكر في النظري وضع من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حيث يشير هذا المؤشر إلى البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه.²

¹ - نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 193

² - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 85

الجدول رقم (12.3) يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
2010-2011	0.5	3	3	6.5	2.16	وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2011-2012	0	0	1.5	1.5	0.5	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
2012-2013	0.5	0	1.5	2	0.66	
2013-2014	0	2-	1-	3-	1-	
2014-2015	0	2-	3-	5-	1.67-	
2015-2016	0	1	0	1	0.33	
2016-2017	0	3	2	5	1.67	وجود تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر:

- الفترات 10-11، 11-12، 12-13: حسب من طرف الطلبة اعتمادا على معطيات جدول ص 51 من مذكرة رجو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2016 مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ابن باديس 2017-2018.

- الفترات 13-17، نصر حميداتو، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09، تاريخ النشر 2018/08/25، ص 198.

سجلت نتائج التحليل لمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مركب المؤسس من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار نسبة أكبر من العدد (2) وهذا راجع إلى قيام الدولة بحفز معدل النمو الاقتصادي (اعتمادا على الفوائض الكبيرة المحققة في الخزينة العمومية بسبب ارتفاع أسعار البترول) عن طريق الرفع من قيمة الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي (إتباع سياسة كينزية).

- عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة (2008-2016) تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الحماسي وانطلاق البرنامج الحماسي (2015-2019) وهذا ما يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008 ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض سعر البترول.
 - نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية.
 - استمرار العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.
 - تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
 - اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة بإتباع سياسة تقشفية لحظية وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.
 - عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار وإجراء تعديلات استعجالية بدون دراسة واقعية ولا تساير متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين.
- يلاحظ وجود تحسن في مناخ الاستثمار بعد سنة 2016 تزامنا مع انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات والرفع من نسب الضرائب ومحاولة إصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار قانون جديد للاستثمار 16-09، ومع نشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 أدى ذلك كله إلى انخفاض العجز في الميزانية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.¹
- 3- مؤشر سهولة أداء الأعمال:**

الجدول رقم (13.3): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب اقتصاد الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2010-2020).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	136	136	184	152	153	154	163	156	166	157	157
القيمة						50.69	45.92	47.76	46.71	48.65	
عدد الإصلاحات المنفذة	04	00	01	01	00	01	02	04	00	02	
تدفقات الاستثمار.أ.م بالمليون دولار	2301	2580	1499	1693	1507	-584	1637	1232	1466	1382	

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد02(2019)، جامعة قلمة-الجزائر، تاريخ النشر 19/12/2019، ص 792
 *معطيات 2020: حسين يوسف ود.داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01/العدد02 يونيو 2020، ص 120/96، المركز الجامعي مغنية-الجزائر، تاريخ النشر 01/06/2020، ص 110

¹ عبير يجارو بن عمر عادل، وضع المناخ الاستثماري الجزائري في مؤشرات المؤسسات الدولية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية-المجلد 06، العدد 02 (2020)، جامعة سطيف2، تاريخ النشر 30/06/2020، ص ص 43-44.

نلاحظ من الشكل تراجع أداء الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقلة عدد الإصلاحات المنفذة، إذ لم تتجاوز 15 إصلاح طيلة العشر سنوات الأخيرة مما يوحي بأن بيئة أداء الأعمال التجارية تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق التنظيمية، وهذا ما ألقى بضلاله على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت في متوسط هذه الفترة حوالي مليار ونصف دولار أمريكي.¹

الجدول رقم (14.3) وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال للفترة (2016-2019).

السنوات / الترتيب العالمي					المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال
2020	2019	2018	2017	2016	
152	150	145	142	145	بدء النشاط التجاري
121	129	146	77	122	استخراج تراخيص البناء
102	106	120	118	130	الحصول على كهرباء
165	165	163	162	163	تسجيل الملكية
181	178	177	175	174	الحصول على الائتمان
179	168	170	173	174	حماية المستثمرين الأقلية
158	156	157	155	169	دفع الضرائب
172	173	181	178	106	التجارة عبر الحدود
113	112	103	102	176	فرض العقود
73	76	71	74	93	حل الاعسار (تصفية النشاط التجاري)

المصدر: حديدي عابد، شريط عابد، أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدام Panel ARDL خلال الفترة 1995-2019 مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 22، العدد 01، السنة 2020)، تاريخ النشر 2020/07/14، ص 41

• معطيات 2020: حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01/العدد 02 يونيو 2020، المركز الجامعي مغنية - الجزائر، تاريخ النشر 2020/06/01، ص 110

من الملاحظ من خلال الجدول أن ممارسة الأعمال في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد وهذا ما تعكسه المراتب المتأخرة بالنسبة للمؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال، حيث وصف البنك الدولي في تقريره الأخير بأن مناخ الأعمال في الجزائر يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين، وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات إلى تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدء المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار.

بناء على ذلك صنفت الجزائر في المرتبة 157 عالميا سنتي 2019 و 2020 من أصل 190 دولة يشملها هذا المؤشر بما في ذلك المؤشرات الفرعية العشرة المكونة له. ويمكن القول إن وضع الجزائر جاء متأخرا في معظم هذه

¹ - عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 792-793

المؤشرات لمؤشر سهولة الأعمال مقارنة بدول مجاورة، حيث سجلت الجزائر تراجعاً على مستوى المؤشرات الفرعية فأفضل مؤشر في الترتيب هو مؤشر حل الإعسار مما سجل المرتبة (76) لسنة 2019.

وأمام هذا الوضع المتسم بصعوبة بيئة الأعمال في الجزائر، وقصد تصنيف هذه البيئة ضمن القائمة القصيرة للمستثمرين، يستلزم على الجزائر التحسين المتواصل لمناخها الاستثماري ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسسية والتنظيمية المشجعة للاستثمار، وإنما أيضاً بالمكونات الأخرى لبيئة الأعمال التي تسمح بازدهار نشاط المستثمرين بما يتناسب مع ميزات الموقع المقترحة.¹

يوضح الجدول التالي وضعية الجزائر بالنسبة لمؤشر بدء المشروع وظروف بيئة أداء الأعمال:

الجدول (15.3) يوضح مؤشر بدء مشروع تجاري وتصاريح البناء في بعض التعاملات في الفترة (2018-2020)

بدء عمل تجاري							السنوات
الرتبة - بدء عمل تجاري	التكلفة كنسبة من دخل الفرد (بالمائة)		المدة الزمنية (أيام) لإنجاز هذه الإجراءات		بدء عمل تجاري - إجراءات - (عدد)		
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
145	12.5	12.5	18	18	12	12	2018
152	11.3	11.3	18	18	12	12	2019
152	11.8	11.8	18	18	12	12	2020

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/%d8> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/25

نلاحظ من خلال القيم الموجودة في الجدول أن الجزائر لم تنقص من عدد الإجراءات لبدء مشاريع أجنبية مباشرة بها، فبلغ عدد الإجراءات لبدء عمل تجاري 12 إجراء منذ 2018 إلى 2020، كما أنها لم تقلص من المدة الزمنية لإنجاز هذه الإجراءات فهي تصل إلى 18 يوم. أما التكلفة كنسبة من دخل الفرد (بالمائة) انخفضت من 12.5% إلى 11.3%.

سببت صعوبة الإجراءات بالجزائر في بدء المشاريع إلى تراجعها من المرتبة 145 سنة 2018 إلى 152 دولياً سنة 2020 وهذا يدل أن بيئة الأعمال بالجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها.

¹ - حديدي عابد، شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص42

الفرع الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، كما نقوم بعمل مقارنة مع البلدان العربية المجاورة وعرض بعض الجداول التي ترتب على الجزائر في عدد من هذه المؤشرات الدولية.¹

1- حسب مؤشر التنافسية

1-1. حسب مؤشر التنافسية العالمية

باعتبار أن المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما²، فالجدول الموالي يوضح أن الاقتصاد الجزائري من ضعف قدرته التنافسية والانخفاض الكبير في مستوى أدائه خلال الفترة 2010-2019.

جدول رقم (16.3) تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر

التنافسية العالمي للفترة (2010-2019)

السنوات	11-10	12-11	13-12	14-13	-14 15	16-15	17-16	-17 18	2018	2019
الترتيب	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89
القيمة	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8	56.3
المتطلبات الأساسية	80	75	89	92	65	82	88	82		
معززات الكفاءة	107	122	136	133	125	117	110	102		
عوامل الابتكار والتطوير	108	136	144	143	133	124	119	118	106	86
تدفقات الاستثمار.أ.م بالمليون دولار	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1466	1382

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد 02(2019)، جامعة قلمة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/19، ص 794.
من خلال الجدول نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي، من المرتبة 86 سنة 2010-2011 إلى المرتبة 110 سنة 2012-2013، وهذا بسبب انخفاض مستويات التعليم العالي وكفاءة الأسواق وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا، وقد احتل المرتبة الأخيرة دوليا في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير، وفي نفس الوقت رافق هذا التراجع انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي مليار دولار عما كانت عليه سنة 2011. وقد شهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا حيث احتل المرتبة 79 من أصل 144 دولة من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية بحوالي 0.1 مليار دولار، ليتراجع ترتيب الاقتصاد الجزائري في السنوات اللاحقة، ويرجع تقرير 2017-2018 الأسباب الخلفية وراء هذا التراجع إلى البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة

¹ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 86

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 57

بنسبة 18.9%، الفساد بنسبة 12.8، وصعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8%، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار بالإضافة إلى أنظمة العمل التقييدية، ولوائح التعاملات بالعملة الأجنبية، وعدم مهارة اليد العاملة وسوء أخلاقيات العمل وعدم كفاية البنية التحتية...، وفي هذه الفترة شهد تدفق الاستثمار الأجنبي تحسنا ثم تراجعاً طفيفاً سنة 2018 لعدم استقرار البيئة السياسية بالإضافة إلى العوامل الأخرى سالفة الذكر.¹ ليعود بتقدم برتبتين سنة 2019 ورغم ذلك سجلت الجزائر انخفاضاً في التدفقات الواردة.

الجدول رقم (17.3) يوضح الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية 2019

الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
101	مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه	96	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
100	مؤشر بيئة أداء الأعمال	53	مؤشر اقتصاديات التكتل
96	مؤشر البيئة المؤسسية	71	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
86	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	92	مؤشر الأداء اللوجستي
19	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	55	مؤشر عناصر التكلفة
		51	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص 56
 تاريخ الاطلاع <https://dhamam.net/ar/research-studies/investment-climate,reportlatest.com>
 2020/08/05.

يلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من احتلال الجزائر للمراتب الأولى فيما يخص استقرار الاقتصاد الكلي إلا أن ترتيبها وفق المؤشرات الفرعية بقي متأخراً كثيراً في مؤشر عوامل التميز التكنولوجي، الأداء اللوجستي، حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، بيئة أداء الأعمال، البيئة المؤسسية وكذلك مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية. أما المؤشرات الأخرى من حيث اقتصاديات التكتل، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عناصر التكلفة، الموارد البشرية والطبيعية فترتيبها متحسن نوعاً ما.

يظهر هنا ما يعرف بقانون "لايبغ" Liebig Law Of Minimum، أو ما يسميه البعض نظرية البرميل الخشبي The Wooden Barrel Theory، حيث ينص على كون النمو لا يمكن أن يتحدد

¹ - عبد المالك بضيف-آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري، ص 794-795

بمجموع الموارد المتاحة، بل بالعامل النادر أو المعيق،¹ نفس الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فلجذب الاستثمار لابد من تكامل كافة العوامل والإمكانات، وإلا كانت العوامل معيقة رغم وجود إمكانيات.

1-2. وضع الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

الجدول رقم (18.3): تطور تدفقات الاستثمار. أ.م وترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة (2013-2019)

المتوسط العالمي 2019	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة
55	84	86	87	87	87	85	82	الترتيب
46	33	34	35	34.2	33.9	32.2	24.1	القيمة
61	47	46	47	45.1	45.8	46.6	41.6	الأداء وفق مجموعة المتطلبات الأساسية
47	36	38	42	38.3	37.5	37.5	35.9	الأداء وفق مجموعة العوامل الكامنة
31	18	18	18	19.4	18.6	15	6	الأداء وفق مجموعة العوامل الخارجية
	1382	1466	1232	1637	584	1507	1697	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2019، ص 793.

نلاحظ من الجدول أن ترتيب الجزائر سنة 2013 كان 82 وهي مرتبة متأخرة تدل على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار وقد تراجعت هذه النسبة في السنوات الموالية نتيجة لتراجع الأوضاع الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار البترول لتصل إلى 87 سنة 2017، لتشهد بعد ذلك تحسنا سنة 2019 لتصل إلى مرتبة 84 من أصل 109 دولة، ولعل أهم مواطن الضعف في الأداء المسجل تكمن في تراجع أداء الاقتصاد الجزائري وفق مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية.²

¹ -، http://cepr.org/active/publication/discussion_paper/dp.php?dpno=5109، تاريخ الإطلاع: 2020/09/10

² - عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 793-794

الجدول رقم (19.3) يوضح تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية للفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر للجزائر	33	33	32	34	34	34	33
الترتيب العالمي للجزائر	81	81	83	83	83	84	84
قيمة المتوسط العالمي	45	45	45	46	46	47	46
قيمة المتوسط العربي	39	40	39	39	39	39	38

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019-، ص 56،
<https://dhamam.net/ar/research-studies/investment-climate-reportlatest.com>

تاريخ الاطلاع 2020/08/05.

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر بقيت دائما في المراتب الأخيرة من حيث الجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

1-3. وضع الجزائر وفق مؤشر المخاطر القطرية:

- وضع الجزائر وفق مؤشر COFACE للمخاطر القطرية الصادرة عن المجموعة:

تميز أداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر بالتراجع كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20.3): تطور تدفقات الاستثمار. أ.م وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للفترة

(2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C
تدفقات الاستثمار. أ.م بالمليون دولار	2301	2580	1499	1697	1507	-584	1637	1232	1466	1382

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد 02(2019) ص 793.

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر حافظت على التصنيف A4 لمدة ست سنوات على التوالي من 2010 إلى 2015، وللعلم فهي مصنفة ضمن هذه الرتبة منذ 2006، والتي تعني أن المخاطر القطرية هي مخاطر متوسطة ويمكن الاستثمار فيها على المدى المتوسط ثم انخفاض التصنيف إلى المرتبة C في الثلاث سنوات الأخيرة مما يدل على أن الجزائر تتمتع بمخاطر عالية.

حسب التقرير 2019 الذي نشرته مجموعة كوفاس فإن الاقتصاد الجزائري يتمتع بنقاط قوة معتبرة تتمثل في: -توفره على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، كما تمتلك إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة والسياحة، ومركز مالي خارجي قوي.

- ديون منخفضة واحتياطات معتبرة من النقد الأجنبي، إلا أن لديها في المقابل نقاط ضعف كثيرة حيث أن اقتصادها يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ارتفاع البطالة بين الشباب، الوزن الزائد للقطاع العام، البيروقراطية وضعف القطاع المالي، ومناخ الأعمال السيئ.

وحسب نفس التقرير فقد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع سنة 2017 تراجع معه معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصل إلى 1232 مليون دولار بينما تحسن قليلا سنة 2018 و2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط والتي أدت بدورها إلى ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، مما أدى إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة (إلا أنه لا يزال كبيرا)، ومن المتوقع أن يتم تمويله عن طريق الاقتراض من البنك المركزي.

ومن ناحية أخرى تقلص عجز الحساب الجاري بسبب تدابير مراقبة الواردات وارتفاع عائدات الصادرات، كما تم استبدال حظر الاستيراد لقائمة تضم 851 منتجا بنظام تعريف جديد، وإضافة رسوم جمركية جديدة لقائمة من المنتجات حددتها لجنة مشتركة بين الوزارات.

أما فيما يخص احتياطات النقد الأجنبي، والتي كانت تعادل 16 شهرا من الواردات عام 2018، فلا زالت تتقلص ولكن بوتيرة أبطأ وهو ما سيؤدي إلى زيادة الدين العام لكنه سيظل محليا ولن تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج في الوقت الحالي. ومع هذا نجد زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2018 بسبب قانون الاستثمار الجديد في قطاع النفط. وبسبب الأزمة السياسية التي تمر به الدولة من المتوقع زيادة التحويلات الاجتماعية الأمر الذي من شأنه أن يدعم الاستهلاك الأسري، ولكنه سيؤدي إلى تباطؤ الإنفاق الاستثماري، بالتالي يمكن القول أن مناخ الأعمال غير مواتي ويشكل عائق بالنسبة للاستثمار الخاص، أما بالنسبة لمعدل التضخم فيتوقع أن يستقر عند مستوى عال.¹

2- مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات:

وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2013 فقد طبقت الدول العربية نحو 12 من الإصلاحات سهلت بها ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة.²

1-2. وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3,30 و3,50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى الرتبة 119 سنة 2006.³

¹ - عبد المالك بضياف، آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 793-794.

² - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 62

³ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 87

أما في سنة 2013 تحصلت الجزائر على المرتبة ما قبل الأخيرة في المنظمة العربية والـ 145 عالميا، وفي حين تراجع ترتيبها من سنة 2015 إلى 157 ليصل إلى 171 سنة 2019.

حسب هذا المؤشر يتمتع الاقتصاد الجزائري بتقييد كبير للحريات الاقتصادية، والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد خلال الفترة 2010-2019، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (21.3) يوضح ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة من (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية	105	132	140	145	146
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (عشرة مليون دولار)	230.1	258	149.9	169.7	150.7
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية	157	154	172	172	171
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (عشرة مليون دولار)	-58.45	163.7	123.2	1.466	138.2

المصدر: عبد المالك بضيف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد 02(2019)، جامعة قلمة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/19، ص 795

الجدول رقم (22.3) يوضح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الفترة (2018-2019)

السنة	سيادة القانون			الحكومة			بيئة الأعمال			انفتاح السوق		
	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية	الضريبي	الانفاق الحكومي	الاقتصاد غير الرسمي	الاعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	الحرية التجارية	الحرية الاستثمارية	
2018	27.8	29	35.2	74	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30
2019	31.6	28.9	36.2	76.4	48.7	18.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30	30

المصدر: حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة نومبروس الأكاديمية، المجلد 01/العدد 02 يونيو 2020، المركز الجامعي مغنية -الجزائر، تاريخ النشر 2020/06/01، ص 107.

يظهر الجدول أن ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية متدني وهذا بسبب العوامل التالية:

- سيادة القانون في الجزائر مما يجعل المعاملات العقارية صعبة، النظام القضائي ضعيف وبطيء التنفيذ يخضع للضغوطات السياسية
- تدخل الدولة في المجال المالي والاقتصاد وكذلك ضعف أهم مصادر الدخل لدى الدولة وهو وعاء التحصيل الضريبي.
- العقبات البيروقراطية واستمرار جمود سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة وعدم فتح الاستثمارات الأجنبية والمحلية للخواص بسبب سيطرة الحكومة رجالها التابعين لوائها على المشروعات الكبيرة أما القطاع المالي فتسيطر عليه البنوك التابعة للحكومة فهي مقيدة من الدولة.

من خلال ما سبق نجد أن اقتصاد الجزائر تميز بحرية اقتصادية ضعيفة، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية مما يجعلها في تأخر واضح في مجال استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عليها إدخال إصلاحات عاجلة لتدارك النقائص الملاحظة وجعل مكانها يتميز جاذبية للاستثمارات الأجنبية.¹

نلاحظ أن ترتيب الجزائر لم يختلف كثيرا طيلة السنوات العشرة الأخيرة حيث بقت ضمن الدول التي لا تتمتع بأي حرية اقتصادية، وتحتل الجزائر عام 2019 المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين 14 دولة تم تقييمها، كما أن درجتها الإجمالية (46.2) أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والدولية، حيث أن الدولة لازالت تهيمن على الاقتصاد، وأوقفت عملية خصخصة المؤسسات، وقامت بتقييد الواردات وهذا ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل تدفقات سالبة سنة 2015، كما قامت بتقييد المشاركة الأجنبية في اقتصادها، هذا بالإضافة إلى عدم اليقين السياسي المستمر الذي يسود البلاد.

وقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة ما بين 2015 و2019 تراجع معه ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية. ويمكن تفسير التراجع في مؤشر الحرية الاقتصادية في هذا العام إن مؤشر سيادة القانون شهد تراجعا بسبب صعوبة المعاملات العقارية، ووجود نظام قضائي ضعيف وبطيء وغير واضح، مع مستويات عالية من الفساد تصيب قطاع الأعمال والقطاع العام خاصة قطاع الطاقة، إضافة إلى ذلك أن حوالي نصف المعاملات الاقتصادية تتم في الاقتصاد غير الرسمي. أما فيما يخص مؤشر حجم الحكومة فنجد أن العبء الضريبي الإجمالي يصل إلى 24.5% من إجمالي الدخل المحلي، وبلغ الإنفاق الحكومي 41.4%، ومتوسط عجز الموازنة 11.6%، والدين العام 25.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية. أما بالنسبة لمؤشر الكفاءة التنظيمية رغم التحسن الطفيف في بيئة الأعمال لا تزال توجد عوائق بيروقراطية كبيرة، ولا يزال سوق العمل جامدا، وهناك نقص مزمن في العمالة الماهرة، وأخيرا مؤشر فتح الأسواق الذي شهد تراجعا بسبب الحواجز التي تعيق التجارة بشكل كبير، كما أن الأسواق المالية الجزائرية تتسم بالتخلف وسيطرة الحكومة على القطاع المالي.²

¹ - حسين يوسف، داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

² - عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 795

الجدول رقم (23.3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019)

السنوات	المؤشر الكلي	حرية الأعمال	الحرية التجارية	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2010	56.9	71.2	70.7	45.0	30.0
2011	52.4	69.4	72.8	20.0	30.0
2012	51.0	66.3	72.8	20.0	30.0
2013	49.6	65.2	67.8	20.0	30.0
2014	50.8	66.3	60.8	20.0	30.0
2015	48.9	66.6	60.8	45.0	30.0
2016	50.1	62.1	60.8	30.0	30.0
2017	46.5	62.1	63.3	35.0	30.0
2018	44.7	68.1	63.5	25.0	30.0
2019	46.2	61.6	67.4	30.0	30.0

المصدر: حديدي عابد، شريط عابد، أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدام Panel ARDL خلال الفترة 1995-2019 مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 22، العدد 01، السنة 2020)، تاريخ النشر 2020/07/14، ص ص 41-40

يؤكد الجدول أن الجزائر تتميز بحرية اقتصادية ضعيفة، إذ أن قيمة المؤشر تراوحت ما بين 50-59.9 وقد تراجعت سنة 2015 إلى أقل من 50 أي بلغت قيمتها 48.9 ما يعني انغلاق أكثر، ثم ارتفعت في سنة 2016 لتصل إلى 50.1. ثم عادت وانخفضت خلال السنوات 2017، 2018 و2019 لتصل إلى 46.2 مما يعني انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر بتراجعها سنة 2019 بـ 3.9 نقطة مقارنة بسنة 2016، 50.1 من أصل نقطة 100. وأرجع المؤشر الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار إلى إدارة الإنفاق العمومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد حيث بلغت قيمته سنة 2014، 45 مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى 30 نقطة. كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويبقى رصيدها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.¹

وأضاف المصدر ذاته أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية مقارنة بدول مجاورة، فهو مكبوت، كما أشار التقرير أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة التي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرتها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى نجدها جيدة، كمؤشر حرية الأعمال بلغت قيمته سنة 2019. 61.6 نقطة ومؤشر الحرية التجارية في نفس السنة 67.4 نقطة، بينما

¹ - حديدي عابد، شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المؤشرات الأخرى فقد شهدت تراجعاً في معظمها وحتى الإنفاق الحكومي الذي كان المحرك الرئيسي تراجع بسبب انخفاض أسعار البترول حيث قيمته سنة 2019، 48.7 نقطة مقارنة بعام 2016، 59.4 نقطة أي انخفاض بـ 10.7.

فمن خلال التقارير السابقة حتى آخر تقرير للحرية الاقتصادية لسنة 2019 والذي يشمل 186 دولة، تعتبر الجزائر من الدول المكبوتة اقتصادياً وحريةتها ضعيفة جداً ولذلك تحتاج إلى المزيد من التحسينات والإصلاحات، وخصوصاً حرية الاستثمار والتي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي باستثناء الفترة (2002-2004)، التي شهدت قيمة المؤشر الخاص بحرية الاستثمار تحسناً وكانت قيمة المؤشر على التوالي (14/70)، (13/70) و(13/70)، واعتبرت كدولة عالية الحرية في الاستثمار، ثم بدأت قيمة المؤشر الفرعي في انخفاض لتصل خلال الفترة (2016-2019) حوالي 35 نقطة.¹

2-2. مؤشر العولمة

الجدول رقم (24.3) ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013
المؤشر	58.3	57.7	57.1	56.7
السنة	2014	2015	2016	2017
المؤشر	57.2	57.4	56.7	56.8

المصدر: kof- <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html> ، تاريخ الاطلاع 2020/10/04.

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر لم يتحسن ترتيبها فيما يخص اندماجها في الاقتصاد العالمي فهي بعيدة عن القيمة 100، ويسجل قيمة متذبذبة في الفترة 2010-2019 لكن بقيت متقاربة بين 56.7 و58.3.

2-3 مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الجدول التالي يتبين أن الجزائر منذ 2010 أصبحت ضمن مجموعة الدول دون إمكاناتها بالنسبة لمؤشر الأداء والإمكانات.²

¹ - حديدي عابد، شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

² - رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 52-54.

الجدول رقم (25.3) ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات المؤشر
118	95	93	94	102	109	102	مؤشر الأداء
66	65	73	75	79	82	-	مؤشر الإمكانيات

المصدر: رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-، 2016، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ابن باديس-مستغانم، 2017-2018، ص ص 52-53

- مؤشر تنوع الصادرات:

إن مؤشر تنوع الصادرات يقيس درجة الاعتماد على سلع قليلة للتصدير، وينحصر بين 0 و 1، حيث كلما انخفض المؤشر زاد تنوع الصادرات.¹

الجدول رقم (26.3): تطور مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر في الفترة (2010-2019)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
0.782	0.745	0.733	0.726	0.720	0.784	المؤشر
		2019	2018	2017	2016	السنوات
		0.819	0.810	0.790	0.814	المؤشر

Sources :CNUCED. Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produits, <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120&IFLanguage=fr>, consulté le 2020/08/20

سجل ارتفاع قيمة مؤشر تنوع الصادرات بالنسبة للجزائر، وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع في الجزائر، وقيمة المؤشر في انخفاض مستمر في الفترة (2010-2019).

4-2 وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية:

صنفت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على المورد البشري وارتفاع نصيب الفرد القومي وانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع نسبة التمدرس، والجدول التالي يوضح تطور أدائها.

أشار التقرير الصادر سنة 2013 تحت عنوان "نخضة الجنوب" تحت عنوان "عمليات التنمية السريعة في دول العالم النامي"، موضحاً أن هذه الظاهرة لم تقتصر على مجموعة من البلدان متوسط الدخل، مثل البرازيل وروسيا والصين والهند، بل تجاوزتها لتشمل مالا يقل عن 40 بلدا ناميا حققت مكاسب في التنمية البشرية فاقت ما هو متوقعا في

¹ - وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 184.

العقود الأخيرة، ليفيد التقرير بأن معظم هذه الانجازات قد تحققت نتيجة لاستثمارات مستدامة في برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وانفتاح قوي على عالم يزداد ترابطا.¹

الجدول رقم (27.3) تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية

البشرية للفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ترتيب أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية	84	96	93	93	84	83	83	85
تدفقات الاستثمار.أ.م (عشرة مليون دولار)	230.1	258	149.9	169.7	150.7	58.4	163.7	123.2

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/العدد 02(2019)، جامعة قلمة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/19، ص 796

نلاحظ تراجع أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية سنة 2011 حيث أصبحت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة ثم تحسن أداؤها خلال السنوات اللاحقة لتحتل المرتبة الأولى إفريقيا سنة 2015، لكنها تبقى ضمن المراتب المتأخرة على المستوى العالمي حيث احتلت المرتبة 83، ضمن المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المرتفعة وذلك من 188 دولة، وقد حافظت على نفس الترتيب سنة 2016 لتتراجع بعد ذلك سنة 2017 للمرتبة 85، في حين نجد أن تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما سنة 2015 كان سلبا في حين نجد أن الاقتصاد الجزائري خلال نفس السنة قد حقق أداء جيدا ضمن مؤشر التنمية البشرية لذا فقد يرجع التدفق السالب إلى انخفاض أسعار البترول وعدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية في المستقبل، وبتوضيح الرؤيا سنة 2016 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي للارتفاع، وارتفع أيضا أداء الاقتصاد ضمن مؤشر التنمية البشرية، لينخفض كلاهما في السنة الموالية.²

2-5 وضع الجزائر وفق مؤشرات الحوكمة ومحاربة الفساد:

2-5-1 وضع الجزائر وفق مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:

حسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2011، فإن الجزائر سجلت درجة مخاطرة معتدلة تراوحت بين (60-69.9) نقطة إذ بقيت درجة مخاطرة معتدلة بالنسبة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)، وكانت بتنقيط (60-69.9) نقطة.

¹ - دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 64

² - عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 795-796

الجدول (28.3) وضعية الجزائر ضمن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PRSPV) للفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	62	61	60	61	61	63	60	63

- المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي،

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xlsx> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/10

وقد شهدت الجزائر تحسنا مقارنة مع بداية الفترة فقد انتقلت من 47% سنة 1998 أي نسبة الخطر مرتفعة جدا إلى 67% سنة 2004 أي بنسبة خطر معتدلة ، وخلال الفترة 2005-2009 تحسنت بشكل كبير وانتقلت إلى درجة منخفضة من المخاطر أي حوالي 74% ، ما يعبر عن تحسن كبير في الوضعية وانخفاض المخاطر رغم تراجع النسبة في الفترة اللاحقة 2010-2017 وبلغت حوالي 63% ، إلا أنها بقيت ضمن المخاطر المعتدلة وعلى العموم الجزائر تقع ضمن مجموعة الدول معتدلة المخاطر ، وهذا يعتبر تحسنا كبيرا بالمقارنة ما كانت عليه في عشية 1990، حيث كانت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر العالية جدا ، وبالتالي أصبحت الجزائر تتميز باستقرار سياسي كبير مقارنة مع ما مرت به في عشية التسعينات.

2-5-2 وضع الجزائر وفق مؤشر الشفافية:

لقد تحصلت الجزائر على نقطة 2,9 وصنفتها التقرير من الدول الأكثر فسادا في العالم على غرار العراق وأفغانستان والسودان احتلت المرتبة 105 من أصل 178 دولة سنة 2010.¹ لكنها تحصلت حسب مؤشر الشفافية الدولية ابتداء من سنة 2013 على 3.6 نقطة من 10، وصنفت عام 2015 بحسب تقرير الشفافية دولة ذات شفافية منخفضة ب 36 أي دون المستوى المقبول المقدر ب 43 حيث صنفت في المرتبة 88 عالميا من مجموع 168 دولة شملها التصنيف.

باشرت الجزائر في إنشاء هيئة مكافحة الفساد وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمشروعية. يقدم كل منها برنامجا متكاملًا لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائلها وقراراتها وفق ما يتناسب مع البرنامج والأهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة كأبعاد للتنمية المستدامة. وتطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة، ولتستقطب رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار من جهة أخرى كلها من شأنها أن تحقق الحكم الرشيد في البلاد وفق المعايير الدولية خدمة للتنمية المستدامة.²

¹-دلال طريشين، مرجع سبق ذكره، ص 65

²- عبير بيجار، بن عمر عادل، وضع المناخ الاستثماري الجزائري في مؤشرات المؤسسات الدولية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية-المجلد 06، العدد 02 (2020)، جامعة سطيف 2، تاريخ النشر 2020/06/30، ص ص 46-47

الجدول (29.3) مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب العالمي	105\180	112\183	150\176	94\177	100\175
قيمة المؤشر	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب العالمي	88\168	180\176	112\180	105\180	106/180
قيمة المؤشر	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5

المصدر: transparency، على الموقع: www.transparency.org تاريخ الاطلاع 2020/09/10

تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2010-2019) بين 2.9 و 3.6 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر، وخلال الفترة 2012-2015 نجد أن قيمة المؤشر شهدت تحسنا، فقدت تراوحت قيمته ما بين 3.4 و 3.6 من 10، واحتلت الجزائر سنة 2015 المركز 88 من 168 بلدا، وذلك يعبر عن انتشار الفساد ولكن ليس بمستويات كبيرة جدا، حيث كلما اقترب المؤشر من 10 دل ذلك على شفافية أكبر، أما السنوات 2016، 2017، 2018 و 2019، فلم يحدث تغير كبير في قيمة المؤشر حيث شهد انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالسنوات الأخيرة، وترتيبها يأتي في الثلث الثاني من مجموع الدول المصنفة التي بلغ عددها 180 دولة مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر.

تحليل النتائج: لقد بينت معظم المؤشرات المدروسة جوانب الضعف التي تكتنف أداء الاقتصاد الجزائري وتضعف قدرته على جذب مختلف الاستثمارات، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالانخفاض الملحوظ في مستوى الأداء ضمن المؤشرات المختلفة لمناخ الأعمال، وهذا ما أدى إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليه، فحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتعد عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها 921 مشروع فقط طيلة 16 سنة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2018.

- حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن بيئة أداء الأعمال التجارية في الجزائر تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق التنظيمية، فحسب تقرير البنك الدولي عن سهولة أداء الأعمال لسنة 2019 فإن الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع درجة البيروقراطية وكثرة التعقيدات الإدارية ففي حين تبلغ عدد الإجراءات اللازمة لبدء نشاط تجاري في نيوزيلندا إجراء واحد يتم في نصف يوم، نجد أن عدد الإجراءات في الجزائر يصل إلى 12 إجراء ويستغرق 18 يوما.

- لقد أكد مؤشر ضمان على جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار وذلك باحتلاله لمراتب متأخرة، وقد تركز مستوى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وفق مجموعة العوامل الخارجية والتي تعني في مضمونها أن الجزائر تفتقر إلى التميز والتقدم التكنولوجي فهي تمتلك سوق غير متطورة وبيئة أعمال منخفضة الجاذبية مع انخفاض مؤشر المعرفة والحكومة

الالكترونية مما يخفض من قيمة البلد على خلق ميزة تنافسية، كما تفتقر إلى الوفرة الخارجية الإيجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل وضعف قدرتها على استقطاب استثمارات بناء على ارتباطها بالشركات متعددة الجنسيات.

- حسب مؤشر كوفاس ومؤشر الحرية الاقتصادية فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من نقاط ضعف كثيرة حيث يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ترتفع فيه البطالة بين الشباب، بالإضافة للوزن الزائد للقطاع العام، والبيروقراطية وضعف القطاع المالي ومناخ الأعمال السيئ وبيئة سياسية غير مستقرة.

- ويعاني الاقتصاد الجزائري من تراجع كبير مفاده تفشي البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة، والفساد، وصعوبة الحصول على التمويل، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار وهذا حسب تقرير التنافسية العالمي.

- تحسن أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية حيث أصبحت تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وذلك لزيادة إنفاق الدولة على العنصر البشري، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي والعمر المتوقع عند الولادة، مع ارتفاع متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، إلا أنه مع انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة بأداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر في الانخفاض.

المبحث الثاني: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري

في هذا المطلب حاولنا أن تكون هناك دراسة نبين من خلالها مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية التي صرح بها في الجزائر منذ 2010 إلى سنة 2019 وهل كانت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة تصل إلى المستوى الذي يمكن أن تمارس ذلك الأثر الملحوظ على اقتصاد الدولة الجزائرية مقارنة لما رأيناه في النظري من تأثير إيجابي على مختلف المستويات.

اعتمدنا في هذه الدراسة على أطروحة دكتوراه للدكتور هشام بوعافية، بعنوان التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحيث كان بحثه متعلق بالفترة 1995-2014، قمنا بتحيين الدراسة إلى غاية 2019 واخترنا الفترة 2010-2019.

المطلب الأول: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاد والاستثمار المحلي

كما تطرقنا في النظري فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على هيكل اقتصاد الدول المضيفة ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية ورأس المال البشري وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية.¹

كما يقابل تدفق الاستثمار الأجنبي على الجزائر آثار مختلفة تمس كل من نسبة النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التشغيل (الفرع الأول) كما لها آثار على ميزان المدفوعات الجزائري وحركة رؤوس الأموال (الفرع الثاني) وغيرها من الآثار المختلفة.

¹ - ن عمار إيمان، طيب زينب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة

الفرع الأول: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي والتشغيل

نظرا لما يساهم به الاستثمار الأجنبي في عملية التنمية قامت الجزائر بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه من خلال الإصلاحات الاقتصادية وخلق هيئات عمومية لتسهيل عملية الاستثمار بغية تلبية متطلبات الحضارة لشعبها والتفتح على الاقتصاد العالمي.

كما يعتبر النمو الاقتصادي والتشغيل من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها تأثيرا على واقع الأفراد ومستقبلهم وتحسين مستوى معيشتهم، حيث تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في البلد المضيف وكذلك التشغيل مرزة في ذلك الآثار المباشرة والغير المباشرة الذي يحدثها هذا الأخير على مؤشر النمو (أولا)، والتشغيل (ثانيا).¹

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل الجباية البترولية حيث أنه عند ارتفاع أسعار البترول يشهد الاقتصاد انتعاش وبالتالي زيادة النمو وفي الحالة العكسية يحدث تراجع، ويتأثر النمو الاقتصادي بتدفق الاستثمار الأجنبي من ناحية على الناتج الداخلي العام (أولا) من ناحية أخرى على الناتج الداخلي الفردي (ثانيا).²

الجدول رقم (30.3) يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-

(2019)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
3.80	2.80	3.40	2.90	3.60	معدل النمو %
1507	1697	1499	2580	2301	تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)
2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
0.80	1.40	1.30	3.20	3.70	معدل النمو %
1382	1466	1232	1637	584	تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)

المصدر:

معدل النمو: البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ> ، تاريخ الاطلاع

2020/09/10

التدفقات:

موقع Unctad ، <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/downloadPrompt.aspx> ، تاريخ الاطلاع

2020/09/10

¹ - شيباني سهام، همال فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58

² - شيباني سهام، همال فتيحة، نفس المرجع، ص ص 58-59

الجدول أعلاه يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي مقياسا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، إذ أن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة كان لها الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي حيث وصلت أعلى نسبة إلى 3.7% سنة 2015¹، إلا أنه قد كان على مستوى كل الفترة في تذبذب ملحوظ ما بين الواحد فاصل، اثنين فاصل، إلا أن انخفاض سنة 2019 إلى 0.80 وهو أدنى مستوى خلال فترة الدراسة، ويعتبر هذا المعدل ضئيل جدا مقارنة مع الإمكانيات والجهود المبذولة على كل المستويات.

ولا يلاحظ أن هناك رابط دائم بين ارتفاع التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو الصادرات على النمو الاقتصادي.

1- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (31.3) العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو GDP (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
GDP (مليون دولار أمريكي)	161208	200019	209060	209755	213809
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
FDI (مليون دولار أمريكي)	2300	2580	1499	2697	1507
التغير السنوي FDI (%)	16.2	12.2	-18.3	12.8	-44.1
FDI/GDP (%)	1.4	1.3	1.5	1.3	0.7
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت/GDP (%)**	12.1	11.1	11.3	12.1	12.5

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
GDP (مليون دولار أمريكي)	165979	160034	167389	173758	169988
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8
FDI (مليون دولار أمريكي)	-584	1636	1232	1466	1382
التغير السنوي FDI (%)	138.75	380.14	-24.69	18.99	-5.73
FDI/GDP (%)	0.4	1.02	0.74	0.84	0.81
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت/GDP (%)**	15.8	17.4	17.4	17.6	18.3

المصدر: GDP، FDI- الفترة 2010-2014 من مذكرة هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص النقود و المالية - جامعة الجزائر 2016-2017. ص 242

GDP، FDI- الفترة 2015-2019 من موقع البنك الدولي، www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2020/08/22

**التراكم للفترة 2015-2019 مأخوذ من موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>، تاريخ الاطلاع 2020/10/14.

¹ - دحماني نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر

لقد سعت الجزائر إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد تلبية متطلبات التنمية منذ بداية الإصلاحات إلى غاية برنامج التنمية الخماسي، وسنحاول في هذا تسليط الضوء على مدى تطور حجم الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2019) والتطورات التي عرفها معدل النمو في نفس الفترة ومدى تأثيرها بحجم الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها الجزائر خلال نفس الفترة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

على الرغم من وجود تناسب طردي بين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتطور معدلات النمو خلال بعض سنوات هذه الفترة إلا أن هذا لا يعطي أي انطباع أن زيادة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو سبب في زيادة معدل النمو الاقتصادي خصوصا وأن نسبة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز نسبة 1.5% كأقصى حد سنة 2012، حيث شهدت سنة 2018 نسبة انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 18.99 مقارنة بسنة 2017 إلا أن حجم النمو عرف ارتفاعا من 1.3% إلى 1.4% سنة 2018 وحتى في سنة 2016 التي شهدت ارتفاعا نسبة GDP/FDI بـ 1.02% عرف حجم التدفقات ارتفاعا بـ 380.14%، ومن جهة أخرى عرف النمو ارتفاعا أبن سجل نسبة نمو بـ 3.2%.

أما فيما يخص نسبة (التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت/GDP) فقد عرفت اتجاهها تصاعديا على الرغم من وجود بعض التذبذب خلال هذه الفترة، وما يفسر هذا الارتفاع التصاعدي سواء كنسبة سنوية أو كمتوسط للفترات المذكورة هو زيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج الحكومية المعلنة في الجزائر ألا وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.¹

2- الناتج الداخلي الخام الفردي

سجلت الجزائر نمو متذبذب في متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2019، وكان أعلى نصيب سنتي 2010 و 2011 حيث أن الجزائر سجلت في سنة 2011 تدفق عالي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يرجح سبب التطور الذي حققته الجزائر أساسا إلى عائدات البترول والتي تشكل مصدر مهم للدخل.²

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2019

وهذا يظهر انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث حققت أكبر نسبة لها سنة 2009 لتصل إلى 77.95 دولار أمريكي.

فالجزائر كان لها نصيب قليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2019،

- نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة = تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في السنة (مليون دولار) / عدد السكان في السنة (مليون دولار).

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 244

² - شيباني سهام، همال فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61

الجدول رقم (32.3) متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2019.

السنوات	عدد السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) *
2010	35.97	63.96
2011	36.66	68.41
2012	37.38	40.10
2013	38.14	44.15
2014	38.92	38.72
2015	39.72	14.70-
2016	40.55	40.32
2017	41.38	29.07
2018	42.22	35.67
2019	43.9	31.48

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ-XP>، تاريخ الاطلاع

2020/09/11

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي على عملية التشغيل

تقوم الجزائر بوضع تسهيلات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لخلق مناصب شغل جديدة، سنتطرق إلى عدد المناصب التي وفرتها المشاريع الأجنبية.

1- واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

شهدت معدلات البطالة في الجزائر تسجيل نسب مرتفعة قاربت 30% إلا أنها عرفت اتجاها تنازليا، حيث عرفت الفترة (2010-2014) تذبذبا في نسبة البطالة حيث سجلت سنة 2010 و2011 نسبة 10% ثم ارتفعت سنة 2012 إلى 11% ثم انخفضت مرة أخرى إلى 9.8% سنة 2013 و2014، ولكن على الرغم من هذا الانخفاض الذي عرفته نسبة البطالة إلا أن عدد البطالين ارتفع من 1.079 مليون سنة 2010 و1.062 سنة 2011 إلى 1.151 مليون سنة 2014.¹

زاد عدد البطالين بعد سنة 2014 إلى 1440 سنة 2017، 1462 سنة 2018 ثم انخفض بنسبة طفيفة سنة 2019 (1449 ألف عامل). (أنظر الملحق رقم 05)

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل بالجزائر

بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل، بادرت إلى تقديم حوافز وامتيازات خاصة للاستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة، وبالرغم من كل الجهود التي قامت بها

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266

لا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنة بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية وبمجم الإمكانات المتاحة.¹ سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية الأخرى بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33.3) مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال 2002-2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.08	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.13
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: محمد أ. بومدين-محمد جلوي-محمد سمير بن عباد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك -مجلة معهد العلوم الاقتصادية/المجلد: 22 العدد: 02 السنة 2019 ص 69-84، جامعة سعيدة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/13، ص 73

يتضح من الجدول أن القطاع الصناعي ساهم في خلق مناصب شغل من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 60.95% بواقع 81413 منصب عمل. ثم يليه قطاع البناء الذي ساهم ب بنسبة 17.91% ب 23928 منصب كما السياحة فساهمت ب 5.73% وبعدها كل من قطاع البناء والخدمات والاتصالات بنسبة لا تتجاوز 2% لكل منهم. أما قطاع الزراعة فلم تصل مساهمته 1% في خلق مناصب شغل، لكن مساهمة مجموع القطاعات كانت بعدد معتبر من مناصب الشغل التي قدرت ب 133583.

¹ - بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 138.

الجدول رقم (34.3) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر الفترة 2015-2019

الفترة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2019-2015	94	21056	34954	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/news/annex-climate19-FDI> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر حظيت باستثمارات أجنبية مباشرة جلبت 10349 منصب شغل عام 2018 و 34954 منصب شغل خلال الفترة 2015-2019 هو عدد لا بأس به لذا يجب تحفيز الاستثمارات الأجنبية أكثر.

الجدول رقم (35.3) توزيع مناصب الشغل في الجزائر المشاريع الاستثمارية فترة (2002-2018)

المشاريع الاستثمارية	المشاريع		مناصب الشغل	
	عدد المشاريع	النسبة من الإجمالي %	عدد مناصب العمل	النسبة من الإجمالي %
الاستثمار المحلي	66438	98,63%	1231677	89,58%
الاستثمار الأجنبي	921	1,37%	143237	10,42%
المجموع	67359	100%	1374914	100%

المصدر: موقع andi،

<https://www.andi.dz/index.php/ar/declarationinvestissement?id=395.jhvd0> ، تاريخ

الاطلاع 2020/09/10

حسب الجدول وفرت الاستثمارات المحلية ما نسبته 89.58% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2018-2002)، أما الاستثمارات الأجنبية فقد ساهمت بنسبة 10.42% من إجمالي ما وفرتها المشاريع الاستثمارية. وهذا لا يعني أن الاستثمارات الأجنبية لا تؤثر في خلق فرص عمل لكنها محدودة، فعلى الجزائر جذب المستثمرين الأجانب أكثر.

وعلى الرغم من أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ 921 مشروع ما يمثل فقط نسبة 1.37% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إلا أنها توفر ما نسبته 10.42% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يعطينا انطبعا أن دور الاستثمارات الأجنبية يبقى مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر، فإذا ما استطاعت الجزائر زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية مثلا إلى نسب 5% من إجمالي المشاريع فأكد سيؤثر ذلك على عدد مناصب الشغل التي ستوفرها هذه الأخيرة.

3- حجم العمالة على مستوى الاستثمارات المشتركة في الجزائر

رغم السياسات التي انتهجتها الجزائر للقضاء على البطالة، فتوفير فرص الشغل لا يعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إليها، وأن هذه التدفقات لا تصل إلى المستوى الذي يمكن أن تمارس ذلك الأثر

الملحوظ على البطالة، إلا أن المشاريع الاستثمارية التي استقرت داخل الاقتصاد الجزائري ساهمت ولو بنسبة قليلة في تخفيض في نسبة البطالة.¹

تحولت العمالة الأجنبية في الجزائر إلى أزمة باتت تفرق اليد العاملة المحلية فبعدما كان يقتصر الأمر على الصينيين في مجال البناء اتسعت الدائرة لتشمل المهاجرين الأفارقة واللاجئين السوريين الذين باتوا يعرضون خدماتهم في مختلف المجالات كالبناء والوجبات السريعة والنسيج وغيرها .

وتحولت العمالة الأجنبية إلى ملاذ أصحاب المشاريع والمستثمرين فبالرغم من ارتفاع نسبة عدد العاطلين عن العمل في الجزائر، فإن القطاعات تعاني من نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة. وقدرت وزارة العمل الجزائرية عدد العمال الأجانب المصرح بهم بـ 140 ألف عامل من 125 جنسية، بحيث تأتي العمالة الصينية في المرتبة الأولى بتعداد يقدر بـ 40 ألف عامل، ينشط أغلبهم في ورشات البناء.

وأضاف خبير اقتصادي، في حديث مع "العربي الجديد"، أن "العمالة الأجنبية سواء كانت في الإطار القانوني أو غير المصرح بها تبقى في الأخير رقما مؤثرا في معادلة البطالة في الجزائر".²

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

تتكون الاستثمارات الإجمالية داخل الدولة من استثمارات محلية ينجزها المقيمون وأخرى أجنبية ينجزها الأجانب، أي عند قيامنا بطرح الاستثمارات الأجنبية من التراكم الإجمالي للرأس مال الإجمالي فإننا نتحصل على الاستثمار المحلي داخل الدولة كما هو موضح في الجدول التالي³ حيث نلاحظ ما يلي:

أن التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت عرف اتجاهها تصاعديا مع وجود بعض التذبذبات، أما حجم التدفقات الأجنبية إلى الجزائر عرف تذبذبات خلال هذه الفترة.

بالنسبة للاستثمار المحلي فقد عرف اتجاهها تصاعديا تناسب مع اتجاه التطور الذي شهده التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت.⁴

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر فقد عرفت تذبذبا في قيمتها بين الارتفاع والانخفاض وهذا ما يعكس عدم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل سلبي على الاستثمارات المحلية.

وعليه يمكن القول إن الأثر الكمي الذي تركه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن سلبي على الاستثمار المحلي في الجزائر لأنه لم يلعب دورا مزاحما أو منافسا لهذا الأخير.⁵

1- شيباني سهام، همال فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67

2- العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الاطلاع 2020/10/14

3- هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 245

4- هشام بوعافية، نفس المرجع، ص ص 246-247

5- هشام بوعافية، نفس المرجع. ص ص 247-248.

الجدول رقم (36.3): مكونات التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة (م.د: مليون دولار)

2013		2012		2011		2010		السنوات
%	د.م	%	د.م	%	د.م	%	د.م	
100	93778	100	85125	100	76624	100	68236	(1) التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت
2.8	2661	3.6	3052	3.4	2580	3.37	2300	(2) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
97.2	91117	96.4	82073	96.6	74044	96.63	65936	الاستثمار المحلي = (1) - (2)
2017		2016		2015		2014		السنوات
%	د.م	%	د.م	%	د.م	%	د.م	
100	80429	100	81262	100	84286	100	101968	(1) التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت
2	1232	2	1636	1	584-	1.5	1488	(2) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
98	79197	98	79624	101	84870	98.5	100480	الاستثمار المحلي = (1) - (2)
				2019		2018		السنوات
%	د.م	%	د.م	%	د.م	%	د.م	
100	75363	100	81859	100	81859	100	81859	(1) التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت
2	1382	2	1466	2	1466	2	1466	(2) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
98	73981	98	80393	98	80393	98	80393	الاستثمار المحلي = (1) - (2)

المصدر: معطيات 2010-2014: هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، ص 246

معطيات 2015-2019، بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?view=chart> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/14.

المطلب الثاني: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال

سنحاول التطرق إلى مدى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال.

الفرع الأول: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري

كان للاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة تدفقه آثار على ميزان المدفوعات الجزائري في بعض الفترات رغم ارتكاز معظم المشاريع الاستثمارية في الجزائر على قطاع المحروقات ليليه بعض القطاعات الأخرى كالأشغال العمومية، السياحة، الصناعة، كما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مداخيل الجباية البترولية التي كان لها دور إيجابي في دعم الاقتصاد الوطني خصوصا عند ارتفاع أسعار البترول، وآثار الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات تمس مختلف بنوده المتمثلة في آثاره على الميزان التجاري (أولا) وتأثيره على ميزان الخدمات (ثانيا).¹

شهد ميزان المدفوعات تحول من حالة العجز في التسعينات إلى حالة الفائض وكل هذا بفضل ارتفاع أسعار البترول ودخول المستثمرين الأجانب وإقدام المستثمرين المحليين على الاستثمار بالداخل، لكن ما فتى أن تزعزع هذا الاستقرار بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول وتحول إلى عجز كبير.²

¹ - شيباني سهام، همال فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

² - د. منير خروف و د. ريم ثومرية ود. ليندة فريجة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية للفترة 1990-2016 Mondiale-vol 14 N°.1 année Revue des réformes Economiques et Intégration en Economie

2020 EISSN 2600-6502، جامعة قلمة، تاريخ النشر 2020/05/14، ص 25.

معدل التضخم:

يلعب مؤشر التضخم دورا هاما في استقرار البيئة الاقتصادية، وقد عرفت الجزائر ارتفاعا في معدلات التضخم حيث وصلت إلى 8.89% سنة 2012 كأعلى نسبة خلال الفترة 2000-2017، وهو ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفائدة في البنوك، وهي من العوامل التي تساهم في عرقلة العمليات الاستثمارية.

جدول رقم (37.3) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59

المصدر: دحماني نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر 2019)، جامعة الطارف-الجزائر، ص 32

التوازن الخارجي: عرف ميزان المدفوعات الجزائري تطور ملحوظا خلال الفترة (2000-2017) وذلك خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2013، هذا ما أدى إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات وتحسن ملحوظ في احتياطي الصرف الأجنبي، إضافة إلى تراجع حجم المديونية الخارجية، وفيما يلي الجدول الذي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)¹

الجدول رقم (38.3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: (نسبة مئوية، مليون دولار أمريكي)

السنة	البطالة	الديون الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	رصيد ميزان المدفوعات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.
2010	10.0	7260318.0	161207.3	12220.2	2301.2
2011	10.0	6064672.1	200019.0	17673.9	2580.6
2012	10.2	5.5	209058.9	12092.5	1499.4
2013	9.8	5.2	209755.0	1187.9	1696.9
2014	10.6	0.5	213810.0	-9264.3	1506.7
2015	11.2	4.7	165979.2	27037.6	-584
2016	10.5	5.5	160129.8	-26204.0	1636.3
2017	11.7	5.7	167555.2	-22058.7	1232.3
2018	11.7		173758.0	-16706.5	1466.1
2019	11.4		169988.0	-16242.4	1381.9

المصدر: دحماني نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر 2019)، جامعة الطارف-الجزائر، ص 33

¹ - دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 33

الملاحظ من الجدول أن رصيد الميزانية انخفض في سنة 2013 ليصبح سالبا من 2014 إلى 2017، حيث انخفضت الديون الخارجية منذ 2012 أما نسبة البطالة فقد كانت في انخفاض منذ 2000 إلى 2011 بعدها أصبحت في تذبذب طفيف في السنوات 2011 إلى 2017 بين 9 إلى 11.7%

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري

ولمعرفة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر وجب معرفة تطور رصيد الميزان التجاري، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الصادرات، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الواردات.

1- تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019) حيث عرف الرصيد خلال هذه الفترة رقما إيجابيا باستثناء سنة 2015، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع صادرات المحروقات من سنة إلى أخرى نتيجة الزيادة في أسعار البترول من جهة والكميات المنتجة من جهة أخرى.¹

الجدول رقم (39.3): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليون دولار)

2014		2013		2012		2011		2010		البيان
62.89		65.92		71.74		72.89		57.09		مجموعة الصادرات
%96	60.31	%97	63.75	%98	70.58	%98	71.66	%98	56.12	صادرات المحروقات
%4	2.58	%3	2.17	%2	1.15	%2	1.23	%2	0.97	صادرات سلعية أخرى
58.58		54.85		51.57		46.93		38.89		مجموع الواردات
4.31		11.07		20.17		25.96		18.21		رصيد الميزان التجاري
2019		2018		2017		2016		2015		البيان
35.82		41.80		34.76		30.03		37.79		مجموعة الصادرات
%92	33.24	%93	38.87	%94	33.10	%94	28.40	%94	35.72	صادرات المحروقات
%8	2.58	%7	2.92	%5	1.66	%5	1.62	%6	2.06	صادرات سلعية أخرى
41.934		46.330		45.987		47.089		51.50		مجموع الواردات
6.11		4.53		11.19		17.844		13.71		رصيد الميزان التجاري

المصدر:

- الفترة 2010-2015 هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود

والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، ص 251

الفترة 2016-2019 من تقارير إحصائيات التجارة الخارجية 2016-2017-2018-2019 من موقع التجارة الخارجية:

<https://www.commerce.gov.dz/rubriques/commerce-exterieur>، تاريخ الاطلاع 2020/09/15

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 250

من خلال الجدول يلاحظ أنه على الرغم من أن أرصدة الميزان التجاري كانت موجبة في مجمل فترة الدراسة إلا أنها كانت متذبذبة، وهذا نتيجة لارتباطها بصادرات المحروقات، حيث أوضحت سنة 2009 انخفاض صادرات المحروقات بأكثر من 32 مليار دولار أمريكي وعلى الرغم من انخفاض الواردات بحوالي 590 مليون دولار أمريكي إلا أن رصيد الميزان التجاري انخفض من 40.6 مليار دولار أمريكي إلى 7.78 مليار دولار أمريكي. لكن الميزان التجاري سجل أرصدة سالبة خلال السنوات 2015-2019. وحتى عند ارتفاع فائض الميزان التجاري نسجل نفس الملاحظة، أي أن ارتفاع الفائض جاء نتيجة إلى ارتفاع صادرات المحروقات.¹

2- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الصادرات:

الجدول رقم (40.3) تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
60.31	63.75	70.58	71.66	56.12	صادرات المحروقات
58.58	54.85	51.57	46.93	38.89	مجموع الواردات
1.73	8.90	19.01	24.73	17.23	رصيد الميزان التجاري المرجح
4.31	11.07	20.17	25.96	17.23	رصيد الميزان التجاري
2019	2018	2017	2016	2015	البيان
33.24	38.87	33.10	28.40	35.72	صادرات المحروقات
41.93	46.33	45.96	47.09	51.50	مجموع الواردات
8.69	7.46	12.86	18.69	15.78	رصيد الميزان التجاري المرجح
6.11	4.53	11.19	17.84	13.71	رصيد الميزان التجاري

المصدر:

- الفترة 2010-2015، هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، ص 251

- الفترة 2016-2019 من تقارير إحصائيات التجارة الخارجية 2016-2017-2018-2019 من

موقع التجارة الخارجية <https://www.commerce.gov.dz/rubriques/commerce-exterieur>، تاريخ الاطلاع 2020/09/15

* حيث رصيد الميزان التجاري المرجح = صادرات المحروقات - مجموع الواردات

ومن خلال معطيات الجدول لوحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين رصيد الميزان التجاري الحقيقي ورصيد الميزان التجاري المرجح كان لهما نفس الاتجاه حيث عند ارتفاع رصيد الميزان التجاري الحقيقي سجل رصيد الميزان التجاري

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 251

المرجح ارتفاعا أيضا، كذلك عندما سجل انخفاض في فائض الرصيد الحقيقي صاحبه انخفاض في رصيد الميزان التجاري المرجح، وحتى عند تسجيل الميزان التجاري لعجز عرف رصيد الميزان التجاري المرجح عجزا أيضا. وعليه فإن الصادرات السلعية الأخرى وإن كانت قد نشأ جميعها نتيجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ليس لها أي أثر على رصيد الميزان التجاري وهو ما يعكسه تطور رصيد الميزان التجاري والميزان المرجح.

3- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الواردات:

الجدول رقم (41.3): هيكل الواردات السلعية الجزائرية للفترة (2010-2019)

2014		2013		2012		2011		2010		الواردات
(*)%	مليار دج	(*)%	مليار دج							
36.4	1719.3	31	1354.7	30	1171.9	31.8	1097.9	26,68	761.7	السلع الاستهلاكية، المواد الغذائية، المشروبات والتبغ
33.5	1580.7	37	1621.7	35.4	1383.9	39.3	1351.3	43,00	1227.5	المعدات الصناعية والزراعية
21.9	1035.4	20.6	897.9	21.1	824.4	22.6	778.6	25,87	738.5	المنتجات نصف مصنعة
8.1	384.3	11.3	494	13.5	526.9	6.2	214.7	4,45	127.1	باقي الواردات
100	4719.7	100	4369.5	100	3907.1	100	3442.5	100	2854.8	المجموع الكلي للواردات السلعية
2019		2018		2017		2016		2015		الواردات
(*)%	مليار دج	(*)%	مليار دج							
22,7	1134,9	20,8	1125,6	22,7	1157,3	20,9	1076,7	22,61	1174,4	السلع الاستهلاكية، المواد الغذائية، المشروبات والتبغ
32,6	1630,5	36,8	1988,5	31,7	1617,2	33,8	1742,2	34,31	1782,0	المعدات الصناعية والزراعية
24,6	1229,1	23,7	1278,9	23,9	1218,6	24,3	1252,0	23,28	1208,8	المنتجات نصف مصنعة
20,2	1010,8	18,7	1010,2	21,7	1106,9	21,0	1083,8	19,80	1028,2	باقي الواردات
100	5005.3	100	5403.2	100	5100	100	5154.7	100	5193.4	المجموع الكلي للواردات السلعية

المصدر:

-الفترة 2010-2015، هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية -جامعة الجزائر 2016-2017، ص 255

- الفترة 2016-2019 من تقارير وزارة التجارة الخارجية 2016-2017-2019 على موقعها على النت،

<https://www.commerce.gov.dz/rubriques/commerce-exterieur>، تاريخ الاطلاع 2020/09/15

*باقي الواردات تشمل المواد الأولية، المنتجات الخام، الطاقة ومواد التشحيم

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن استنتاج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم يكن لها الأثر المرجو الذي يتمثل في التقليل من الواردات السلعية في الجزائر، فقد عرفت جميع أنواع الواردات زيادة كبيرة خلال الفترة (2010-2019)، وعليه يمكن القول أن إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية قصد إحلال الواردات في الجزائر لم تتحقق.

ثانيا: آثار الاستثمارات الأجنبية على ميزان الخدمات:

تحتاج الشركات الأجنبية إلى الكثير من الخدمات المرافقة لأنشطتها الإنتاجية كالنقل والتأمين والخدمات المصرفية بالإضافة إلى الإشهار فقد تحصل عليها هذه الشركات من داخل البلد المضيف أو من خارجه، فإن كان مصدر هذه الخدمات داخليا فإن الأثر على ميزان الخدمات يكون موجبا، أما إذا تحصلت عليها الشركة الأجنبية من مصدر خارجي فإن الأثر يكون سلبيا

1- الخدمات

إن ما شهدته الجزائر من تطور معتبر للناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2019 يترجم التطور الذي حققته معظم القطاعات الاقتصادية الجزائرية وعلى رأسها قطاع المحروقات، إلا أن قطاع الخدمات هو الآخر خلق دخلا متزايدا وصل في الفترة 2003-2018 إلى 24977.9 مليون دولار بمعدل نمو وصل إلى 5.45% مقارنة بسنة 2010، سبب التطور الذي شهده قطاع الخدمات الإنتاجية يعود إلى التطور الذي عرفته الأنشطة التجارية الداخلية التي تساهم بأكبر من نصف هذا الناتج إضافة إلى الناتج المتحقق في أنشطة النقل، الفنادق، والاتصالات والتي تساهم بنسبة من الناتج المتحقق في قطاع الخدمات الإنتاجية، وللإشارة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاع الاتصالات على غرار دخول شركة أوراسكوم المصرية والوطنية والكويتية إلى السوق الجزائرية يعد من عوامل التي أدت إلى تزايد الناتج المحقق في قطاع الخدمات الإنتاجية. وما يعاب على التوزيع الذي يكون الناتج الداخلي الخام المتأني من قطاع الخدمات هو أن نسبة مساهمة قطاعات التأمين والبنوك ضئيلة.

الجدول رقم (42.3) يوضح وجود مشاريع استثمارية أجنبية مباشرة في مجال الخدمات في الفترة

الوحدة: مليون دولار

2018-2003 والفترة 2019-2015

القطاع	تكلفة المشاريع 2018-2003	تكلفة المشاريع 2019-2015
الفنادق والسياحة	1 180,6	202,0
الخدمات المالية	340,6	
الاتصالات	424,3	
خدمات الأعمال	94,0	
وسائل النقل	41,9	3362
منتجات صيدلانية	121,7	
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	16,8	
الإجمالي	2 219,9	3564

المصدر:

-الفترة 2018-2003: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/new/>، تاريخ الاطلاع 2020/09/20.

-الفترة 2019-2015 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/news/annex-climate19-FDI>، تاريخ الاطلاع 2020/09/20.

الجدول أعلاه يبين أن المستثمرين الأجانب استثمروا خلال الفترة 2003-2018 في مجال الخدمات مشاريع بتكلفة 2219.9 مليون دولار القيمة التي تمثل 8.89% من إجمالي المشاريع في مختلف القطاعات (24977.9 مليون دولار) وهذا أكيد يجلب تدفقات في هذا المجال ويحسن من مستواه.

كما يبين الجدول أن الأجانب استثمروا خلال الفترة 2015-2019 في مجال الخدمات مشاريع بتكلفة 3564 مليون دولار القيمة التي تمثل 16.93% من إجمالي المشاريع في مختلف القطاعات (21091 مليون دولار) وهذا يجلب تدفقات في هذا المجال ويحسن من مستواه.

2- آثار الاستثمارات الأجنبية على باقي التحويلات:

يقوم المستثمر الأجنبي بتحويلات مالية إلى الخارج سواء كانت متعلقة بالأرباح الناتجة عن الاستثمار الأجنبي، دفع فوائد القروض الأجنبية، ثم استخدام براءات الاختراع، تحويل مرتبات أجور العاملين الأجانب إلى الخارج مما ينعكس سلبا على ميزان التحويلات.

فالتحويلات المالية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج ترتفع كلما ارتفعت استثماراتهم في الداخل المحققة للأرباح.¹

ومن خلال الإحصائيات الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري ظهرت تحويلات المستثمرين الأجانب شركاء سونطراك إلى الخارج ضمن عنصر صافي دخل العوامل من ميزان المدفوعات.

حيث عرف معدل نمو لتحويلات الأجنبية إلى الخارج زيادة في معظم سنوات الفترة (2010-2018)، وعلى الرغم من الوجود تذبذب في معدل نمو هذه التحويلات، إلا أن حجم تحويلات المستثمرين الأجانب إلى الخارج عرف ارتفاعا كبيرا، حيث ارتفعت التحويلات ب 150% سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، وب 134% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010، وهو ما يعتبر تطورا كبيرا لحجم هذه التحويلات والتي تتعلق فقط بالمستثمرين في مجال المحروقات²، كما هو موضح في الجدول التالي. بينما نلاحظ أن هناك انخفاض ابتداء من سنة 2015 ويرجع هذا إلى الرقابة التي فرضت على هذه التحويلات.

ومن خلال مقارنة حجم والأرقام القياسية لكل من التحويلات المالية التي قام بها المستثمرين الأجانب في مجال المحروقات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في جميع القطاعات نلاحظ أن حجم وتطور التحويلات المالية فاق بكثير حجم وتطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أنها شملت جميع القطاعات في معظم سنوات هذه الفترة.³

¹ - شيباني سهام، همال فتبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 54-55

² - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 260

³ - هشام بوعافية، نفس المرجع. ص 260-261

الجدول رقم (43.3): تطور التحويلات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج خلال الفترة (2010-2018)

2014	2013	**2012	2011	2010	السنوات	
5255.5	5911.1		4970	3930	قيمة التحويلات (مليون دولار)	(1) تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج
0.1-	0.2		0.3	-	التغير السنوي (%)	
134	150		126	100	الرقم القياسي (2010=100%)	
1507	1697	1499	2580	2301	حجم التدفقات (مليون دولار)	(2) التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر
1.6-	0.3-	0.7-	0.1	-	التغير السنوي (%)	
65	80	65	112	100	الرقم القياسي (2010=100%)	
	2018	2017	2016	2015	السنوات	
	3610	3215.4	2913.5	3722.1	قيمة التحويلات (مليون دولار)	(1) تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج
	0.1	0.1	0.2-	0.3-	التغير السنوي (%)	
	92	82	74	95	الرقم القياسي (2010=100%)	
	1466	1232	1636	-584	حجم التدفقات ((مليون دولار))	(2) التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر
	0.2	1.5-	0.3-	1.6	التغير السنوي (%)	
	64	54	71	25-	الرقم القياسي (2010=100%)	

*التحويلات الخاصة بالأجانب المستثمرين في مجال المحروقات فقط

المصدر: - (1) و (2) معطيات 2010-2011 هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، ص 261
- قيمة التحويلات 2013-2018 على موقع المغرب،

تاريخ https://www.lemaghreb.dz.com/?page=detail_actualite&rubrique=International&id=95343

الاطلاع 2020/09/20

-** معطيات 2012 لم يتم الحصول عليها

-التغير السنوي والرقم القياسي حسب من طرف الطلبة اعتمادا على نفس الجداول

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي على حركة رؤوس الأموال

إن التأثير المباشر أو المبدئي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يكون تأثيرا إيجابيا على حساب رأس المال إذا كانت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي أكبر أو تفوق الاستثمارات الصادرة من الدولة، والجزائر خلال فترة (2010-2019) عرفت صافي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر موجبا خلال جل سنوات هذه الفترة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (44.3): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019) - الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
(1) تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر	2301	2580	1499	1693	1507
(2) تدفقات الاستثمار.أ.م الصادرة من الجزائر	220	534	41	268	18
(3) صافي تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر	2081	2046	1540	1961	1854
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
(1) تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر	584-	1636	1232	1466	1382
(2) تدفقات الاستثمار.أ.م الصادرة من الجزائر	103	46	9	880	83
(3) صافي تدفقات الاستثمار.أ.م الواردة إلى الجزائر	-641	1590	1241	586	1299

المصدر: -تدفقات 2010-2014 هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017، ص 263

-تدفقات 2015-2019 الاستثمار الوارد من الموقع unctad :

www.unctadstat.org/wds/tableviewer/tableview.aspx، تاريخ الاطلاع 2020/09/20

وعليه فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال كان إيجابيا خلال أغلب سنوات الدراسة في الجزائر، وهذا لأن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر أكبر بكثير من تلك الصادرة منها.¹ وهو ما يؤكد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرت بالسلب على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك أن تحويلات المستثمرين الأجانب فاقت بكثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مجمل فترات الدراسة.²

¹ - هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 259

² - هشام بوعافية، نفس المرجع، ص 263.

الجدول رقم (45.3): صافي التحويلات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	*2012	2013	2014
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2301	2580	1499	1693	1507
تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج	3930	4970	*	5911	5255
صافي التحويلات المالية	1629	1540	*	4218	3748
السنوات	2015	2016	2017	2018	
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	-584	1636	1232	1466	
تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج	3722	2913	3215	3610	
صافي التحويلات المالية	4306	1277	1983	2144	

المصدر: -قيمة التحويلات 2010-2012: هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص النقود والمالية -جامعة الجزائر 2016-2017، ص 263
 -*معطيات تحويلات الاستثمار إلى الخارج لسنة 2012 غير متوفرة
 -قيمة التحويلات 2013-2018 على موقع المغرب،

https://www.lemaghreb.dz.com/?page=detail_actu&rubrique=International&id=95343، تاريخ

الاطلاع 2020/09/20

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عملي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار ثم تدعيمه وتعزيز الثقة بين الجزائر والمتعاملين الأجانب، وهذا لا يكون إلا إذا كرسّت السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة المعوقات التي ذكرناها سابقا والتي تقف كحاجز أمام نجاح السياسة، فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة أن هذه الأخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعاملين الأجانب.¹

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة وتطوير قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قريتها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بما تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المهني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على الأكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة.² ومن أهم الآليات التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تسهم في إنجاح سياسات واستراتيجيات ما يلي:

¹-رحو وحيدة مرجع سبق ذكره، ص 65

²- بوطي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 71

1- إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة:

وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعصب المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

2- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية:

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق والواجبات من الناحية السياسية وتنامي الإدراك بأهمية مردودية عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبة بشكل عام، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين واضحة ومستقرة، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.¹

3- تهمين الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات:

ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها، وهو شأن الصناعة البتروكيمياوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحرقات التي لها دور بارز في التجارة الخارجية، فمن خلال دعمها الفعلي بتحقيق إجراءات البيروقراطية وإزالة العقبات أمامها ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة ويمكن أن يجسد تدريجيا موارد مالية خارجية بديلة المحروقات.

4- تعزيز الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد الوطني:

خلق سياسة انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تنعش التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات. وخلق سياسات النقد الأجنبي، وكذلك حرية تمويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال، وتسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي، خفض دور الدولة ومواصلة برامج خصوصية مؤسسات القطاع العام والتعجيل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفات الجمركية.²

الفرع الأول: فرص الاستثمار والإصلاحات المالية والنقدية والضريبية

أولاً: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال توفير المزيد من التحفيزات الاستثمارية على جلب الاستثمارات الأجنبية إليها وهذا ما عاد بالإيجاب على جميع القطاعات حيث توفر الجزائر عدة فرص للاستثمار بها، وسنلقي الضوء على قطاعين هامين هما الصناعة والخدمات.

1- فرص الاستثمار في الصناعة:

تتوفر في الجزائر العديد من فرص الاستثمار في مجال الصناعة، حيث توجد مداخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل: صناعة السكر، الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتعليب والمطاحن ومعاصر

¹-رحو وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66

²-رحو وحيدة نفس المرجع، ص 66

الزيوت وغيرها، تتوفر أيضا فرص الاستثمار في صناعة الإسمنت، حيث تتوفر الخامات الجيدة في الحجر الجيري لهذه الصناعات، كما توجد فرص للاستثمار في مجال صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والأدوية وصناعات من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة من أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الاستثمار في مجال الصناعات البترولية، كما أنه يوجد في الجزائر احتياطي نفطي كبير يمهد للاستثمار. وفي مجال الصناعات البترولية توجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتروكيماوية، كما توجد فرص صناعات معدنية وتركيب الشاحنات، هذا بالإضافة إلى صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة.¹

وتشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول ما يلي:

- ✓ الاستثمارات في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط
- ✓ الاستثمارات في مجال عمليات المصب مثل البتروكيماويات، خطوط الأنابيب مصافي البترول تحريب وتوزيع المنتجات البترولية،
- ✓ الاستثمارات في مجال إنتاج الذهب والحديد، الرخام، الجبس، ملح الطعام والصوديوم.
- ✓ الاستثمارات في الغاز الطبيعي.

2- فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:

من المتوقع توفير فرص للاستثمار في قطاع الخدمات ب:

- إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة حيث أن القطاع المصرفي الجزائري يعاني من ضعف رأس المال والتقنية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الاعتمادات بحجم كبير لذلك إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، يوفر القطاع المالي فرص عوائد كبيرة حيث أن معدلات الربحية تصل إلى 30% خاصة وأن بعض البنوك توزع عوائد على الاستثمار والمحافظة الاستثمارية تصل إلى 23%
- إنشاء شركات التأمين، حيث أنه تتوفر في الجزائر إمكانية نجاح شركات التأمين لأن الشركات العاملة لا تغطي جميع النشاطات كما أنها لم تتمكن من تقديم خدمات إعادة التأمين، إلا على نطاق محدود جدا وبالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال، والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة بالإضافة إلى ذلك توجد فرص في مجال الخدمات الاقتصادية وتشمل:
- إنشاء شركات نقل الصادرات مثل محاصيل زراعية وحيوانية خاصة، خاصة النقل المتخصص في نقل الحيوانات.
- إنشاء فرص الصيانة وقطع الغيار وإنشاء شركات نقل الركاب بين المدن وداخلها خاصة داخل العاصمة.
- المشاركة في مجال النقل البحري والجوي ودخول مجال النقل البري للركاب، البضائع، مجال التخزين ومجال الاتصالات.

¹ - بن عمار إيمان - طيب زينب، مرجع سبق ذكره، ص 125

- دخول مجال الخدمات الطبية والعلاجية.

كما توجد فرص للاستثمار في مجال السياحة حيث تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة غير مستقلة مثل التراث الحضاري والتنوع الثقافي والمناخي والحظائر البرية والشواطئ (ساحل البحر الأبيض المتوسط) وتشمل فرص ومجالات السياحة ما يلي:

✓ إقامة المخيمات والقرى السياحية.

✓ إنشاء مراكز للصيد والغطس البحري ومنشآت السياحة البحرية

✓ خدمات الطرق السياحية وتشمل الكافيتيريات ومراكز خدمات المسافرين.¹

ثانيا: الإصلاحات المالية والنقدية والضريبية

إن بنك الجزائر الذي يعتبر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمته الحرص على استقرار الأسعار وينظم الحركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القرض وتنظيم السيولة أما مجلس النقد والقرض فيعتبر سلطة نقدية في مجال إصدار النقد فالبرغم من الإصلاحات فان هذا القطاع بحاجة إلى تعديلات جوهرية من اجل تطوير هذا القطاع بإدخال تقنيات حديثة في هذا المجال يحتفظ بنك الجزائر بمكانة خاصة تمكنه من أداء دوره بصفة مستقلة عن الحكومة المكلفة بالإشراف على السياسة النقدية وإصدار العملة الوطنية

أما في المجال الضريبي فان المشرع الجزائري الحالي يمنح للمشاريع الاستثمارية إعفاءات ضريبية وجمركية هامة بهدف تكريس الحرية الاقتصادية وتدعيم الاتجاه الليبرالي للنشاط الاقتصادي لان التخفيف من العبء الضريبي من شأنها أن يشجع الادخار والاستثمار وبتالي الزيادة في النمو الاقتصادي. إن الإجراءات التي اتخذها المشرع الجزائري منذ الشروع في عملية الإصلاح هامة وتشكل تغييرا جذريا في السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال لكنها لم تحقق النتائج المنتظرة لان المستثمر أصبح يأخذ بعين الاعتبار المحيط العام للاستثمار.

خصوصية المؤسسات العمومية:

حيث بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار تشريعات قانونية خاصة تتعلق بهذا المجال والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، وتعتبر الخوصصة بمثابة مجموعة من المعاملات القائمة على: التحويل الكلي أو الجزئي للملكية الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسات العمومية أو لرأس مال المؤسسات العمومية.

أو تحويل تسييرها بواسطة صيغ تعاقدية محددة بشروط وكيفيات منصوص عليها قانونا ولقد قررت الجزائر تطبيق مبدأ الخوصصة في المؤسسات العمومية بغرض تحسين فعالية الاقتصاد الوطني.

تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات الجمركية: إن عملية تحرير التجارة الخارجية ناجم عن سلسلة من الاتفاقيات وانطلقت الإصلاحات والتعديلات المتعلقة بالتجارة الخارجية وعملت على (الانصراف عن كل المبادئ التي ميزتها

¹ - بن عمار إيمان، طيب زينب، مرجع سبق ذكره، ص 125

بهذه الإصلاحات أصبح مناخ الاستثمار في الجزائر جذابا، فبعدما صار الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة عمدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية.¹

الفرع الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن اتخاذ السبل التالية لتحسين المناخ الاستثماري بالجزائر:

أ. **تحسين التشريعي والمؤسسي:** يتميز الإطار التشريعي في الجزائر بالغموض والضبابية وعدم الاستقرار، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب، كما يلاحظ أن قاعدة 51/49 التي أقرها القانون التكميلي لسنة 2009 أثارت جدال لم ينته بعد بين مؤيد لها ومعارض. والحقيقة العلمية تؤكد أن هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا إلا في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية... وتجدر الإشارة إلى الغاية من هذه الإجراءات إلزام المستثمرين الأجانب باشتراك الجزائريين في حدود 51 بالمائة على الأقل مع اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى منها الأمر 09-01 أوقف القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 51/49 بالمائة المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.²

ب. **تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي:** وذلك من خلال الإسراع في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمكن الجزائر من خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية المؤسسة، لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإن احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية، سيجعل من سيورة نقل التكنولوجيا هذا من جهة، من جهة أخرى فالدولة المنظمة العالمية للتجارة، تأخذ علامة أعلى ونقاط أكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئة الاستثمارية، باعتبار الدول المنظمة قامت بتحديث التشريعات، وتعطي إشارات مطمئنة لرجال الأعمال .

ج. **دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي:** إن الجزائر استطاعت تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستوى من النمو الاقتصادي المقبول، لكن تعتبر هذه النتائج هشة لأنها ترتبط في الأساس بارتفاع أسعار النفط، لذا يتعين على الجزائر استغلال الطفرة النفطية في معالجة الضعف الهيكلي المزمن الذي يطبع الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، إذ تقتضي الضرورة الآن العمل على تنويع قاعدة الصادرات خارج المحروقات بما في سيسمح بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي. عموما إن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب دعما لاستقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم. كما أن خلق فرص الاستثمار، بما في ذلك انتهاج سياسة الخصخصة، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.³

¹ - بوطي هاجر مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73

² - وكالة الأنباء الجزائرية، و.أ.ج الأحد، 19 يناير 2020، <http://www.aps.dz/ar/economie/82553-2020>، تاريخ الاطلاع 2020/09/08.

³ - دحماني نور الهدى مرجع سبق ذكره، ص 35 .

د. التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي: بهدف التقليل أو الحد من هذه الظاهرة ينبغي على الجزائر العمل على إتباع الإجراءات الآتية:

- إصلاح النظام الضريبي وجعله يساير التطورات العالمية، والعمل على مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها.
- تسديد العقوبات على التهرب الضريبي، وكل نشاط من نشاطات الاقتصاد الإجرامي بالأخص التهريب الذي بات يمثل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني.
- تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والمحاسبية) بهدف تسيير عملية التنقل السلس والسليم للقطاع غير الرسمي إلى الشرعية.
- يجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين على جميع وليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة ولا يضطر للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا على غير الرسمية.¹

د. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية

عقد منتدى الأعمال الجزائري التركي الذي أقيم بالجزائر يوم 02 جانفي 2020، ما سمح لأكثر من 200 متعامل اقتصادي من البلدين بتباحث سبل ووسائل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وتركيا. وهدف هذا المنتدى، الذي جمع رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية من كلا البلدين، على إعطاء دفعة جديدة للشراكة الاقتصادية، لاسيما في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة. وبفضل الاتفاقيات الثنائية العديدة المتعلقة بتنفيذ المشاريع في قطاعات الصناعة (النسيج، الصلب...) الطاقة، النقل البحري والبناء، أصبحت تركيا في سنة 2017 أول مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وخلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى 2017، تم الإعلان عن 138 مشروعًا استثماريًا تركيا على مستوى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بمبلغ إجمالي قدره 474 مليار دينار، والمتوقع أن تسمح هذه الاستثمارات بخلق 33.859 فرصة عمل.

وتعمل حاليا حوالي 1.000 شركة تركية في الجزائر، في حين يتجاوز عدد الجالية التركية التي تعيش في الجزائر 10.000 شخص، بما في ذلك المديرين والفنيين والعاملين في مختلف مجالات النشاط المهنية. من حيث التجارة المتبادلة ما بين البلدين، فقد بلغت أكثر من 4 مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2019، مما يجعل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر.

وتهدف الدولتان إلى الوصول إلى حجم التبادل التجاري في السنوات القادمة بقيمة 10 مليارات دولار سنويا قبل بداية أشغال هذا المنتدى، تم تنظيم اجتماعات (بي توبي) بين رجال أعمال البلدين، استهدفت العديد من مجالات التعاون، لاسيما الطاقة والصناعة والزراعة والصحة والبنوك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.² ويجبذ أن تكون تعزيز هذه العلاقات مع باقي الدول لكسب ثقتهم أكثر.

¹ - دحماني نور الهدى، نفس المرجع، ص 36.

² - مجلة صحفية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و.أ.ج الأحد، 26 كانون/يناير 2020، على الموقع

خلاصة الفصل الثالث:

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية مثل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة، فهي تشكل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال مما أبقى على وضع الجزائر في مراتب متأخرة عالميا وفق أغلب المؤشرات الدولية. وتجدد الإشارة إلى أن المؤشرات المذكورة سابقا، ما هي إلا جزء يسير من المؤشرات المتعلقة بتقييم مناخ الأعمال التي تصدر عن المؤسسات والمنظمات ومكاتب الدراسات، والمستثمر يعتمد على المؤشرات التي يراها مناسبة وتخدمه في التقييم حسب النشاط الذي يسعى لممارسته، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعضاً منها لا يعبر عن الوضعية الحقيقية للبلد، نظرا لمنهجية إعداده التي تركز على التقديرات الشخصية. وعلى السلطات المختصة في البلد أن تقوم بجهود ترويجية كبيرة لتحسين صورة مناخها لدى المؤسسات ورجال الأعمال الأجانب. أما عن آثار تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر فهي لم تكن بالحجم الذي يؤثر على اقتصادها، لذا فالمطلوب من الجزائر إعادة النظر في كل ما يتعلق بمناخها الاقتصادي والسياسي لجعله مناسباً ومحفزا للمستثمرين الأجانب.

الخاتمة

الخاتمة:

إن مناخ الأعمال يشير إلى مجموعة العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية والطبيعية بما فيها سمعة البلد فهي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات الاستثمار داخل الدولة، ويؤدي مناخ الأعمال الجيد إلى تحسين معدلات النمو من خلال زيادة الاستثمارات وتوسعها، كما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، وتستعمل عدة مؤشرات على المستوى الدولي للاستدلال على مدى جاذبية مناخ الأعمال داخل الدولة، والتي تقوم بإصدارها مجموعة من المؤسسات والهيئات العالمية والإقليمية، وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة المحرك للمستثمرين لتوجيه استثماراتهم نحو بلد أو منطقة معينة، حيث تلعب دورا مهما في التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

نتائج البحث:

أ- النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع مهم من أنواع الاستثمار وهو وسيلة تمويل على المدى الطويل تنتهجه الدول بغية الاستفادة من تدفقاته التي لها تأثير على نمو اقتصاد الدولة المضيفة. وعلى هذه الأخيرة تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بها وعليه تحسين وضعها عالميا وفق المؤشرات الدولية.

ب - النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية: اعتمادا على النتائج السابقة لاسيما المؤشرات الدولية وآثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الجزائر، تبين لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة فبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجل تحسنا ملحوظا سنة 2011، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا من حيث حصة التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الإجمالي الوارد إلى مختلف دول العالم في نفس السنة، إلا أن رصيدها من هذا النوع من الاستثمارات لا يزال دون مستوى الدول المجاورة. فقد اتضح لنا من خلال ما جاء من بيانات في هذا البحث الانخفاض الكبير للأرصدة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

كما تبين لنا بصورة واضحة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. إضافة إلى انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام، وإلى المساحة في الجزائر. وهذا زيادة على بقاء الجزائر في ضعف حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت. وعند دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، تبين لنا تركز أكثر التدفقات في الجزائر على عدد قليل من القطاعات الاقتصادية. أما التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة فكان محدودا

ولهذا، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن أن يكون سبب انخفاض أداء الدولة الجزائرية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده، يرجع إلى عوامل اقتصادية ومالية تتمثل أساسا في سوء رسم السياسات الاقتصادية المتبعة وتركيز اعتماده على قطاع المحروقات وكذلك بحث المستثمرين الأجانب عن تحفيزات أكثر أفضل من القاعدة 49-51.

ويتوقع أن تسجل سنة 2020 و2021 نتائج أقل من المتحصل عليها بسبب جائحة كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية في كل العالم حيث توقف الاستثمار الأجنبي كلياً خلال 2020 وهذا سيسبب أكيد نقص في التدفقات من خلال هذه الاستثمارات، لذا فالتحفيز لابد أن يكون أكثر.

اختبار الفرضيات: من خلال بحثنا توصلنا لما يلي:

الفرضية الأولى: الإطار القانوني في الجزائر يشجع المستثمر الأجنبي من اتخاذ القرار بالاستثمار دون الخوف من خسارة أرباحه ورؤوس أمواله. **خاطئة:** فالجزائر لازالت تتخذ بعض الإجراءات الحمائية، التي تنفر المستثمر الأجنبي، ولا تشجعه على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، أهمها القاعدة 51/49، وقوانين تحويل العملة الصعبة، والقوانين المتعلقة بالعقار...

الفرضية الثانية: الجزائر تنتهج إجراءات إدارية مبسطة للبدء في مشاريع استثمارية أجنبية بها. **خاطئة:** فقد وجدنا أن الإجراءات التي تتبعها الجزائر معقدة نوعاً ما من ناحية عرقلة البدء في المشاريع الاستثمارية من حيث العدد اللازم لإتمام العملية، المدة الزمنية التي تستغرقها، التكلفة والحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع.

الفرضية الثالثة: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمعطياته الحالية ملائم لجذب الاستثمار وله آثار إيجابية على المستثمر وعلى الدولة المضيفة. **خاطئة:** ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الدولية حسب فترة الدراسة بين أن وضع الجزائر متأخر خاصة من ناحية البيئة العامة للأعمال رغم توفرها على متطلبات لا تملكها الدول المتطورة من ثروات طبيعية، بشرية وجغرافية مما أكد على ضرورة توفر كل المتطلبات لكافة المناخات بمستوى جاذب للاستثمارات الأجنبية.

الفرضية الرابعة: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تؤثر في نموها الاقتصادي إيجابياً. **خاطئة:** التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن لها تأثير واضح على كل ما يخص نمو الاقتصاد الجزائري، وعليه فهي لم تكن بالحجم المطلوب الذي يجعله مؤثراً وداعماً لاقتصاد البلد.

الإجابة على الإشكالية:

وعليه وإجابة على إشكالية بحثنا الرئيسية نقول أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محفز في بعض المتطلبات ومعيق في أخرى لكن المجال المعيق أكبر من المحفز، حيث أنه جاذب من حيث الموارد المتوفرة على مستوى الدولة الجزائرية من حيث الثروات المادية التي تمتلكها من موقع جغرافي ومساحات تسمح لتخصيصها لاستثمارات كبيرة وطاقات هائلة من ثروات طبيعية وطاقات بشرية فهناك طبقة شبابية لا بأس بها تمتلك مؤهلات مختلفة تحتاج إلى مناصب عمل وهذا يمكن تحقيقه بتحفيز تلك الاستثمارات أكثر.

لكن هذا المناخ يفتقر إلى متطلبات مهمة وأبرزها ما يتعلق ببيئة الأعمال فهناك عناصر يفترض أن تزيد من قدرة تنافسية المؤسسات، من تشريعات، قوانين، أوضاع اقتصادية، كما أن الجزائر تفرض إجراءات معقدة مثل مدة دراسة المشاريع وإعطاء تصريحات قانونية للبدئ في تطبيقها مما ينفر المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى القاعدة 49-51% التي تمنع المستثمر من امتيازات متوفرة في دول أخرى ومنها تملك المشاريع 100% وهذا ما يجعلهم يختارون الاستثمار بها، فالتدفقات من مصادر استثمار أجنبية تكاد أن تكون منعدمة لدرجة أن تأثيرها لم يظهر على كل ما يتعلق بنمو الاقتصاد في الجزائر.

بينما إلغاء هذه القاعدة قد يكون له تأثيرا إيجابيا كما قد يؤثر سلبا على الجزائر، باعتبارها لازالت دولة نامية تعاني العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية، فإن سمحت للمستثمر بأخذ سلطة القرار على أراضيها فسيعرضها ذلك إلى فقد بعض من ممتلكاتها خاصة في حالة قرار المستثمر بوقف المشروع لأسباب ما، فتصبح الدولة غير قادرة على استغلال تلك الممتلكات خصوصا إذا كان هناك مساحات كبيرة بيعت لعدد من المستثمرين إلا إذا كانت هناك إمكانية شرط الدولة الجزائرية بيع بعض من أراضيها وإلغاء القاعدة 49-51% ببقاء المستثمر في الجزائر لمدة تجعل الدولة تكسب تدفقات معتبرة لمدة طويلة لا تقل عن 20 سنة وإلا إلغاء اتفاق البيع، بالإضافة إلى تحفيز المستثمرين الأجانب بتسهيلات أكثر في كل ما هو إداري وتوضيح لقوانينها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة حالة المنازعات.

المقترحات:

- وعليه يمكن تقديم مجموعة من المقترحات للحكومة والمؤسسات في الجزائر تتمثل في:
- ضرورة القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري عن طريق تخفيض الإجراءات الإدارية وتقليص مدتها وتكاليفها، مع العمل على استقلال النظام القضائي من أجل إعطاء دفعة قوية لمحاربة الفساد.
- توفير التمويل اللازم واستخدام التقنيات الحديثة في التمويل والعمل على توسيع السوق المالي وتحسين فعاليته.
- إعطاء المزيد من الحرية في مجال الاستثمار مع اقتصار دور الدولة على المراقبة والدعم.
- تركيز العمل على تحسين النوعية بدل الكمية في مجال التعليم، للنهوض بالموارد البشرية التي تعتبر بمثابة طاقات كامنة للدولة خصوصا مع ارتفاع نسبة الشباب.
- منح المزيد من الحوافز خاصة الضريبة منها واستخدام الصيغ التمويلية الحديثة.
- إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالاستثمار مع منح المزيد من الضمانات للمستثمرين وتوضيح المتعلقة بالنزاعات كي لا يبقى المستثمر متخوفا فترة استثماره في الجزائر.

- آفاق البحث:

لقد ظهر لنا بعد دراستنا لموضوع البحث أن هناك دراسات ممكن أن تكون أوسع ربما ستكون مواضيع أبحاث علميا مستقبلا، نذكر منها:

- 1- دراسة تجارب بعض الدول وخاصة المتقاربة في النمو مع الجزائر والتي نجحت وطورت من أدائها وبيئة أعمالها مكنتها من جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتوضيح سبب الاختلاف في المستوى المطلوب.
- 2- دراسة تجارب بعض الشركات الأجنبية الكبرى التي استثمرت في الجزائر ورؤية هذه الشركات فيما كان محفزا ومعرقلا لهم خلال فترة استثمارهم ومدى خلقها لتدفقات استثمارية وأثرها على الاقتصاد في الجزائر، وكانت هذه الدراسة موضوع تطبيقي مدعم لمذكرتنا لكن الظروف الصحية لوجود فيروس كورونا في البلد كانت لا تسمح بأي اتصال مباشر مع الشركات.
- 3- دراسة تفصيلية عن القوانين التي تنتهجها الجزائر في مجال الاستثمار وتوضيح المعرقة من المحفزة منها ومدى تأثيرها في جذب المستثمرين الأجانب.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر

❖ الكتب:

- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989
- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 38، ديسمبر 2005.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية-مصر، 2001
- عيوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013.
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في دور الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

❖ أطروحات دكتوراه

- بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، 2014.
- بوقليع نوال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2018/2019
- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أم البواقي، 2014/2015
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه-تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018-2019
- هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية - جامعة الجزائر 2016-2017
- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

● وسيلة بوراس مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف نوقشت في 20 فيفري 2020.

● نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه تخصص بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

❖ رسائل ماجستير

● باحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة جامعة وهران2، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، 2016/2015

● علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، تخصص حقوق جامعة منتوري، قسنطينة 2008

● عواس فوزية، حدود حرية الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة

● كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2010-2011

● محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة اوراسكوم رسالة ماجستير تخصص قانون أعمال جامعة قسنطينة 2009-2010

● مصلة يحيى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2011-2012.

● نبيل بريس النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الحرية والتقييد رسالة ماجستير في القانون الخاص تخصص قانون أعمال، 2017

❖ مذكرات ماستر

● أمغاربة حميدة، مبدأ حرية الاستثمار في ظل القانون الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون الأعمال، جامعة البويرة

● بركان جقجيقة-عصماني لينة، سياسة الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي في ظل قانون 16-09، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة، 2016-2017

● بن عمار إيمان - طيب زينب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة 2014-2015

● بوطي هاجر الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017

- دادي الصادق صوري عبد الرحمان-دامون رشيد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، 2017-2018
 - دامو تاج الدين وولد محمد محمد، متطلبات المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة تيارت، 2017-2018
 - دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2012-2013
 - رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2016 مذكرة ماستر، جامعة ابن باديس، مستغانم، 2017-2018
 - زيقم إيمان، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار خلال الفترة 1985-2015، مذكرة ماستر، تخصص الحقوق الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017
 - سريج صونية وشاوش فاطمة الزهراء، القيود الواردة على سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة 2019-2020
 - شيباني سهام-همال فتيحة، مناخ الاستثمار الأجنبي في مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة البويرة 2015-2016
 - قفيفة وردية، تأثير قوانين المالية التكميلية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر مذكرة ماستر في القانون الخاص، تخصص قانون أعمال. جامعة البويرة 2017-2018.
 - هالة بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012-2013
- ❖ المقالات - المجلات**
- محمد صقر ومضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018، تاريخ النشر: 2018/04/30.
 - والي عبد اللطيف جامعة المسيلة-الجزائر-بوستة جمال جامعة أم البواقي-الجزائر، مكانة المستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري على ضوء قانون الاستثمار 16-09 مجلة، الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية-المجلد 05 ص 525-548، العدد 01 سنة 2020، تاريخ النشر 2020/06/30.
 - دحماني نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر 2019)، جامعة الطارف، الجزائر.

- قارة إبراهيم المركز الجامعي غليزان، أحمد بن السيلت جامعة المدية، بيبي وليد المركز الجامعي البيض، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) دراسة قياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-34(01) - جامعة زيان عاشور الجلفة-
- قاشي يوسف، استقطاب الاستثمار بين الواقع والمأمول، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة-العدد18 (جوان 2015)
- نصر حميداتو جامعة مستغانم-الجزائر، عقبة عبد اللاوي جامعة الوادي-الجزائر، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09، ص 191، تاريخ النشر2018/08/25.
- عامر عيساني جامعة باتنة-الجزائر، بكر سلالي المركز الجامعي بركة-الجزائر، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2012.2002، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد العشرون ديسمبر 2016.
- حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 01/العدد02 يونيو 2020، ص 120/96، المركز الجامعي مغنية -الجزائر، تاريخ النشر 2020/06/01.
- عبد المالك بضيف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-المجلد 12/ العدد 02 (2019)، ص 784-798، جامعة قالمة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/19.
- منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريجة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة قياسية للفترة 1990-2016 **Revue des réformes Economiques et Intégration en 2016-1990** **Mondiale-vol 14 N°.1 année 2020 EISSN 2600-6502 Economie**، جامعة قالمة، تاريخ النشر 2020/05/14
- حديدي عابد جامعة منوبة-تونس، شريط عابد جامعة تيارت-الجزائر، أثر الأداء المؤسساتي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدام Panel ARDL خلال الفترة 1995-2019 مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 22، العدد01، السنة 2020)، تاريخ النشر2020/07/14.
- عبير يجار، بن عمر عادل، وضع المناخ الاستثماري الجزائري في مؤشرات المؤسسات الدولية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية-المجلد 06، العدد 02 (2020)، جامعة سطيف2، تاريخ النشر 2020/06/30.
- محمد.أ. بومدين-محمد جلولي-محمد سمير بن عياد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك -مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد: 22 العدد: 02 السنة 2019 ص 69-84، جامعة سعيدة-الجزائر، تاريخ النشر 2019/12/13

- وصاف سعيدي جامعة ورقلة-الجزائر، محمد قويديري جامعة الأغواط-الجزائر، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-الجزائر، العدد الثامن (08) لسنة 2008.

❖ مصادر أخرى: (المواقع الإلكترونية)

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد رقم 46، قانون الاستثمار بتاريخ 29 شوال عام 1437هـ 03 غشت سنة 2016 م.
- Site The official website off he United Nations conference on trade and development, UNCTAD: <http://www.unctad.org/templates/page.asp?intitemID=314&lang=1> ، consulté le, 20/03/2020
- Fanack ، <https://fanack.com> ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/22
- مجلة صحفية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و.أ.ج الأحد، 26 كانون2/يناير 2020، على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1561-forum-arg-tur> ، تاريخ الاطلاع 2020/04/04.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية-مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 من الموقع: <http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest> تاريخ الاطلاع 2020/04/05.
- جريدة الجزائر، www.eldjazaironline.net/acceuil ، تاريخ الاطلاع 2020/04/15.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-desdeclarations-d-investissement-2002-2018 تاريخ الاطلاع 2020/07/05
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع، www.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/20
- جريدة الخبر، <https://www.elkhabar.com/press/article/145837> ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/20
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019)، الربيع الثاني، <https://dhamam.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/07/12-2020.pdf> ، تاريخ الاطلاع 2020/08/05
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019-2019، <https://dhamam.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest.com> ، تاريخ الاطلاع 2020/08/05.

- Sources : CNUCED. Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produits.
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx?ReportId=120&IF_Language=fra , consulté le 2020/08/20
- موقع البنك الدولي، www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2020/08/22
- موقع unctad،
- موقع ons . [www.ons](http://www.ons.dz) . Annuaire Statistique de l'algerie n°35. ، تاريخ الاطلاع 2020/09/05
- وكالة الأنباء الجزائرية، و.أ.ج الأحد، 19 يناير 2020، <http://www.aps.dz/ar/economie/82553>، تاريخ الاطلاع 2020/09/08
- بيانات البنك الدولي، <https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xls> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/10
- Transparency، على الموقع : www.transparency.org، تاريخ الاطلاع 2020/09/10
- البنك الدولي،
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ> تاريخ الاطلاع 2020/09/10
- موقع Unctad،
- تاريخ الاطلاع 2020/09/10، <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/downloadPrompt.aspx> ، تاريخ
- موقع andi،
<https://www.andi.dz/index.php/ar/declarationdinvestissement?id=395,jhvdo> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/10
- الإطلاع : 2020/09/10 ، http://cepr.org/active/publication/discussion_paper/dp.php?dpno=5109 ، تاريخ
- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ> -، تاريخ الاطلاع 2020/09/11
- بيانات البنك الدولي،
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?view=chart> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/14

- تقارير إحصائيات التجارة الخارجية 2016-2017-2018-2019 من موقع التجارة الخارجية، <https://www.commerce.gov.dz/rubriques/commerce-exterieur> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/15.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/news/> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/news/annex-climate19-FDI> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20.
- بيانات البنك الدولي، www.data.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20
- موقع المغرب، https://www.lemaghrebdz.com/?page=detail_actualite&rubrique=Internationnal&id=953 ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20
- موقع unctad www.unctadstat.org/wds/tableviewer/tableview.aspx ، تاريخ الاطلاع 2020/09/20
- بيانات اونكتاد على الموقع: www.unctadstat.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/22
- المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/%d8> ، تاريخ الاطلاع 2020/09/25.
-
- موقع وزارة النقل والأشغال العمومية، <http://www.mtpt.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/30
- kof- <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html> ، تاريخ الاطلاع 2020/10/04.
- موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi> ، تاريخ الاطلاع 2020/10/14.
- العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk/> ، تاريخ الاطلاع 2020/10/14

الملاحق

الجدول رقم (1): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم الملف، إيداع التصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	استشارة وتسليم كل الشهادات المتعلقة بالسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء، والتصريحات الأخرى
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخصة العمل للأجانب، إعلام حول القوانين
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق

المصدر: دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك ص 44

الجدول رقم (2): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

(1)

مجموعة المتطلبات الأساسية			
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر البيئة المؤسسية	مؤشر بيئة أداء الأعمال
تقلب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر المشاركة والمحاسبة	سهولة بدء الأعمال
معدل التضخم	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	التعامل مع تراخيص البناء
تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال	حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم	مؤشر فعالية السياسات والاجراءات الحكومية	تسجيل الملكية
عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة		مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	الحصول على الكهرباء
نسبة عجز أوفائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر سيادة القانون	الحصول على الائتمان
نسبة عجز أوفائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر السيطرة على الفساد	حماية المستثمرين
نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي			تنفيذ العقود

(2)

مجموعة العوامل الكامنة				
مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر الأداء اللوجستي	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الطلب المحلي الحقيقي للفرد	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	ضريبة العمل والمساهمات (% من الأرباح التجارية)	كفاءة أداء التخليص الجمركي	اشتراكات خدمات النطاق العريض
تقلبات الطلب المحلي	متوسطة نمو إنتاجية العمل	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
مؤشر الأداء التجاري	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	زمن دفع الضرائب (ساعات/سنوات)	أداء الشحن لدولي	نسبة مستخدمي الانترنت من السكان
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	سنوات التعليم المتوقعة للاطفال	تكلفة التصدير وفق الالتزامات المتوقعة	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
تطبيق التعريفات الجمركية	مؤشر التنمية البشرية	تتبع وتعقب الأداء		
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي		زمن إنجاز الإجراءات		
		جودة البنية التحتية		

(3)

مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
مؤشر اقتصاديات التكتل	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العام	مؤشر تطور السوق
الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة	مؤشر تطور بيئة الأعمال
	مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي
	المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
	مؤشر الحكومة الإلكترونية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية-2019، ص25
<https://dhamam.net/ar/research-studies/investment-climate-report>، latest.com، تاريخ الاطلاع
 2020/08/05.

الجدول رقم (3): المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال

المؤشر الفرعي	طرق قياسه وتقييمه
مؤشر تأسيس المشروع	عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الإجراءات والتكلفة؛ الحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع
مؤشر استخراج التراخيص	عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية والمدة الزمنية المستغرقة في ذلك؛ التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد.
مؤشر قوانين العمل	مؤشر صعوبة التوظيف؛ مؤشر صرامة ساعات العمل؛ مؤشر صعوبة الفصل من العمل وتكلفة ذلك.
مؤشر تسجيل الممتلكات	عدد الإجراءات اللازمة والمدة بالأيام؛ التكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات.
مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر قوة الحقوق القانونية؛ مؤشر عمق المعلومات الائتمانية؛ تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.
مؤشر حماية المستثمر	مؤشر مدى الإفصاح؛ مؤشر مدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة؛ مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.
مؤشر دفع الضرائب	عدد مرات دفع الضرائب؛ الوقت اللازم للإمتثال لدفع الضرائب؛ قيمة الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.
مؤشر التجارة عبر الحدود	السلع المتبادلة تجارياً؛ مستندات التصدير والاستيراد؛ مدة التصدير والاستيراد؛ تكلفة التصدير والاستيراد.
مؤشر تنفيذ العقود	عدد الإجراءات اللازمة؛ مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.
مؤشر تصفية النشاط التجاري	المدة المستغرقة في تصفية الشركة؛ تكلفة التصفية كنسبة من الأموال بعد التصفية؛ معدل استرداد الدين بالنسبة للدائنين.

المصدر: مصلحة بجي، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف 2011-2012. ص 90

الجدول رقم (4): أهم الشركات الأجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

المرتبة	اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي المشاريع (مليون دولار)
1	CITIC Group		1	6000
2	Emirates internaioi investment company	الإمارات	1	5000
3	Vietnam oil and gas corporation	فيتنام	2	4743
4	Repsol SA	اسبانيا	2	3565
5	Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	3539
6	Total Co	فرنسا	3	3465
7	China State Contruction Engineering Corporation (CSCEC)		1	3300
8	Indorama		3	3151
9	Orascom Group	مصر	6	2814
10	BRITISH Petroleum (Bp)	المملكة المتحدة	3	2447
11	Arcelormittatl	لوكسمبورغ	3	2384
12	Group Ortiz Constrouccion	اسبانيا	4	2049
13	China national petroleum	الصين	2	1991
14	Total		2	1929
15	Egyptian Generl Petroleum Corporation		1	1404
			39	47781

المصدر:

- الفترة (2003-2015): هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 2016-2017، ص 235.

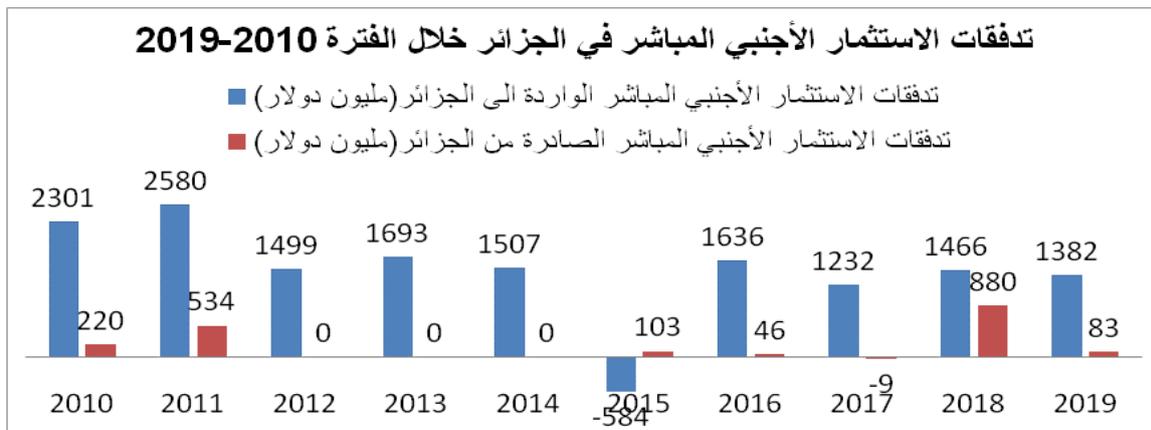
- الفترة (2015-2019): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، الربيع الثاني ص 18، <https://dhamam.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/07/I2-2020.pdf>، تاريخ الاطلاع 2020/08/05

الجدول رقم (5): تطور حجم ومعدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

2013		2012		2011		2010		السنوات
%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	
100	11964	100	11423	100	10661	100	10812	السكان النشطون
90.2	10788	89	10170	90	9599	90	9736	المشتغلون
9.8	1175	11	1253	10	1062	10	1076	البطالون
*2017/09		*2016/09		2015		2014		السنوات
%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	
100	12298	100	12117	100	11932	100	11453	السكان النشطون
88.3	10858	89.5	10845	88.79	10594	90.2	10566	المشتغلون
11.7	1440	10.5	1272	11.2	1337	10.6	1151	البطالون
				2019		2018		السنوات
%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	
100	12730	100	12463	100	12463	100	12463	السكان النشطون
88.62	11281	88.2	11001	88.2	11001	88.2	11001	المشتغلون
11.4	1449	11.7	1462	11.7	1462	11.7	1462	البطالون

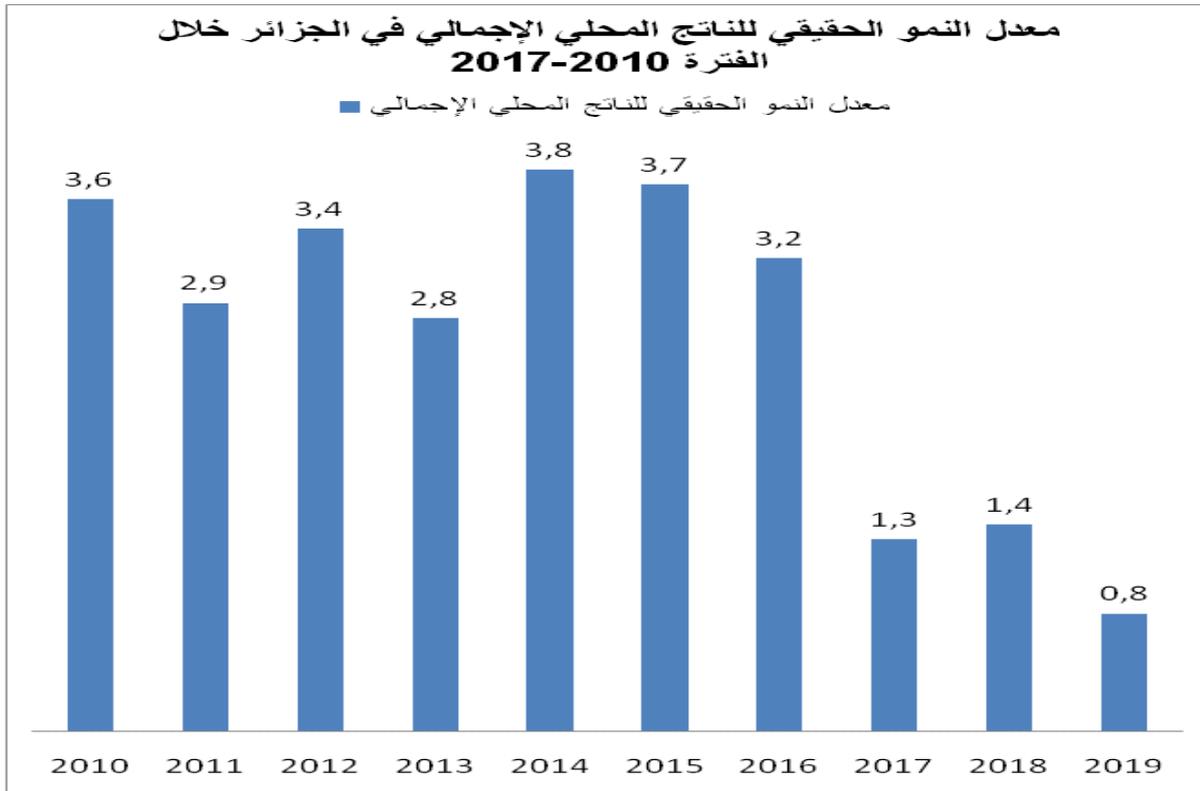
المصدر: *معطيات 2010-2014 من مذكرة هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ص 265-266
*معطيات سبتمبر 2015-2019 من موقع Ons، Annuaire Statistique de l'algerie n°35، www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2020/09/05.

الشكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



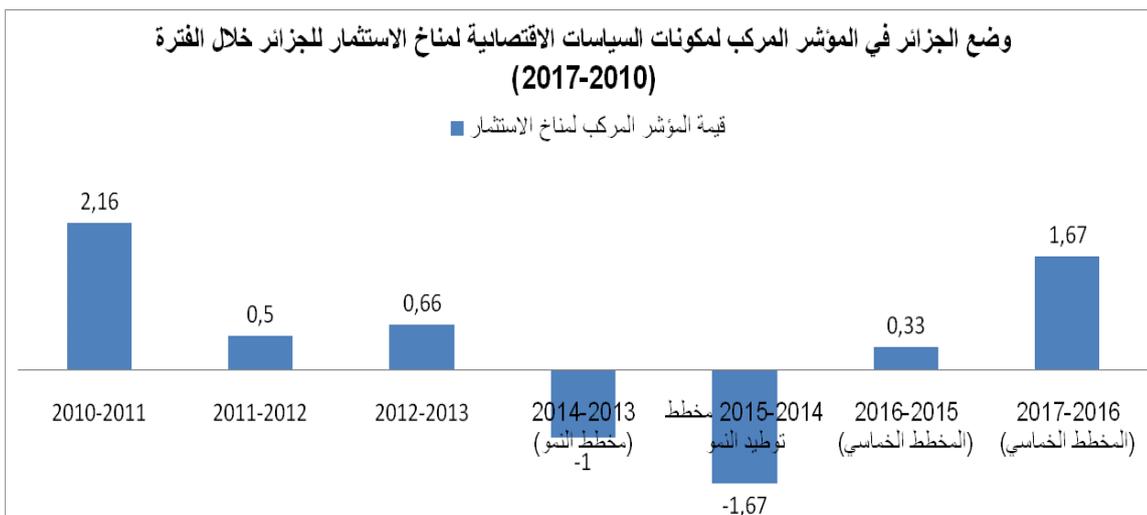
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدولين رقم (1.3) و (2.3)

الشكل رقم (02): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8.3)

الشكل رقم (03): وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر خلال الفترة 2010-2017



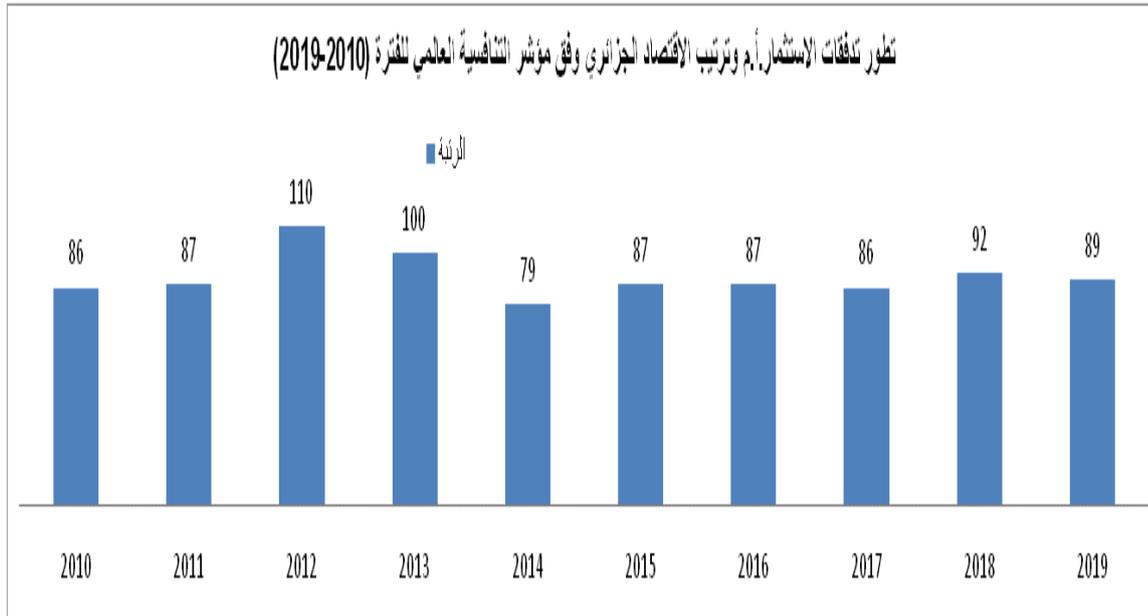
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12.3)

الشكل رقم (04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب اقتصاد الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2020-2010)



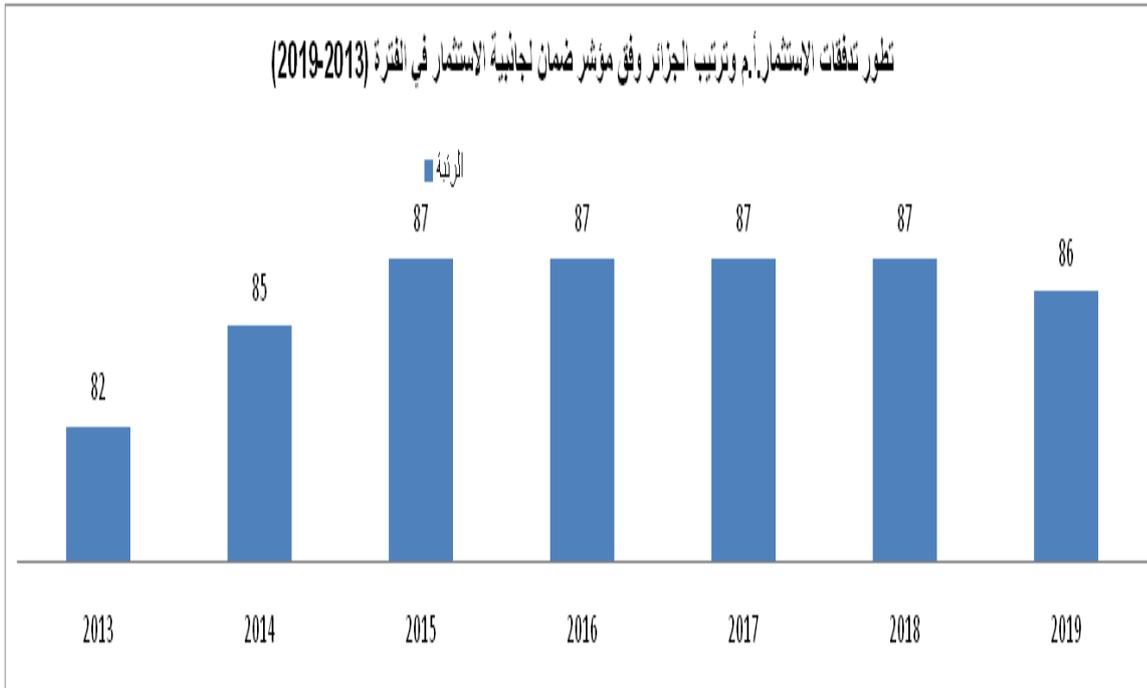
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13.3)

الشكل رقم (05): ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2019-2010



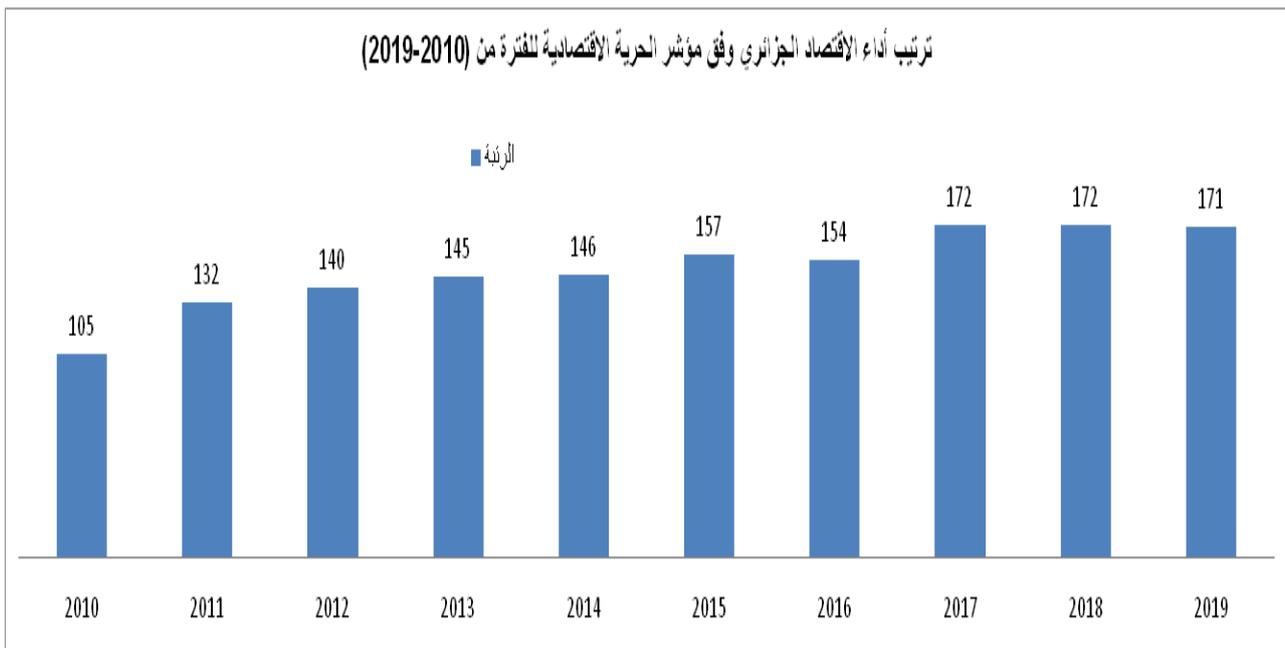
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (16.3)

الشكل رقم (06): ترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار في الفترة 2013-2019



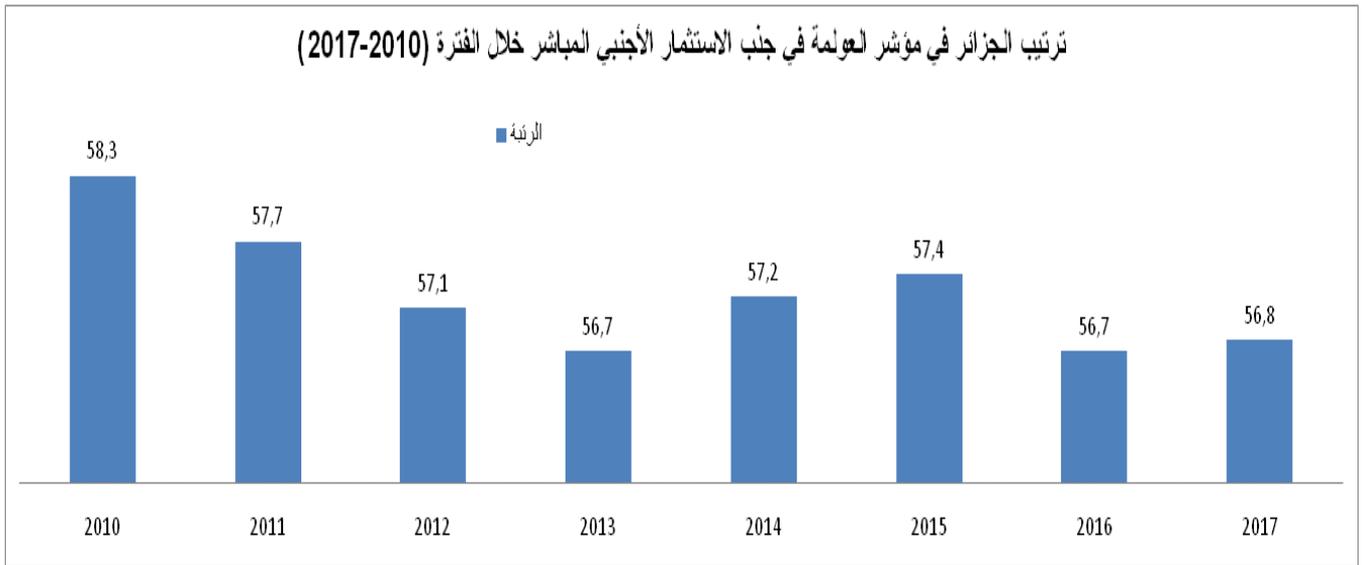
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18.3)

الشكل رقم (07): ترتيب أداء الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (21.3)

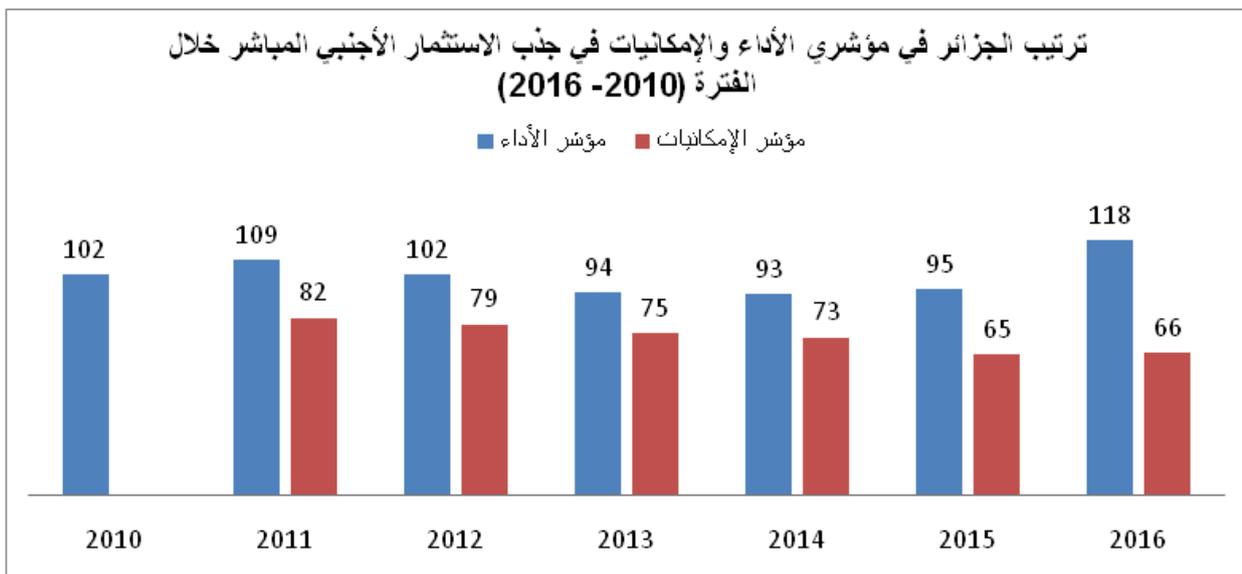
الشكل رقم (08): ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (24.3)

الشكل رقم (09): ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة

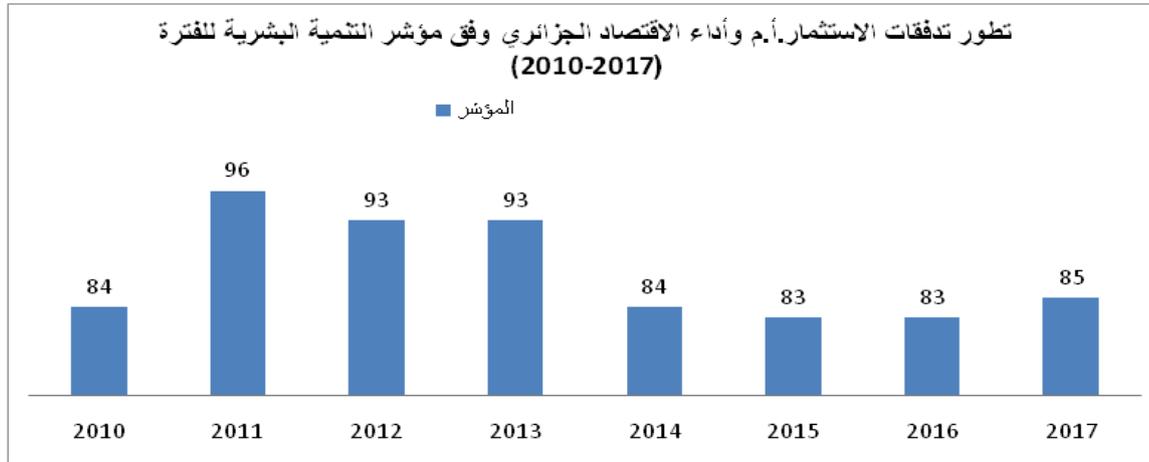
2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (25.3)

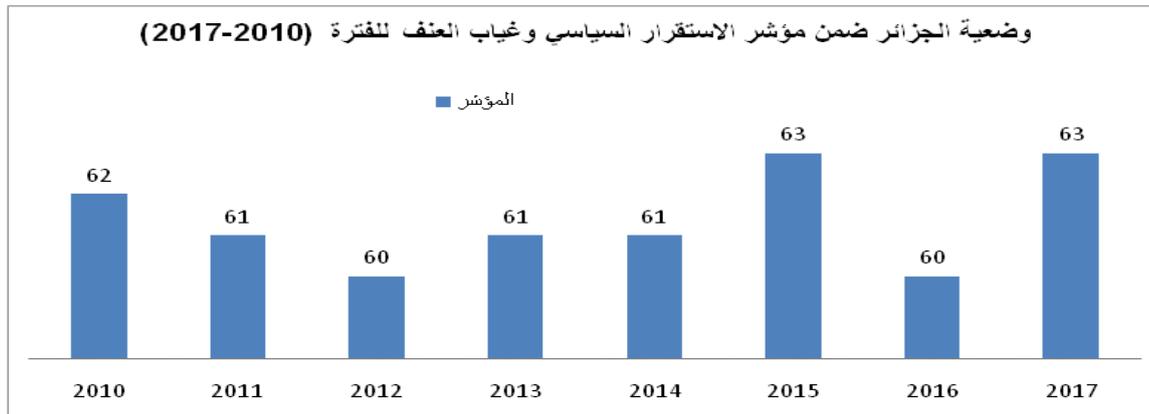
الشكل رقم (10): تطور تدفقات الاستثمار.أ.م وأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2010-2017-

2017



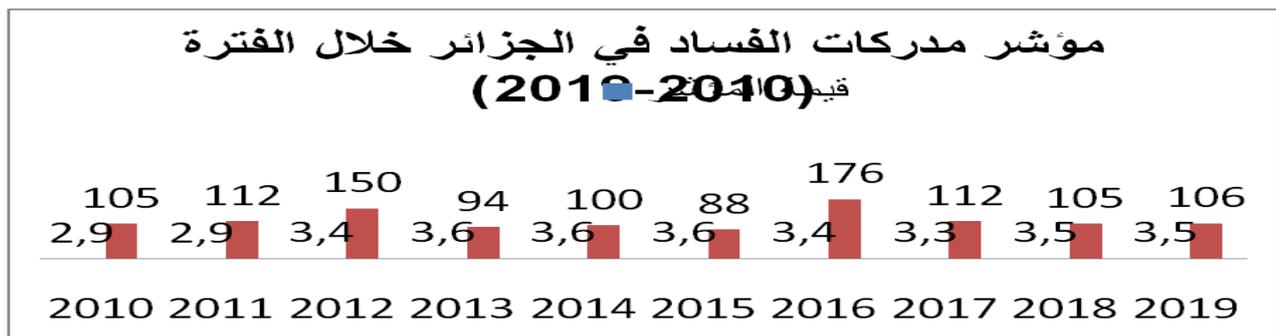
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (27.3)

الشكل رقم (11): وضعية الجزائر ضمن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (28.3)

الشكل رقم (12): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (29.3)